

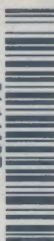
البرقعة

أبي القزويني

مكتبة
الأكاديمية



Bibliotheca Alexandrina



0144695

مجموعه

مشملة على الاتى ليلته

﴿ الأول - البدر العلاء فى كشف غوامض المقولات ﴾

وهو شرح العلامة المحقق * والفاضل المدقق * فريد دهره ووحيد عصره « الشيخ عمر » المشهور بان القره دأغى * مد ظله العالى على رسالة المقولات للعلامة ذى الفضل الجلى ملا على القزلبى

﴿ وتليه منهواته مفصولة بمجدول والمثن فى صدر الصحيفة ﴾

وتعهد اتمام ماذ كرتلها رسالة العلامة اماعيل الكلبوى فى آداب

البحث مع حاشية بها - احداها للعلامة الشيخ عمر المذكور

والثانية للعلامة ملا عبد الرحمن البنجوينى

مفصولة ايضا بمجدول

﴿ الطبعة الاولى فى « سنة ١٣٥٣ هـ » ع ٤٥٩



﴿ جميع العلامة الشيخ محمود الامام المنصورى من كبار علماء الازهر ﴾

﴿ حقوق اعادة الطبع محفوظة لناشرها المذكور ﴾

بطبعة البغدادية بحار حافظة بصر

ترجمة المؤلف

وهو مولانا وسيدنا الشهير بابن القره داغي شارح هذا الشرح
المسمى (ببدرالعلات في كشف غوامض المقولات) * هو شيخنا العلامة
الحقق ، والفهامة المدقق ، مولانا وسندنا النبيل الشيخ عمر ابن العالم
ذى المفاخر والمآثر جامع علمى الباطن والظاهر ، الشيخ محمد أمين
القره داغي الغفارى المردوخى قدس الله اسراره * ولد لازال محط
رحال الافاضل * وفتح معضلات المسائل * سنة الف وثلاثمائة واثنتين من
الهجرة النبوية * على صاحبها آلاف صلاة وتحية * ثم تربى في حجر والده
الشريف فى البلدة السليمانية * فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد * ثم
اشتغل بقراءة العلوم * واجتناء فوائد الرسوم * عند افاضل علماء
الاكراذ * المشهورين بجلالة القدر بين العباد * ودام على ذلك الى سنة
الف وثلاثمائة وستة وعشرين * وفاق على جل اهل زمانه وسما على أقرانه
فاجازه والده المرحوم وسائر مشايخه بتدريس العلوم * فانتشرت صيته فى
الآفاق * ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق * فرومته الافاضل
سباق الجدمن كل فيج عميق * وأفادهم العلوم العقلية والنقلية بكمال
التدقيق * وصعدوا بعلازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق * فهو تارة
يشنف المسامع بدرر الفوائد * واخرى يزين الطروس بسطور الفرائد
وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منوالها * ولم يسمح
بنوالها . . . منها هذا الشرح اللطيف و (٢) شرحه على صحيفة
الاسطرلاب المسمى بمنجحة الالباب و (٣) كتاب الدورة المنجية فى

في شرح الفرائض القزلية و(٤) الفتح الغوامض على المنح الفائض في
 علم الفرائض و(٥) شرح منظومة التجويد و(٦) متن جلاء القلوب في
 عمل ربيع المقنطرات والجيوب و(٧) المنهل النضاح في المسائل الفقهية
 المختلف فيها بين ابن حجر والمحطوب الشريفي والشمس الرملي و(٨)
 وسيلة النجاة في أحزاب من الصلوات و(٩ - ١٠ - ١١) حواشيه على
 برهان الكلبوي وعلى حاشية اليزدي وشرح الكلبوي على ايساغوجي
 في علم المنطق و(١٢) حاشيته على أقصى الاماني في علم المعاني والبديع
 والبيان و(١٣) حاشيته على الفية السيوطي في النحو و(١٤) حاشيته على
 تصريف الملا على في الصرف و(١٥) حاشيته على الرسالة الزومية و(١٦)
 حاشيته على منظومة العروض و(١٧) حاشيته على تقريب المرام شرح
 تهذيب الكلام لاشيخ عبد القادر المهاجر قدس سره و(١٨) حاشيته على
 شرح المحلى وعلى جمع الجوامع و(١٩) حاشيته النفيسة البهية على رسالة
 الآداب للكلبوي و(٢٠) حاشيته المدونة على تشریح الافلاك و(٢١)
 حاشيته الملخصة على خلاصة الحساب و(٢٢) حاشيته المنقاة المدونة على
 رسالة الاسطرلاب لبهاء الدين العاملي و(٢٣) حاشيته على تحفة
 الرئيس شرح أشكال التأسيس * وهذه تأليفاته المدونة وله لازالت
 عتبه ملتزم الككلة وسدته مستلم شفاه الطلبة تحريرات وحواشي آخر
 على كتب عديدة لكنها لم تدون الى الآن * اللهم يالطيفا بالعباد يارؤفا
 يوم التناد * ارزقه الاستقامة والسداد * ومتع بطول حياته الا كراد
 بل العباد * بجاه افضل الكائنات * وآله وصحبه ذوى البركات * صلى الله
 عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين * وآخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين
 حرره في احدى وعشرين من ذى الحجة الحرام « سنة ١٣٥٢ هـ »
 فقر الوردى الى غفر ربه الصمدانى محمد رسول الشهر بالتلانى

متن المقولات

اعلم أن المفهوم ثلاثة * الواجب * والممتنع * والممكن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا جاعل جواهر العقول مكيفة بالعلوم * ونصلي على هينولى
صور المنطوق والمفهوم * وعلى آله الصائرين بالاضافة الى كمية أوضاعه
كالنجوم * وأصحابه المنفعلين بتزكية النفوس عن الفعل المذموم
* وبعد * فيقول المحتاج الى اللطيف المتين * عمر بن الشيخ محمد
أمين * القره داغى * عفى عنهما الهادى * لما كانت رسالة المقولات
للعولى القزلباشى رحمه الله مع صغر حجمها مشتملة على فوائد منيفة *
أردت أن أكتب عليها فرائد شريفه * وزوائد لطيفه * مجتنباً عن
الايجاز الممل * والاطناب المخل * وسميته ببدر العلاء * فى كشف
المقولات * نفع الله به كل عارف أمين * بحرمة سيد المرسلين *

(اعلم أن المفهوم) والمعلوم وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند
المدرک مع قطع النظر عن إتصافه بها أقسامه (ثلاثة) لأنه إما أن
لا تصلح ذاته من حيث هى للعدم أو الوجود أو تصلح لها بعدم إبانة
عن الفردية للوجود والمعدوم على وجه البذل فالأول (الواجب) وهو
البارى تعالى (و) الثانى (الممتنع) كشريكه تعالى (و) والثالث (الممكن)

(قوله فى كشف المقولات) جمع مقولة بمعنى محولة سعى كل من
الاجناس العالية بها لحملها على ما تحتها والتناء للنقل أو المبالغة (قوله مع
قطع الخ) احتراز عن الصور العلمية (قوله من حيث هى) احتراز عن

الخاص * وبعبارة أخرى المفهوم إما موجود أو معدوم * والمعدوم
إما ممتنع كاللاشيء أو ممكن

(الخاص) كالحیوان وقیده بالخاص لاطلاقه على ماسلبت الضرورة عن
عدمه فيعم الأول والثالث أو وجوده فيعم الثاني والثالث * أو أحدهما
غير معين فيعم الثلاثة وعلى الثلاثة يلزم جعل للقسم قسماً * ثم كل منها بديهي
لبداهة مأخذه ولا ينافيه تعريفاتها بما يقتضى ذاته الوجود أو العدم
أولاً ولا لأنها لفظية (وبعبارة أخرى) متحدة مع الأولى مآلاً
(المفهوم) قسماً لأنه (إما موجود أو معدوم) وهما بديهيان لأن خفاء
المشتق وجلاءه باعتبار مأخذه * ولا ينتقض الحصر بالوجود بناء على أنه
لو وجد لكان له وجود ونقل الكلام اليه فيتسلسل ولو عدم اتصف
بما يصدق عليه نقيضه لأننا نختار إما الشق الأول بجعل وجود الوجود
عينه بمعنى لاماهية له وراء الوجود. أو الثاني ونقول الاتصاف به إنما
يمنع إذا كان بالمواطاة بأن يقال الوجود عدم لا بالاشتقاق أو ذى هو
كما يقال الحيوان ذولاً حيوان هو السواد (و) كل منهما قسمان لأن
(المعدوم إما ممتنع) أى ضرورى العدم لذاته (كاللاشيء أو ممكن)
غير ضرورى الوجود والعدم * والمراد معدوم ممكن فهو قيد القسم فلا

الممكن الموجود حال وجوده (قوله يلزم جعل الخ) أى على تقدير عدم
تقييد الممكن بالخاص (قوله بما يصدق الخ) أى صدق أحد المتساويين
على الآخر أو الاعم على الخاص وما ذكرنا أولى من قول بعضهم اتصف
بالنقيض أو بما يصدق عليه النقيض لاحتياجه إلى تعميم النقيض
من الحقيقي والحكمي (قوله الحيوان ذولاً حيوان) لم يقل الحيوان ذو
سواد مع أنه أنسب بالتنظير لان الكلام فى الاتصاف بما صدق عليه

كالعناء * والموجود إما واجب وإما ممكن * ثم الممكن الموجود
إما جوهر وإما عرض * ثم الجوهر وهو الموجود لافي موضوع

يلزم جعل القسم أعم من وجهه من المقسم (كالعناء والموجود إما واجب)
لذاته لا بمعنى عليته ذاته لوجوده لبطلانه ضرورة إستلزامه التقدم بوجوده
عليه بل بمعنى امتناع إنشكاك الوجود عنه نظراً إلى ذاته (وإما) موجود
(ممكن) لا ضروري الوجود والعدم لذاته (ثم) بعد التقسيم بالتحوين
المادين إعلم أن (الممكن الموجود) بالوجود المحمول وإلا لبطل الحصر
بالاعدام مطلقة أو مضافة هذا والانسب بالتقسيم الثاني تقديم الموجود
على قسمين لأنه (إما جوهر) إلب إستغنى عن محل يقومه (وإما
عرض) إن لم يستغن عنه (ثم الجوهر) قدمه لشرفه بالاستغناء وكونه
ذاتياً لما تحته (هو) فيه إستخدام والجملة أعترافية الممكن (الموجود
لافي موضوع) أي محل يقومه نخرج العرض ودخلت الصورة الجوهرية
الحالة في المحمول لأن محلها غير مقوم لها بل هي مقومة له * ونقض جمعا
بالصور العقلية للجواهر لكونها موجودة في موضوع مع أنها جواهر

النقيض تنبئها على ان الاتصاف به إستلزم الاتصاف بالنقيض (قوله غير
ضروري الوجود والعدم) أي لذاته في الكلام اكتفاء فلا ينتقض
التعريف الضمني للمعذور الممكن جمعا بالمعذور حال عدمه كما لا ينتقض
تعريف الممتنع منعا به (قوله بالاعدام) اللام مبطل الجمعية أو يراد صيغة
الجمع بالنظر الى المعطوف والربط مؤخر عن العطف (قوله بالتقسيم
الثاني) أي من التقسيم الثاني وهو تقسيم الاقسام وأما بالنظر إلى مطلق
التقسيم فيكون تقسيم الموجود الى الواجب والممكن تقسيماً ثالثاً أو
رابعاً (قوله ذاتياً الخ) أي ولو على بعض المذاهب بخلاف العرض فانه

بناء على مذهب القائل بأن الحاصل في الذهن ماهيات الاشياء والاختلاف في الوجود والأحوال التابعة له * وأما عند من قال إنه أشباح الاشياء المخالفة لها في الماهية المناسبة إياها مناسبة مخصوصة بها فلا تقض لانها أعراض خارجية قائمة بالنفس على ما في شرح الهداية * وأجيب بأن المراد ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وإن لم توجد فيه ثم ان فسر العرض بماهية كانت في موضوع فهي أعراض أيضا ولا منافاة لاختلاف الجهة أو بماهية إذا وجدت في الخارج كانت فيه فلا * واعترض عليه عبد الحكيم بأنه يخالف لجعل المقسم الممكن الموجود إذ لا يمكن أن يراد به ما من شأنه أن يوجد في الخارج لأن كل ممكن كذلك فلا فائدة في التقييد بالموجود ويستلزم بطلان انحصاره في القسمين لصيرورة القسمة هكذا الموجود الممكن إما أن يكون بحيث إذا وجد في الخارج كان لا في موضوع أو يكون موجوداً في الخارج في موضوع فيخرج مالا يكون بالفعل في موضوع ويكون فيه إذا وجد كالسواد المعدوم وألحق أن الوجود بالفعل معتبر فيه * وتفسيرهم بماهية اذا وجدت في الخارج للإشارة إلى زيادة الوجود لاخراج الواجب تعالى وأن الاعتبار في الجوهرية كونه بهذه الصفة في الوجود الخارجى لا العقل عرض عام على جميع المذاهب (قوله والاختلاف في الوجود الخ) يتجه على المذهب الاول أنه يلزم أن يكون صورة النار الحاصلة في الذهن محرقة له لان النار الخارجية كذلك وأن يخرق صورة الجبل المعقولة الذهن لعظمته وان يجتمع الضدان عند تصور الحرارة والبرودة وعلى الثانى انه اذا خالقت الاشباح الاشياء ثم عدم امتياز الذهن بين الاشياء حال غيبتها وهو باطل ضرورة امتياز الذهن بين زيد وعمر المرئيين بعد غيبتها وكذا بينهما وبين هذا الفرس فاشترنا إلى دفع الاخير (بقولنا المناسبة إياها الخ) ودفع ما عداه بقولنا والاختلاف الخ منه

وأقول فيه نظر* أما أولا فلجواز كون التقييد لدفع توهم إرادة الممكن بالامكان العام المستلزمة لإبطال الحصر بالمتنوعات على أن الصفة قد تأتي مؤكدة* وأما ثانيا فلأن بطلان الحصر فيهما ممنوع لجواز كونها هكذا إما أن يكون بحيث إذا وجد في الخارج كان لافي موضوع أو إذا وجد فيه كان فيه* وأما ثالثا فلأن إخراج الواجب بقولهم إذا وجد حينئذ تحصيل الحاصل بتحصيل سابق لخروجه بالممكن وهو ممنوع وأما رابعا فلأنه لا تزامم بين النكات كما تقرر في محله فتأمل* ويمكن دفع النقض بأنها باعتبار الوجود الذهني لا تحتاج إلى محل مقوم بل تحتاج إلى فاعل مدرك لها ضرورة أن معقوليتها حاصلة لنا من غير تعقل شيء مقوم لها ومن هذا يلوح أن التحقيق ما قاله المحقق الدواني أن العلم بالجواهر جوهر وبالكم كم وهكذا وأن الماهيات عند الحصول في الذهن لا تنقلب لا مذهب إليه الصدر الشيرازي من أنها عنده تنقلب كيف لا في الذهن مكيفة كالملحة كيف والقول به باطل لأن الوجود زائد على الماهية الممكنة ومن عوارضها فلا تختلف بالوجودين إلا أن يبني على مذهب الاشراقين القائلين بأن الوجود عين الماهية وإلا لم تكن

(قوله بالمتنوعات) أو انتقاض تعريف الجوهر منعها (قوله فتأمل) وجهه أن ما قاله الكليني من أن المخرجين له تعالى عن الجوهر قيدوا الماهية بالممكنة أو أخرجوه باذا وجدت يؤيد الاعتراض الثالث لكن له أن يقول إن تقييد الممكن بالموجود لدفع إرادة الممكن بالامكان العام المقيد بجانب عدم لا مطلقا فلا يخرج به الواجب ولذا عقبناه بالإيراد الرابع المبني على تسليم سابقه (قوله من غير تعقل شيء مقوم لها) كيف ولو كان الذهن محلا مقوما لها لكان مقوما للأعراض فيلزم عدم احتياجها في التقوم الذهني إلى تصور مقومها الخارجي وليس كذلك (قوله بأن الوجود عين الماهية) إشارة إلى الاختلاف الواقع في وجود الممكن أنه

إما عقل وهو جوهر مجرد غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف

بجمولة بل المجعول وجودها كما عند المشائيين فعلى ما ذكرنا لا حاجة إلى اعتبار الوجود الخارجى فى الجوهر ولا يلزم أن يكون شئ جوهرأ وعرضأ باعتبارين فليحفظ * ثم الجوهر (اما عقل وهو جوهر مجرد) أى متجرد عن المادة والمحل ذاتا وفعلا بمعنى أنه (غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف) فلا ينافى التعلق به بالتأثير والمراد بالبدن الجسم مجازأ بقرينة حصرهم العقول فى العشرة فلا ينتقض التعريف منعاً بالنفوس الفلكية لعدم إطلاق البدن على الأفلاك وقد يدفع بحمل الكلام على الاحتباك بحذف الجسم هنا بقرينته فى تعريف النفس وحذف البدن فيه بقرينة ما هنا وفيه أنه إن كان العاطف الواو فان لم يجعل العطف تفسيراً لم يندفع لعدم تعلقها بمجموع الجسم والبدن والا لزم التجوز فى محلين . على أنه لو كان فى المعطوف فيهما لم يندفع أيضاً أو فى المعطوف عليه إنتقض تعريف النفس جمعا بها أو فيه فى الأول وفى المعطوف فى الثانى لم يكونا على وتيرة والالزم الثلاثة وإن كان أو فع أنه يتجه أن عطف العام على الخاص وعكسه من خصائص الواو إنما يتم لو سمع حذف

عين الموجود أو زائد عليه فذهب الى الاول الاشراقيون وعليه الشيخ الاشعرى * والى الثانى المشائيون وعليه جمهور المتكلمين وقد يعترض على الاول بأن الممكن ما يتساوى له الوجود والمعدم نظراً الى ماهيته من حيث هى وهو ممتنع مع العينية * والجواب أن المراد من العينية أن ما فى الخارج هوية واحدة هى هوية الموجود لا هويتان متمايزتان يقوم أحدهما بالآخرى * نعم لكن يزيه أنه لو اتحد مع الماهية الممكنة ذاتا فى الخارج لكان محمولا عليها مواطأة ولم يكن وجوده فى الخارج محل الخلاف وليس كذلك (قوله لعدم إطلاق الخ) علة المنفى - وأما علة النفى

وإما نفس وهي جوهر مجرد متعلق تعلق التدبير والتصرف
وإما جسم

المعطوف بأو وهو ممنوع تأمل * ثم ان أريد بالمجرد عن المادة عدم كونها
جزأ منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة أو عدم المقارنة للمادة فمع
إنتقاضه بالهيولى لاستحالة افتتان الشئ بنفسه يخرج النفوس فيلغى
التقييد بقوله غير متعلق إلا أن يراد بالمجرد إنتفاء المقارنة الواجبة بأن
لا يكون المجرد مادة ولا مزومة لها فيخرج أجزاء الجسم والنفوس
الفلكية لا الانسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق (واما نفس)
وقسمت إلى فلكية وانسانية وقد تطلق على مبدء آثار النبات
والحيوان (وهي جوهر مجرد) في ذاته لا في فعله لأنها (متعلق بالجسم
تعلق التدبير والتصرف) ولها قوة عاقلة تسمى عقلا عمليا وهي قوة
الاستنباط والتصرف لا تنظام أمر المعاش والمعاد بها وأخرى عاقلة تدرك
بها الامور التصورية والتصديقية تسمى عقلا نظريا ولها أربع مراتب
لأن النفس اما ذات قوة إستعداد للادراكات وهو إما ضعيف فالعقل
الهيولانى أو متوسط فالعقل بالملكة أو قوى فالعقل بالفعل أو ذات
قوة كمال فالعقل المستفاد والآخر أكثر أطلاق هذه الاسماء الأربعة على
النفس في هذه المراتب وقد تطلق على أنفسها وعلى قوى (هي مبادئها)
والعقل بالملكة إذا كان في الغاية بأن يحصل له كل نظرى بالحس
يسمى قوة قدسية (وإما جسم) قدمه على الاخيرين مع تقدم الجزء

ففى المفرع عليه (قوله تأمل) وجهه جواز أن يقال بأن العاطف
المحذوف الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة فيندفع الاشكالات بمحذافها
لكن انما يتم لو كان فى حكم الواو التى لمطلق الجمع فى جواز حذف

وهو جوهر مركب من الهيولى والصورة * وإما هيولى وهو
الجوهر المحل لجوهر آخر * وإما صورة وهى الجوهر الخال فى
جوهر آخر فأقسام الجوهر خمسة

على الكل بالطبع لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو) من حيث
هو جسم (جوهر مركب) بحسب الخارج (من الهيولى والصورة)
الجسمية وإلا فالافراد الشخصية لها أجزاء غيرها كالصورة النوعية
والعرضية كما فى السرير والمزاج كما فى المعجون (وإما هيولى) لفظ
يونانى بمعنى المادة أو عربى مخفف الهيولى بتشديد الياء وهو القطن
والمناسبة ظاهرة (وهى الجوهر المحل لجوهر آخر) هى الصورة المقومة
لها (وإما صورة وهى الجوهر الخال فى جوهر آخر) وفسر الخلول
بالاختصاص الناعت أى التعلق الخاص الذى يصير به أحد المتعلقين نعتا
للاخر كما بين البياض والجسم ويتجه عليه أنه إن أريد بهذا الاختصاص
صحة حمله مواطاة فلا يصدق على حلول البياض فى الجسم وحلول الاطراف
ومثل الأبوة فى محالها والصورة فى الهيولى والجسم التعليمى فى الجسم
الطبيعى أو حمله ولو بواسطة ذوفىصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة
والمال بالنسبة الى صاحبه والمعرض بالنسبة الى عارضه والجواب أنا
نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك الاختصاص عدم تحقق النعت
الخصوص بدون المنعوت الخصوص * وقد يجاب بأن المراد بالناعت السبب
القريب لانت لکن عدم تحققه فى الهيولى والمعرض محتاج الى البيان
(ف) علم مما ذكرنا أن (أقسام الجوهر خمسة) وهو مذهب المشائين
المعطوف به معه (قوله من حيث هو جسم) اشارة الى دفع النقض
بالجنس والفصل لكن انما يلزم اذا قيل بأن التغاير بينهما وبين الهيولى

وهم قالوا في وجه الحصر الجوهر إن كان في محل فصورة أو محلا فإدّة
أو مركبا منها جسم وإلا فإن تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف
فنفس وإلا فمقل * ولما اعترض عليه بأنه لا إستبعاد في وجود جوهر
غير جسماني مركب من جوهرين محل أحدهما في الآخر وليس هنا
ما ينفيه غير وجه الحصر تارة وقيد الجسم في قولهم أو مركب منها
جسم بقوله بالاستقراء أخرى وما يقال من أنهم لا يقولون بالاستقراء
هنا ففيه أنه لا بد من القول به في انحصار الشق الأخير في العقل لجواز
كون الجوهر الغير المدبر جزء العقل أو النفس أو جوهر آخر فليقل
به فيه أيضاً ولا يبعد القول بأن المقسم الجوهر الذي تحقق وجوده
بالبداهة أو البرهان فلا يقدح فيه هذه الاحتمالات * بقي أنهم قالوا بوجود
الجن وأنها أرواح مجردة لها تصرف في الابدان مع خروجه عن الخمسة
إلا أن يقال بدخوله تحت العقل مع أن حصره في العشرة يأباه * وأما
الاشراقيون فذهبوا إلى أن أقسام الجوهر أربعة العقل والنفس والمكان
وهو عندهم بعد مجرد موجود في الخارج يسمونه بعداً مفطوراً ويجب
كونه جوهرأ لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه ولو بالقوة متوسط
بين عالمي الجواهر المجردة والاجسام والجسم وهو جوهر وحداني متحيز
بذاته وأن الجسم ليس مركبا من الهيولى والصورة بل الأولى نفس

والصورة ذاتي كما يشعر به كلام اللارى * وأما على التحقيق الا تقي منا
فلا (قوله غير وجه الحصر تارة) حيث قيل الممكن إما أن يكون حالا
أولا والاوّل إما سبب لوجود محله فصورة أولا فعرض * والثاني إما
متحيز لجسم أو جزء منه فهىولى أولا ولا وهو إما أن يكون مدبرأ
للجسم فنفس أو جزءاً منه أولا مدبرأ ولا جزءاً منه فمقل أو جزء له
(قوله وانها أرواح الخ) الضمير طائد الى الجن باعتبار افرادة ولذا

الجسم من حيث قبوله للصورة النوعية التي هي أعراض يمتاز بها أنواع الجسم* والثانية تلك الأعراض* وأما المتكلمون فقالوا الجوهر ان القسم لجسم والا جوهر فرد ومبنى نفي الهيولى والصورة على نفي الكلبي الطبيعي في الخارج بل النفيان متحدان لأن التغاير بينهما وبين الجنس والفصل اعتباري اذا ما به يتقوم الشيء ان أخذ بشرط لا شيء كان جزءاً خارجياً غير محمول وهو الأول وليان أولاً بشرط شيء كان جزءاً ذهنياً محمولا وهو الاخير ان ولو تغايرن بالذات لكان لشيء واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على إحداها مجرد اصطلاح فذهب المتكلمون والاشراقيون إلى نفيه حتى قال المتأخرون إن الاشخاص هويات بسيطة خارجا ينتزع عنها الكليات بحسب التنبيه للمشاركات والمباينات إلا انه يسمى المنتزع منها بلاملاحظة أمر خارج ذاتيا وبها عرضيا واستدلوا عليه بأنه لو كان موجوداً فاما بوجود الفرد فيقوم عرض واحد بمحلين أو بوجود مغاير له فلا يصح الحمل وبأن كل موجود في الخارج متشخص بداهة ويتجه على الاول أن الوجود أمر اعتباري

أنت الضمير وفيما يأتي مائد الى نوعه (قوله كان جزءاً خارجياً الخ) يعنى أن المجلس كالحیوان يعتبر تارة بشرط لا شيء من انضمام فصل اليه داخل فيه يحصله ويعينه فيكون جزءاً غير محمول وأخرى لا بشرط شيء من الانضمام وعدمه فيكون صالحاً لها محمولا على الانواع المندرجة تحته وله اعتبار ثالث هو أخذه بشرط شيء كأنضمام الناطق جزءاً اليه فيكون عين الانسان وكذا حال الفصل ومنه يظهر أنه ليس المراد من الأخذ بشرط لا شيء تجريده عن كل شيء كما في الماهية المجردة والاخذ لا بشرط شيء عدم مقارنة العوارض وغيرها في المطلقة وبشرط شيء مقارنة العوارض كما في الخلطة (قوله وبأن كل موجود الخ) إشارة إلى الكبرى وصغرى الشكل الثاني وهي الكلبي الطبيعي ليس

* ثم العرض تسعة

فلا قدح في قيامه بمحلين * وعلى الثاني أنه من الاحكام الكاذبة للوهم كما أشار اليه الشيخ في الاشارات * وذهب المشائيون الى وجوده مستدلين بانه جزء الموجود في الخارج ويتجه بعد تسليمه أنه يجوز كونه جزءاً عقلياً فلا يلزم من وجود الكل وجوده (ثم) بعد بيان الجوهر واقسامه وتعريفها اعلم أن (العرض) وهو الممكن الموجود في موضوع بالمعنى السابق واكتفى عن تعريفه بتعريف الجوهر * والمراد بوجوده فيه الحلول بالمعنى المار لا التبعية في التحيز لعدم ثبوت له لاعراض المجررات ومن ثمة جوزوا قيام العرض بالعرض كقيام السرعة بالحركة والنقطة بالخط * ورد بأنهما من الامور الاعتبارية اقسامه (تسعة) استقراء كل منها جنس حال والعرض عرض عام لها * واستدل عليه تارة بانه لو كان جنساً لها لا متنع تصورها بدونه وأخرى بأن معنى العرض ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء إنما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتياً * وقيل الاقرب أن يقال لم يجعل جنساً لعدم العثور على كونه ذاتياً اقول يتجه على الاول منع الملازمة مستنداً بجواز التعريف بالخاصة وحدها وعلى الثاني أنه إنما يستلزم خروج العرض عن محله لا خروجه عن

بمتمشخص في الخارج مطوية والجواب الاتي منع الكبرى (قوله والمراد بوجوده الخ) أى في المحل جوهرأ أو عرضاً ففيه استخدام لأن المراد بلفظ الموضوع المحل المقوم يعنى أن معنى وجود العرض في المحل الاختصاص الناعت (قوله جوزوا قيام الخ) ايما الى أنه لو قيل بأن معنى الحلول التبعية في التحيز كما هو مذهب المتكلمين لم يجوز وهو كذلك لانه لو جوز قيام عرض بأخر لزم الترجيح بلا مرجح لانه ليس أولى من العكس وترجح المرجوح لان قيامه بالجوهر

* إما كم وهو قسائم * منفصل وهو العدد * ومتصل

اقسامه * وعلى الثالث أنه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتيته الاطلاع على العرضية تأمل لانه (إما كم) ودسم ناقصا بعرض يقبل القسمة الوهمية لذاته وقد يفسر بما يقبل المساواة واللامساواة وفيه أنه دورى لأن المساواة هي الاتفاق في الكم الا أن يقال إن المراد بالمساواة معناها اللغوى أو أنها لا تحتاج الى التعريف لادراكه بالחס (وهو قسائم) لانه ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون نسبته الى الجزأين بالسوية بلا اختصاص باحدهما كالنقطة بالنسبة إلى جزئى الخط لامكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لاحدهما وبداية للآخر (منفصل وهو العدد) فقط لان حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سواء لانه مؤلف منها لا من مراتب الأعداد لأن كل مرتبة منها نوع حقيقى ممتاز عن سائرهما بمادتها والنوع الحقيقى لا يكون جزأ لا آخر على أنه يلزم الترجيح بلا مرجح أو الاستغناء عن الذاتى وكون الشئ ذا حقائق فى العشرة مثلا لكن انحصار العدد فيه انما يتم لو لم يعد الواحد عدداً (و) الالف (متصل) والحد المشترك يجب كونه

المعروض للآخر أولى ورد بجواز كون أحدهما قائما بالآخر والآخر بجوهر فجعل الآخر غير قائم به لعدم حلو له فيه فهو أولى من العكس وأقول فيه أن ذلك الجواز محل النزاع لانا نقول لجواز قيام عرض بالآخر والآخر بالجوهر ثم الترجيح الخ فكيف يكون رداً لدليلنا (قوله من عدم الاطلاع الخ) حتى يلزم من عدم جعله جنسا جعله عرضا تاما كما هو مسددهم (قوله تأمل) وجهه أنا لم نحكم بعدم كونه عرضيا لاقسامه بل سكتنا عنه لان فساد الدليل غير مستلزم لفساد الدعوى لكونها لازما أهم (قوله لان حقيقة الخ) يؤخذ منه مقدمتان أحدهما

قار وهو الخط والسطح والثخن أو غير قار

بحيث اذا ضم إلى أحد القسمين لم يزد به أصلا واذا فصل عنه لم ينقص منه شيئا فيلزم مخالفته بالنوع لدى الحد والا لكان التقسيم إلى قسمين تقسيما إلى ثلاثة وثلاثة الى خمسة وهكذا في ما اشتهر من أن النقطة جزء الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم التعليمي مساحمة لانها اعراض لها والكم المتصل أيضا قسمان (قار) مجتمع الاجزاء في الوجود (وهو) المقدار واقسامه ثلاثة الاول (الخط) مقدار انقسم في جهة فقط (و) الثاني (السطح) (و) الثالث (الثخن) أى العمق والجسم التعليمي وهو المنقسم في الجهات الثلاث (أو غير قار) بخلافه وهو الزمان فقط عند القائلين بأنه مقدار حركة محدد وقيل هو الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك وقيل حركتها لانها غير قارة كالزمان * ويتجه على الاول أن الاحاطتين مختلفتان * وعلى الثانى أن الحركة توصف بالسرعة والبطء بخلافه وعليهما أن الاستدلال بموجبتين من الشكل الثانى * وقيل جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته لانه لو وقع لكان في زمان فيلزم وجوده حال عدمه * ويمنع بانه ان أراد بالظرف الزمان الموجود فمنوع او الموهوم فغير مفيد ويعارض بانه لو وجد

لا شئ من غير العدد بما يجتمع من الوحدات بالذات والثانية كل ما يجتمع منها عدد فبانضمام الثانية إلى قولنا حقيقة المنفصل الخ ينتج الجزء الأيجابى من الدهوى من الشكل الأول وبانضمام الاولى اليه ينتج السلبى منها المدلول عليه بقيد فقط من الشكل الثانى (قوله فيلزم وجوده حال عدمه) ان كان الثانى عين الاول والا لزم التسلسل (قوله ويعارض) معارضة تحقيقية فى المدعى * منه مد ظله العالى

وهو الزمان * وإما كيف وهو إما هيئة محسوسة راسخة كحلاوة
العسل أو غير راسخة كحمرة الخجل أو نفسانية

لكان في زمان فان كان عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والا يتسلسل
وعلى المذاهب الثلاث ليس من الكم فضلاً عن المتصل هذا والمتكاملون
أنكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجتمعة أو امور عديمة والعديد
أمر اعتباري والزمان وهمي * وفي ذكر دلائلهم طول ولا يبعد جعل
العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار فقط ويؤيده صحة جملة على المعدود
مواطاة * وبعد الفراغ من الكم الذي هو أصح وجوداً من المقولات
النسبية واعم وجوداً من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف
شرع فيه وقال (وإما كيف) ورسم ناقصا بعرض لا يقبل لذاته قسمة
ولا نسبة وقد يقال المراد بالنسبة توقف تصوره على تصور غيره
فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها
وبالكيفية المكتسبة بالحد أو الرسم لتوقفها عليه * والجواب أن المراد
بالغير الامر الخارج لتبادره وبالتوقف عدم امكان التصور بدونه
والكيفية المكتسبة يمكن حصولها بالبداية * واعترض بأن العرض
المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذ في تعريفه فكيف لا يقبل
نسبة ودفع بأن المتوقف مفهوم العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم
من توقف الاول توقف الثاني (وهو) بالاستقراء على أربعة أقسام لانه
(إما هيئة محسوسة) فان كانت (راسخة) فانفعاليات (كحلاوة العسل)
والا فانفعالات (كحمرة الخجل) والاحساس إما بالذائقة أو الباصرة
كأمر أو اللامسة كبرودة الماء أو السامعة كالصوت أو الشامة كالرائحة
(أو) هيئة (نفسانية) مختصة بذوات الانفس الحيوانية * ولا ينتقض

حالة كاول الكتابة وملكة كالكتابة أو هيئة استعدادية لعدم
التأثير كالصلابة وهي القوة أو التأثير كاللين وهو الضعف

بعض الحيات والعلم بما هو ثابت للواجب تعالى إنما لأن الاختصاص اضافي
بالنسبة إلى الجماد أولاً لأن الثابت له تعالى قديم لا يندرج تحت احدى
المقولات وهي إن لم تكن راسخة (حالة كاول الكتابة و) الافة (ملكة
كالكتابة) اذا استحكمت في موضوعها بحيث يمنع زوالها عنه أو
يمسر فالاختلاف بينهما قد يكون بالعارض (أو هيئة استعدادية)
من جنس الاستعداد فالنسبة للمبالغة أو للجزئ إلى كليه كما في اخرى
فهي استعداد شديد (لعدم التأثير) الظاهر لعدم التأثير (كالصلابة)
(وهي) أى الكيفية الاستعدادية لعدم التأثير تسمى (القوة)
واللاضعف (أو) استعداد شديد للانفعال و(التأثر) كاللين (وهو)
يسمى (الضعف) واللاقوة ولا يبعد رجوع الضميرين إلى الصلابة واللين
وحينئذ ينبغي أن لا يزداد التسمية أو تحمل على معنى الاطلاق * وفي
التحليل اشارة إلى أن الحق ماذهب اليه الامام من أنهما من الكيفيات
الاستعدادية لا الكيفيات المعلوسة كما قال به غيره لأن في الجسم اللين
ثلاثة أمور الحركة الحاصلة في سطحه وشكل التغير المقارن لحدوثها
واستعداد لقبولها والاولان ليسا بلين لادراكهما بالبصر بخلاف اللين
فنعين الثالث * وفي الصلب أربعة عدم الانهاز ، وهو عدوى والشكل

(قوله من أنها الخ) اشارة إلى صفرى الشكل الاول وكبراه وهي
وكل ما هو من الكيفيات المعلوسة ليست من الكيفيات المختصة
بالكيات مطوية فقولنا ففيه أنه منع للصفرى وقولنا على أنه منع

الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكيات والمقاومة المحسوسة
 باللس وهي ليست صلبة لوجود المقاومة بدونها فى الهواء الذى فى الزق
 المنفوخ فيه فتعين له الرابع وهو الاستعداد الشديد نحو الانفعال
 وهذه النكتة كان التمثيل بهما أولى من التمثيل بالمصاحبة والمراضية
 أو هيئة مختصة بالكيات متصلة كاستقامة الخط والتغير للسطح أو
 منفصلة كالفردية للاثلاثة * والاولى أن يذكرها المصنف وما يقال من أنها
 راجعة الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه أنه ان اريد أنها مبصرة
 بلا واسطة فى العروض سواء وجدت الواسطة فى الثبوت كما فى اللون
 أم لا كما فى الضوء فمتنوع كيف والرؤية المتعلقة باللون أولا وبالذات
 متعلقة بها- ثانيا وبالعرض. أو مبصرة بها ففيه أنه يستلزم اندراج الاين
 تحت الكيف فلا يكون جنسا عاليا . على أنه لا تنافى بين كونها مختصة
 بالكم وكونها محسوسة * وما قاله عبد الحكيم من أنه يرد على القول
 بعدم التنافى لزوم جنسين فى مرتبة لحقيقة واحدة إلا أن يقال إن
 الاقسام الاربعة ليست اجناسا متوسطة والكيف ليس جنسا عاليا
 مندفع بأن التغير الاعتبارى كاف . على أن دعواه الثانية غير لازمة
 لجواز أن يراد بالعالي فى كلامهم مالا جلس فوقه سواء كان تحته جلس
 أو لا خلافا للمناطق فتدبر * وبعد الفراغ من الكيف شرع فى الاعراض
 للكبرى (قوله يستلزم اندراج الاين تحت الكيف) لأن اقسامه من
 الحركة والسكون والاجتماع والافتراق مرئية بالواسطة (قوله فتدبر)
 وجهه أن تلك الارادة ضعيفة لما سياتى من انهم كثيرا ما يقابلون العالى
 بالمفرد وأنه يؤخذ من الدعوى الاولى أن تلك الاقسام لو كانت اجناسا
 سافلة اندفع الايراد وليس كذلك * والثانية أن الكيف لو كان جنسا
 سافلا والاقسام أنواعا اندفع وهو كذلك لكن يلزم اشكال آخر وهو

* وأما أين وهو هيئة تحصل للشيء بمحصله في المكان * وإمامتي
وهو هيئة تحصل للشيء بمحصله في الزمان

النسبية والمتكلمون أنكروها إلا الإين ولذا قدمه قال (وإما أين)
وفسروه بأنه الحصول في الحيز وقالوا إن اعتبر حصول جوهر باعتبار
آخر فإن أمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق والافتراق وإن لم يعتبر فإن
كان مسبقا بمحصله في ذلك الحيز فسكون أو في آخر حركه ولا يخفى
أن تسمية الحصول المقيد بما مر افتراقا اصطلاحية فيقال إنه من مقولة
الاضافة كالاخوة والمتضايان افتراق زيد عن عمرو مثلاً وعكسه ففيه
أنه إذا كان اسماله كيف يكون منها * نعم تلك الضافة معناه اللغوي
ولازم الاصطلاحى فهذا من اشتباه الملزوم باللازم وقس عليه الاجتماع
(و) قالت الحكماء (وهيئة تحصل للشيء بمحصله في المكان) الحقيقي
بأن لا يزيد عليه وغيره ككون زيد في الاقليم * ورده الامام بأنه
لادليل على غير الحصول لأنها ان لم تكن نسبة لزم كون الإين كما أو
كيفاً والافتراق النسبة إنما هي الى المكان بالحصول فيه (وإمامتي
وهو) الحصول أو (هيئة تحصل للشيء بمحصله في الزمان) حقيقياً كالיום

لزم حقيقتين في مرتبة شيء واحد * نعم لو جعل نوعاً حقيقياً والاقسام
أصنافاً وأنواعاً اعتبارية لم يرد شيء. ويمكن حمل كلامه عليه بجعل النفي
فيها متوجها الى القيد والمقيد (قوله ولذا قدمه) التقديم للحصر بالنظر
إلى ما في الكتاب وللإهتمام بالنظر إلى غيره فلا ينتقض الحصر بجواز
كونه لكثرة مباحث الإين (قوله بأنه الحصول الخ) أى بهذا الطريق
لأبهذا التفسير فلا يردان هذا التعريف دورى لاخذ المفسر بالفتح في
التفسير (قوله وغيره) تركنا مثال الحقيقي وتعريف غيره على طريقة

* وإما أضافة وهي النسبة المتكررة كالوالدية والولدية * وإما ملك
وجدة وهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به

للصوم أو لا كالشهر للخسوف فهو كالإين قسمان لأنه إن لم يفضل الزمان
عليه الحقيقي والافغيره * والفرق بين الحقيقيين أن الزمان الحقيقي
الواحد يقبل الشك بين كثيرين بخلاف المكان ولم يقل أو الآن
لاستلزامه وجود الآن لا امتناع وقوع الشيء في غير الموجود وهو
معدوم لأن طرف الشيء لا يتحقق إلا بعد انقطاعه وانقسامه * والزمان
ينقسم بالوهم فقط ولا ينقطع عندهم * ومن هنا يظهر أنه لا وجود لمشي
عند المتكلمين لعدم قولهم بوجود الزمان (وإما اضافة وهي النسبة
المتكررة) في التعقل أي المعقولة بالقياس إلى الأخرى معقولة بالقياس
إلى الأولى (كالوالدية والولدية) وتسمى هذه النسبة مضاعفا حقيقيا أيضا
والمركب مع ومن معروضه كالوالد مع الوالدية وكذا المعروض وحده
مضاعفا مشهوريا والنسبتان المتكررتان قد يتماثلان فيتحدان في الاسم
كتام الماهية كالأخوة والتساوي والتباين وقد يتجانسان فيختلفان
فيهما كالأبوة والبنوة والعموم والخصوص * وتعرض الأضافة للمعدوم
نحو الجهل أقبح من العمى والموجود واجبا كالاولية له أولا كالأبوة
والأقلية للجوهر والسكم (وإما ملك) ويقال له (جدة) أيضا (وهي حالة
تحصل للشيء بسبب ما يحيط به) احاطة تامة كالأهاب أو ناقصة كما في

الاحتباك (قوله لاستلزامه) أي لا للاكتفاء وإلا لا تبه عليه مع
هذا مناسف في حذف العاطف والمعطوف بإو (قوله ويقال له جدة)
لم يقل يقال له الجدة لئلا يحتاج إلى القول بأن اللام من الحكاية
لأن المحكي لما يرد عليه من مخالفة اسم هذه المقولة لسائر المقولات

طبيعيا كالاهاب أولا كالثياب وهو ينتقل بانتقاله كالهئية الحاصلة
للإنسان بسبب كونه متمميا أو متقصما * وإما فعل

العمامة ولذا لم يقل أو يعضه وتفسيره بنسبة الشيء إلى ما يحيط به
مساعدة * ثم إن المحيط أهم من أن يكون أمرا (طبيعيا) ذاتيا (كالاهاب)
ظاهرة مثلا (أولا) طبيعيا وعرضيا (كالثياب) للإنسان (وهو) أي
والحال أن المحيط (ينتقل بانتقاله) أي الشيء المحيط وصيغة المضارع
للاستمرار فيخرج به الاين المتعلق بالمكان فانه وإن كانت حالة تحصل
لشيء بسبب ما يحيط به الا أن المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن * أما
إذا كان بعدا فظاهر وأما إذا كان سطحاً فلانه وإن انتقل بانتقاله في
الرق المنفوخ إذا سكن تحت الماء ثم غلى إلا أنه لا يصح أنه ينتقل دائماً
فاندفع ما يقال إن هذا لا يتمشى عند أصحاب السطح إلا أن يراد
الانتقال بالذات . وتلك الحالة (كالهئية الحاصلة للإنسان بسبب كونه
متمميا أو متقصما * وإما فعل) الأولى وإما أن يفعل الدال على التجدد

(قوله وأما إذا كان سطحاً الخ) قد يقال السطح خارج بقوله ما يحيط
به لان المراد بما الجسم كما يشعر به قوله كالاهاب (قوله فاندفع ما يقال
الخ) على أنه يتجه على جوابه ان الفرق بين اللسان والهواء وبين
اللباس والرق ممنوع كيف والانتقال في كل من الاولين ذاتي والاخيرين
عرضي وحمل الذاتي على الارادي دون الطبيعي يخرج وضع ما عدا
الحيوان * ويجاب بأن المكان هو سطح الرق وهو متحرك بتبعية الرق
والرق متحرك ومنتقل بتبعية الهواء الحاصل فيه لكن جوابه انما يتم
لو حمل الباء في قوله بانتقاله على السببية القريبة * وأما إذا حملت على
السببية البعيدة أو المصاحبة فلا (قوله كالهئية الحاصلة الخ) في ايثار

وهو التأثير كالتسخين * وإما إفعال وهو التأثير كالتسخين * وإما
وضع وهو هيئة تعرض للشيء

لا ملاق الفعل على الأثر الحاصل من التأثير كالتسخين الحاصلة في المتسخن
وقس عليه الاتفعال (وهو التأثير) أى تأثير الشيء في الشيء مادام
سالكاً والانسب بالتعريفات المادة هيئة غير قارة تعرض للمؤثر حال
التأثير (كالتسخين) أى كحال المتسخن مادام يسخن فإن له فيها حالة
غير قارة هي التأثير التسخيني (وإما إفعال وهو التأثير) عن الغير مادام
سالكاً والاولى هيئة غير قارة تعرض للمؤثر حال التأثير (كالتسخين) أى
كحال المتسخن مادام يتسخن فإن له حينئذ حالة غير قارة هي التأثير
التسخيني * وقد يقال إن هذا يناقض القول بأن التسخين حركة في السكيف
والتسخين تحريك فيه * والجواب أن كونهما فعلاً واتصالاً قبل استقرار
التأثير والتأثر وكونهما كيفاً بعده ولذا قالوا إن الحاصل بعد الاستقرار
لا يكون من هذا القبيل بل يكون كيفاً أو وضعاً أو إضافة أو غير
ذلك من الأعراض (وإما وضع وهو هيئة تعرض للشيء) جسماً أو لا
وليس المراد به الجسم والأفان أريد به الجسم الطبيعي خرج الوضع
الثابت للمقادير أو الجسم مطلقاً ولو تعلينياً خرج وضع ماعدا الجسم
التعلينى من المقادير * وما يقال من أنه لو لم يرد به الجسم انتقض التعريف
الهيئة تارة والحالة اخرى تفنن (قوله حالة غير قارة الخ) إشارة الى
اتحاد الحالة والتأثير هنا ولذا عبر عنها بالتأثير (قوله والجواب أن كونهما
الخ) كذا قالوا * وقد يقال انها بعد الاستقرار غير موجودين فكيف
يكونان من السكيف فالجواب بأن الحركة بمعنى التحريك فهو من
مقولة الاتفعال والتحريك من الفعل ولا يلزم من كون ما فيه الحركة

بسبب نسبته الى الأمور الخارجة عنه أو بسبب نسبة أجزائه
بعضها الى بعض كالقيام والقعود

منعاً بالشكل الذي هو من مقولة الكيف فيه أنه لا ملاحظة في الشكل
للأجزاء ولا لنسبتها الى الأمور الخارجة فيخرج بقوله (بسبب نسبته)
كما في البسائط أو نسبة أجزائه كما في المركبات (الى الأمور الخارجة
عنه) كوقوع بعض نحو السماء وآخر نحو الأرض * وتفسير قوله بنسبته
بالشئ الثاني يخرج بوضع الأجزاء له (أو) لمنع الخلط وليس بمعنى الواو
الواصلة والا لا تنقض التعريف جمعا بوضع مركز العالم الحاصل بنسبته
الى الأمور الخارجة فقط وبوضع الفلك الاطلس الحاصل بنسبته الى
الأمور الداخلة فقط ولا ينافي هذا جعلهم الوضع هيئة معلولة للنسبتين
لأنه مخصوص بما اذا وجدتا * ولا يبعد القول بأن اطلاق الوضع على
حالتهم بالاشتراك اللفظي فيكون المعنى و(بسبب نسبة بعض أجزائه
الى بعض) بالقرب والبعد والمحاذاة (كالقيام والقعود) فانهما وضعا
متغايران لاختلاف نسبة الأجزاء فيهما الى الداخل والخارج * وأما
أعتبر في ماهية الوضع نسبته الى الخارج أيضا لئلا يكون القيام بعينه
انتكاسا لأن القائم اذا قلب بحيث لا يتغير النسبة فيما بين أجزائه كانت
الهيئة المعلولة لتلك النسبة باقية بشخصها * والقول بأن الأجزاء التحتانية

والتحرريك كيفاً كونهما كيفاً فافهم (قوله في الشكل للأجزاء) أي بنسبة
بعضها الى بعض (قوله بوضع مركز الخ) هذا النقض مبني على ان المراد
بالخارجة ما ليست بداخلة دخول الجزء في الشكل والمطروف في الطرف
كما ان الحصر في قولنا الداخلة فقط مبني عليه وبه يشعر كلامهم فعلى
هذا المراد بالأجزاء في قوله الآتي بسبب نسبة بعض الخ اعم من

في القيام فوق الاجزاء القوقانية فيه في الانتكاس مندفع بأنها راجعة إلى النسبة إلى الخارج لان التحتية عبارة عن القرب إلى المركز والبعد من المحيط والقوقية بالعكس* واعترض على دليل اعتبار النسبة إلى الخارج بآب اللزوم منه اشتراكهما في معنى الوضع الذي هو جنسهما لحاز افتراقهما بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية وأجيب بأن الجنس والفصل متحدان وجوداً وجعلاً فلا يتصور مقارنة خصّة من الجنس لفصل ثم مفارقتها إلى فصل آخر فيلزم اعتبار النسبتين في الوضع* ثم الاوضاع قد يتخالف بالنوع كوضع القيام والانتكاس وقد لا يتخالف به كواضع المتمكن حين انقلاب سطوحه وتكون بالطبع كالقيام وبخلافه كالانتكاس ويكون فيه تضاد كما فيهما وشدة وضعف اذ الشيء قد يكون أشد اتصافاً أو انحاء* وأعلم أن المتكلمين قالوا لا وجود لما عدا الاين من الامراض النسبية* واستدلوا عليه بأن متى لو وجد في الخارج لكان كائناً في زمان فله متى وتنقل الكلام اليه وهم جراً فيتسلسل والاضافة لو وجدت لحلت في محل والحلول اضافة بين الحال والمحل ولها حلول آخر فيتسلسل* والوضع والملك والفعل والانفعال لو وجدت فيه لكانت ذات وضع وملك وفعل وانفعال فننقل الكلام اليها فيتسلسل* وأجيب في الاضافة بأن اللزوم من الدليل امتناع وجود كل فرد من أفرادها وهذا سلب الكل وهو

الحقيقية والحكمة ولو قال بدله أو الداخلة فيه لكان اخصر واشمل (قوله متحدان وجوداً الخ) أي فإذا تحققاً معاً في ضمن فرد مخصوص في الخارج كالقيام المخصوص امتنع مفارقة الحصة المخصوصة من الجنس عن الفصل الذي حصل به القيام والضمامة إلى الفصل الذي حصل به الانتكاس المخصوص للزوم انقلاب الماهية كالانقلاب زيد فرساً بخلاف

* ثم المقولات العشرة * هي الجوهر * والكم * والكيف *
والاين * والمتى * والاضافة

لا يقتضى السلب المكي الذي هو مدماكم فلا تقربله * والذي يظهر في
أن هذا الجواب جار في الكل وانه يمكن الجواب فيه بان الدليل جار في
الاين مع قولكم بوجوده وفي الفعل والانعمال بانه انما يلزم ذلك لولم
ينتهي الى قائل ومنفعل لا يحتاج الى فعل وانفعال تدريجين وهو ممنوع
لوجوب انتهاء ما بالعرض الى ما بالذات * وأنت خير بان فساد الدليل
لكونه ملزوما للدعوى وجاز أن يكون أخص لا يستلزم فسادها
(ثم) بعد تفصيل الجوهر والعرض باقسامهما اعلم أن (المقولات) الثلاث
كل منها جنس عال هي (العشرة) المذكورة فالكلام من قبيل والدك
العبد * ولا يبعد جعل العشرة صفتها على معنى ان الامور التي يمكن
أن تطلق عليها هذا المركب التوصيفي مع قطع النظر عن ملاحظة المعنى
اللعوي لاعلى معنى أن الامور التي تسمى به اذ لم يعلم التسمية (هي) مجموع
هذه الامور * ويضيف أنه يتبادر منه أنه اذا كان الجوهر عرضا عاما
يطلق على أمور آخر غيرها مع أن المطلق عليها المقولات الاربعة عشر
تأمل الاول (الجوهر) (و) الثاني (الكم) (و) الثالث (الكيف)
(و) الرابع (الاين) (و) الخامس (المتى) (و) السادس (الاضافة)

ما اذا اعتبر النسبة الى الامور الخارجية فان القيام والانتكاس
الخصوصيين يكونان مختلفين بالجنس (قوله من قبيل الخ) في ان تعريف
المسند للاشارة الى ان انصاف الموضوع بالمحمول أمر محقق لا شك فيه
(قوله تأمل) وجهه انه يمكن بناؤه على مذهب السبكي من انكار

والجدة * والفعل * والانفعال * والوضع إذا لم يكن الجوهر عرضاً
عاماً كالعرض

(و) السابع (الملك) (و) الثامن (الفعل) (و) التاسع (الانفعال)
(و) العاشر (الوضع) وإنما تكون منحصرة فيها (إذا لم يكن الجوهر
عرضاً عاماً) للاقسام الخمسة (كالعرض) أي كما ان العرض عرض عام
لاقسامها التسعة اذ لو كان الجوهر عرضاً عاماً لما كان كل منها مقولة
على حدة فتصعد المقولات إلى أربعة عشر * وقد يستدل على عرضيته
بأنه لو كان جنساً لما كان كل منها مركباً من الجنس والفصل والتالي
باطل لان النفس منها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا تكون مركبة
للاقسام الحال باقسام المحل * وقد يمنع بأنه إنما يتم لو كان التركيب
الذهني من الجنس والفصل مستلزماً للتركيب الخارجي من الهيولى
والصورة وهو ممنوع * ويعارض بأنها تعقل الماهية المركبة فلا تكون
بسيطة والا لما انقسم حالها * ويتجه على الثاني أن تصور المركب
تدرجى فيجوز أن لا يجتمع اجزأؤه في التصور * وعلى الاول أن
التغاير بين الاربعة اعتبارى فكيف لا يستلزم التركيب الخارجى * نعم
لو قيل بنى الكلى الطبيعى في الخارج لآتجه لكن لا يقول به المانع
والا لماعد الهيولى والصورة من اقسام الجوهر * بلى أنه يرد أنه إنما يصح
لو كان الحلول سرياناً وهو ممنوع لم لا يجوز كونه جوارياً فلا يكون

المفاهيم الخاتمة في غير الشرع لكلام المصنفين لغلبة الذهول عليهم
بخلافها في الشرع لانه تعالى لا يذب عنه مثقال ذرة (قوله فلا يكون
الجوهر الخ) أى فلا يثبت بالدليل كون الجوهر الخ ولم نعبه بهذا
الكلام مع أنه المناسب للتفرع ليحصل الارتباط التام بقوله بل يكون

بل جنسا

الجوهر عرضا عاما (بل) يكون (جنسا) عاليا فيكون حينئذ مقولة واحدة جنسا لاقسامه الخمسة كاقسام العرض التسعة * ثم إنه يلبى أن يزيد ولم يكن الموجود جنسا للجوهر والعرض فتكون مقولة واحدة ولا العرض جنسا كالجواهر فيكونان مقولتين ولا العرض جنسا والجوهر عرضا عاما فيكون المقولات ستة ولا النسبة جنسا للمقولات النسبية فتكون المقولات أربعة ولم يكن ما تحتها انواعا حقيقية فيكون كل جنسا مفردا لا عاليا ولم تكن المقولات ثلثي عشرة بجعل النقطة والوحدة منها لتوقف الدعوى على كل من المذكورات وهو ممنوع * وقد يستدل عليها بأن الموجود مقول بالتشكيك على الجواهر والاعراض ويتعلل كل منهما مع الشك في وجوده. فليس بجنس لهما وبأن المعنى من الجواهر ذات الشيء * وحقيقته فيكون داخلها تحته * ومعنى العرض ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء * أعلا يكون بعد تحقق حقيقته ومرتبا فيه وبأن النسبة للاعراض النسبية كالعرض لها فانهم لا يقصدون بها ما تدخل النسبة في ذواتها سوى الاضافة وبأن المراد بالعالي هنا ما لا جنس فوقها كما مر فإذن ان يكون بعضها أو كلها أجناسا مفردة وفيه ضعف لأنهم كثيرا ما يغالون بالعالي

الخ (قوله فتكون الخ) تفريع عن المنقح لا النقي وتكون تامة لا ناقصة أي تتحقق مقولة واحدة هي الموجود (قوله ولم يكن ما تحتها الخ) بالذات والا لا يتجه ان كون ما تحتها كذلك لا يستلزم كونها اجناسا مفردة كيف والجوهر تحته الانسان والفرس مثلا مع أنه جنس عال * منه مد ظله (تم)

فافهم . (قزجلى رحمه الملك المنجى)

بالمفرد وبأن المقصود حصر الاجناس العالية لما لا يحيط به عقولنا من
 الماهيات المندرجة تحت الجنس فى هذه العشرة فلا يقدح وجود النقطة
 والوحدة ما لم يثبت قول كل منهما على ما تحته قول الجنس وكون
 ما تحته أجناسا ولم يثبت شئ منهما لجواز قول كل منهما قولاً عرضياً
 وكون ما تحتهما أشخاصاً متفقة الحقيقة أو أنواعاً حقيقية * وقد يجاب
 عنهما تارة بأنهما عدميان وأخرى بأنهما مندرجان تحت الكيف ويتجه
 على الاول انهم قالوا بوجود الوحدة والمشهور وجود النقطة عندم
 وعلى الثانى أنه يستلزم بطلان حصر الكيف فى الاقسام الاربعة لعدم
 اندراجهما تحت شئ منها * ولما كانت دعوى انحصار المقولات العرضية
 التى هى اجناس عالية فى التسعة خفية غير مبينة أشار بقوله (فافهم) إلى
 أنها بعد اثبات الدعاوى المائة انما تتم لو ثبت أن هذه اجناس عالية
 وهو ممنوع لجواز أن يكون ما تحت كل أموراً مختلفة الحقيقة وهو
 عارض لها * ولو سلم كونه ذاتياً فيجوز أن يكون واحد منها أو أكثر
 داخل تحت جنس آخر فيكون الداخل جنساً متوسطاً إن كان ما تحته
 أجناساً وساً فلا أن كان أنواعاً حقيقية * وثبت أن ليس للعرض جلس
 عال سواها وهو ممنوع لجواز مقولة أخرى هى جنس عال مغاير لها
 * ألا ترى أن بعضهم عد الحركة مقولة برأسها * هذا آخر ما أردنا
 إirاده والحمد لله العليم والصلاة والسلام على الرسول الكريم * وعلى
 آله وصحبه مادامت جنة النعيم * قد وافق اختتامه لعشر
 خلت من رمضان جعلنا الله من عتقائه بحرمة سيد
 المرسلين سنة الف وثمانمائة وتسعة وعشرين .

آداب العلامة اسماعيل الكنبوي مع حاشيتها * احداها
 للعلامة ملا عبد الرحمن الينجويني * والثانية للعلامة
 الشيخ عمر المعروف بابن القره داغي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الفقير إلى رب العباد القدير لما كانت متون علم الآداب
 (قوله القدير) بالقطع أو الاتباع قوله (متون علم) اضافة الدال

الحمد لمن لا معارض لخطاه * ولا ناقض لحسابه * وصلاة على
 مانع الضلال بسند كتابه * وعلى آله المتأدين بأدابه * وأصحابه المناظرين
 لاثبات مقدمة مجابه * وبعد فيقول المفتقر إلى الله الهادي * صر بن
 الشيخ محمد أمين القره داغي * رزقهما الله خير الكرامة * واسكنهما
 دار المقامة * هذه فرائد مما أبداه فكري الفاتر * ونظري القاصر *
 على رسالة الآداب للفاضل الكنبوي نور الله ضريحه دافعة لشبه
 أولى الالباب * شافية لمن تأمل في الكتاب حيث لا يرتاب فيها الا
 جاهل انحرف عن سبل الصواب * (قوله يقول) فيه التفات على
 رأي السكاكي مطلقا وعلى رأي الجمهور ان قدر متعلق الباء في البسمة
 نحو أبتدى * (قوله الفقير) حذف المفتقر فيه لافادة التعميم (قوله لما
 كانت) مقدمة شرطية لقياس استثنائي مستقيم اشير الى واضعته بكلمة لما
 ومقول القول إما هذه الشرطية أو تمام ما في الرسالة (قوله متون علم)
 اضافة الدال الى جزء المدلول لاليه والا يلزم عد المقدمة مثلا جزءاً
 من العلم أو دال المتعلق بالفتح الى المتعلق او السبب الى المسبب

لم تشتمل على تفصيل أمثلة البحث لجميع الابواب اذ بهذا التفصيل
تنتقش صور كيفية المناظرة في صفائح اذهان الطلاب جعلت

الى بعض المدلول (قوله لم تشتمل) النقي المستفاد من كلمة لم سلب كل
بالنسبة الى استغراق المتون ورفع للايجاب السلبى بالنسبة الى استغراق
الامثلة والابواب والا لزم الكذب أو عدم امتياز رسالته عن بعض
المتون فلا يصح كون مدخول لما سببا لجوابه فافهم (قوله تفصيل أمثلة)
الاضافة كحصول صورة الثنى اذا كان العلم كيفيا (قوله لجميع) أى
البحث المتعلق بجميع الابواب. فقوله لجميع صلة البحث (قوله الابواب)
أى النقض والمعارضة وغيرهما (قوله الابواب) أى الفصول أعنى
فصل الدعوى وفصل التعريف وفصل التقسيم (قوله اذ بهذا) علة لعملية
مدخول لما لجوابه تأمل (قوله تنتقش) ترشيح (قوله كيفية) أى
صور نسبة الصفات والاحوال إلى المناظرة (قوله المناظرة) اقامة المظهر
مقام المضمر (قوله صفائح) كلجين الماء (قوله صفائح) أى الواح

على الاختلاف فيما يطلق عليه العلم فالقصر على الاول غير حرى (قوله
الاداب) بالمعنى الاخص (قوله لم تشتمل) اضافة المتون الى العلم للاستغراق
الافرادى و اضافة الامثلة للاستغراق المجموعى وكلمة لم مع الاول سور
السلب السلبى والثانى اداة رفع الايجاب السلبى فلا يتجه انه اذا كانت
سورا للاول بالنسبة الى الاستغراقين لزم الكذب أو الثانى كذلك
اتجه منع ملازمة المقدمة الشرطية للقياس الاستثنائى المطوية مقدمته
الواضحة بقرينة لما والا لزم الكذب أو جعل اداة واحدة سورا لشيئين
بجهة واحدة على سبيل منع الخلو (قوله اذ بهذا) دليل الملازمة فالاولى
تأخيرها عن تاليها (قوله كيفية) نسبة المسؤول عنه الى آلة السؤال (قوله
اذهان) فيه استعارة بالكناية والصفائح تخييل أو الاضافة كلجين الماء

هذه الرسالة المشتعلة على هذا هدية شافية لصدور الاخوان
أولى الالباب * فاعلم أن البحث والمناظرة مدافعة الكلام

(قوله لصدور) من ذكر المحل واردة الحال أى قلوبهم (قوله الالباب)
أى العقول (قوله فاعلم) أى قلت تفسير جعلت أى فقلت اعلم (قوله إن
البحث) لم يقل إن المباحثة لأن المشاركة فى المناظرة والمدافعة غير مقصودة
فيشمل التعريف كلا من وظائف السائل فيما إذا لم يأت المعلن بوظائفه *
إما لعجز أو لغيره * ثم المراد بمدافعة الكلام أعم من دفع نفسه أو دفع
العلم به فيشمل المنع كالأبطال (قوله ان البحث) كانه انما قدم تعريف
موضوع الفن مع أنه من المبادئ التصورية لتوقف كل من مقدمة العلم عليه
(قوله والمناظرة) تفسير (قوله مدافعة الكلام) النفسى بالنفسى سواء
كان معهما لفظ أو كتابة أو لا كالمناظرة الواقعة بين الاشراقين البالغين
فى التصفية إلى حيث يعلم كل مافى ضمير صاحبه (قوله الكلام) الجزئى

(قوله المشتعلة) اشتعال الدال على متعلق بعض المدلول (قوله لصدور)
أى الارواح الحالة فى قلوبهم التى محالها الصدور فقيه مجاز مرسل
بمرتبتين بعلاقة الحلول (قوله فاعلم) أى فقلت اعلم الخ فلا يلزم عطف
الانشاء على الخبر ولا جعل تالى القرطية انشاء (قوله والمناظرة) أى
التي هى صفة المناظر ولذا جعلت تفسير البحث * وقد تطلق على علم
الاداب (قوله مدافعة الكلام) تعريف موضوع علم الاداب * والمراد
بالمدافعة أعم مما يكون بتراسخ أو لا * والتعبير بها ناظر الى الغالب أو هى
مجردة عن معنى المشاركة فلا يرد أن التعريف غير شامل لوظيفة السائل
إذا عجز المدعى فى أول الامر عن جوابها وبالكلام هو المركب التام الجزئى
حقيقة أو تاويلا فلا يتجه أنه ان أريد به ذلك انتقض التعريف جمعا

ليظهر الحق * وعلم الآداب موضوع تمييز

(قوله الحق) أى النسبة التى طابقها الواقع حلية أو اتصالية أو انفصالية (قوله الحق) أى فى يد الخصم عند السلف دفعا لحظ النفس أو فى يد أحد المتخاصمين عند الخلف * ثم إن هذا القيد احتراز عن المجادلة - وهى المنازعة لا لزام الخصم لا يظهر الحق - والمكابرة لا لشيء من ذلك (قوله موضوع) لا يبعد كل البعد أن يكون هذا تعريفا لهذا العلم باعتبار جهة الوحدة العرضية كما أن (قوله علم يبحث) الح تعريف له باعتبار جهة الوحدة الذاتية (قوله موضوع) أى علم مؤلف أو مدون لاجل تمييز الح فليس المراد بالوضع تخصيص اللفظ

بالوظيفة المتوجهة إلى التعريف أو التقسيم أو الغوى انتقض منعا بالمدافعة فى المحكوم به وعليه (قوله ليظهر) من الظهور أو الاظهار وعلى الثانى فهو فعل مجهول أو معلوم وفاعله ضمير المدافع * والمراد بالظهور أعم مما كان فى يده أو يد خصمه وبما كان وحده أو مع شيء آخر فلا يرد أن التعريف غير شامل لمناظرة قصد به ظهور الحق مع غلط الخصم وعبر بالحق أى الحكم المطابق للواقع دون الصدق مع أن التغاير بينهما اعتبارى لقوته ولاطلاقه على الاقوال والعقائد وغيرها بخلاف الصدق فانه شاع فى خصوص الاقوال *بقى أن هذا التعريف مشتمل على العمل الاربع بعضها صريحا وبعضها التزاما وانه نقض جامعية التعريف بمناظرة الاشرافيين بالبالغين فى التصفية درجة يعلم كل ما فى ضمير صاحبه وبالمعنى لانه غير دافع للكلام * واجيب عن الاول بتعميم الكلام من النفسى واللفظى * والثانى بتعميم الدفع من دفع نفسه ودفع العلم به (قوله موضوع) أى أمر موضوع أى مدون فلا يلزم اخذ المعرف فى التعريف على تقدير جملة تعريف علم الآداب

صحيح البحث عن سقيمه فهو علم يبحث فيه عن أحوال الابحاث
الكلية من حيث

بالمعنى حتى يتوهم كون اللام لجرد الصلة ويحتاج الى دفعه (قوله البحث)
الجزئى (قوله سقيمة) الاضافة كجرد قطيفة (قوله فهو علم) أى
أصول (قوله الابحاث الكلية) أى عن أحوال موضوعات ذكورية
للمسائل هي الانواع الكلية للبحث المطلوب * ولم يقل أحوال البحث
الكلى اشارة إلى أن موضوع الفن ههنا لا يكون موضوعا لشيء من
المسائل (قوله من حيث) أى مستعدة لكونها موجهة مقبولة تأمل

باعتبار جهة الوحدة العرضية ولا جعل اللام للغرض لدفع ما يقال انه
يوجب اتحاد المغيا والغاية لان التمييز يكون موضوعا له للاكاد تب تأمل
بقى انه قدمه على قوله علم يبحث الخ الذى هو تعريفه باعتبار جهة الواحدة
الذاتية لان معرفة الشيء بالعوارض أسهل بالنسبة إلى فهم المبندى *
ولم يكنف باحدهما ليعلم كل من الغاية والموضوع * ولو قال علم الاكاد
علم يعرف به صحيح الفكر وفاسده أو علم الخ لكان أولى من وجوه (قوله
صحيح البحث عن سقيمه) الاضافتان كلجين الماء لان الصخرة والسقم
من الكيفيات المختصة بذوات الانفس الحيوانية اذا ذكرنا متقابلين
فما قيل إنهما كجرد قطيفة ليس بوجيه (قوله فهو علم) أى مسائل أو
تصديقات أو ملكة والضمير فى قوله فيه راجع اليه بطريق الاستخدام
أو حذف المضاف على الاخيرين دون الأول (قوله يبحث) يفهم
من اختصاص جهة الوحدة بالعلم ان كل مسألة لها مدخل فى معرفة
الاخوال العارضة للابحاث الكلية فهي من الاكاد فيضم لاثبات
ان المسألة الفلانية منه الى صغرى سهلة الحصول (قوله عن أحوال) أى

أنها موجهة مقبولة أو غير موجهة مقبولة بأن يقال كل ما هو منع

(قوله أو غير موجهة) يؤخذ منه أن الغصب وإبطال السند الأخص والأعم ونحوها من أنواع موضوع هذا العلم وإن اللا موجهية كالموجهية من محمولات مسأله فيكون قولنا الغصب غير موجه مثلا مسألة من مسأله * ولا يخفى أن هذا يقتضى أن يكون اللا موصلية أيضا من محمولات مسائل المنطق حتى يكون قولنا التعريف بالاخفى غير موصل والذرب الثلاثى عقيم من مسأله مع أن المناطقه بأسرهم حتى المصنف قيدوا موضوع المنطق بالاىصال لا بعدمه أيضا كما قال التفتازانى فى تهذيبه وموضوعه المعلوم التصورى والتصديقي من حيث أنه موصل الخ (قوله بأن) بيان يبحث (قوله كل ما) من وظيفة السائل

عن الاعراض الذاتية لتلك الابحاث من حيث القبول والرد (قوله موجهة) أى يصح أن تكون موجهة فظهر مغايرة قيد الموضوع للمحمول فلا يلزم اثبات الشئ بعد تسليم ثبوته * ويدفع أيضا بإرادة المطلق من القيد والمخصوص من المحمول (قوله أو غير موجهة) نبه بهذا على أن تقييد الموضوع هنا بالموجهة فقط غير لائق فإن النظار كما يبحثون عن أحوال المنع والنقض مثلا يبحثون عن أحوال الغصب وإبطال السند الأخص مثلا بأنه غير موجه * وإرجاع البحث عن الثانية إلى الاولى تكلف كما أن تقييد موضوع المنطق بقولهم من حيث إنه موصل إلى مجهول تصورى أو تصديقي * وإرجاع البحث عن أحوال غير الموصل كما فى قولنا التعريف بالاخص غير موصل والشكل الأول الذى صغراه ممكنة عقيم الى الموصل تكلف * ولذا قال فى البرهان إن المنطق قانون يبحث فيه عن أحوال المعلومات من حيث الاىصال الخ أى 'محققا' أو انتفاء فيكون المعنى من حيث الاىصال أو اللا اىصال * ولم يقل من حيث إنه موصل لعدم

مقدمة معينة فهو موجهة وكل ما هو نقض أو معارضة فهو موجهة وكل ما هو اثبات المقدمة المنوعة أو إبطال السند المساوي فهو موجهة - وهكذا فموضوع هذا العلم هو الابحاث الكلية * وغايته

(قوله فهو موجهة) الظاهر ترك التاء هنا وفيما يأتي (قوله فموضوع) في التفریع نشر على غير ترتيب اللف لنكتة لا تخفى (قوله فموضوع) مسائل هذا العلم أو المراد هو جنس الابحاث وإلا فموضوع هذا الفن هو البحث المطلق دون أنواعه التي هي موضوعات المسائل (قوله الابحاث الكلية) اللام للعهد فلا حاجة إلى ذكر القيد هنا

امكان حمله على هذا المعنى بسهولة فالقول بأنه قيد موضوع المنطق فيه بالإيصال لا بعده وهو مناف لمقتضى كلامه هنا غير جدير * نعم كلامه فيه ظاهر في الاول الا أنه لا يثبت المناقاة (قوله مقدمة معينة) الاولى تركه لئلا يفيد بفهمه أن المنع المجازي غير موجه ولئلا يحتاج الى ارادة المعنى اللغوي أو التجريد الا أنه لم يتركه لئلا يستلزم كون منع المنع وما يؤيده مقبولا (قوله فهو) كأن تذكر هو باعتبار لفظ ما وتأنيث الموجهة باعتبار معناه الذي هو الوظيفة وكذا ما يأتي (قوله وكل الخ) وظيفة المعلل وما قبله وظيفه السائل ففي كلامه مطابقة الوضع للطبع (قوله فموضوع) نشر معكوس لنكتة هي أن التصديق بموضوعية الموضوع مقدم على التصديق بغائية الغاية (قوله الابحاث الكلية) أشار بالتوصيف الى أن الجمعية باعتبار الانواع * ولم يكتف بما سبق للتقابل كما أن قوله الجزئية اشارة الى أنها باعتبار الافراد * ولم يقل هو البحث لان شأن الموضوع كونه موضوعا في العلم ولو في بعض المسائل * والبحث الكلي ليس موضوعا أصلا فيجب جعل الابحاث موضوعا باعتبار اتحادها

العصمة عن الخطأ في الابحاث الجزئية فان عالم هذا العلم يعرف صحة البحث الجزئى أو فساده بأن يضم إلى قاعدة من قواعده صغرى سهلة الحصول بأن يقول هذه معارضة وكل معارضة موجهة فهذه

(قوله عالم هذا العلم) أى مصدق هذه الاصول (قوله يعرف) أى يصدق تصديقا جزئيا (قوله بأن يضم) الباء للسببية متعلق بـ يعرف (قوله سهلة الحصول) لم يرد بكونها سهلة الحصول عدم احتياجها إلى الدليل فانه قد يكون العلم باندراج موضوعها تحت موضوع القاعدة نظريا صرفا بل المراد أنه بعد العلم بالقاعدة لا يحتاج النفس في تحصيل الصغرى إلى الحركة التدريجية في المفهومات المخزونة لوجدان محمول مناسب للمطلوب

في الغاية حتى لا يلزم تعدد العلم بتعدد الموضوع (قوله العصمة) أى عصمة نفس المناظر أو خصمه عن بقاءه على الخطأ الخ فلا يرد أنه مناف لكون البحث لاظهار الصواب لانه ليس المراد عصمة نفسه فقط هذا * ولو قال وذايته العصمة عن البهت قبل ظهور الحق لكان أحسن (قوله سهلة الحصول) اعترض بجواز أن يكون اندراج موضوعها تحت موضوع الكبرى نظريا عريضا * وأجاب عبد الحكيم بأن المراد سهلة الحصول بعد العلم بالكبرى انتهى * وقضيته أن سهولته لعدم الحاجة الى النظر لوجدان محمول مناسب للمطلوب كما في سائر الصغريات لبدايتها (قوله بأن) أى كأن وليس تفسيرا لقوله بأن يضم * والالكان التفسير أخص من المفسر ويمكن جملة تفسير الغويا فيؤول إلى المعنى الأول (قوله موجهة) البحث ان كان مقابلا لكلام الخصم ودافعه فهو موجه والا فغير موجه ففي دعوى كون معارضته مثلاموجهة تأمل تصديقها على نحو معارضة المقدمة البدئية الا أن يراد بها معارضة موافقة لقانون

موجهة وقس على هذا * ومما يجب أن يقدم أن الدليل عند
الاضولين ما يمكن

(قوله مما يجب) استحضنا (قوله ان يقدم) أى لكون ما ذكر من مقدمة
الكتاب (قوله ما يمكن) أى مالا ضرورة في وجود التوصل وعدمه
فالمراد بالامكان الامكان الخاص فلا ينطبق التعريف إلا على رأى
الاشعري القائل بان لزوم العلم بالمطلوب من الدليل عادى أو مالا ضرورة
في عدم التوصل فالمراد به الامكان العام فكما ينطبق التعريف على
رأى من قال بان اللزوم عادى ينطبق على رأى من قال بانه توليدى أو
اعدادى أو عقلى * قال بعض المحققين اعتبر الامكان في التعريف لان
الشيء دليل وإن اتفق عنه النظر * وأقول هذا إنما يناسب لو قيل في

المناظرة (قوله ما يمكن) ان كان من الامكان العام المطلق أو المقيد بجانب
الوجود ينطبق التعريف على الاقوال الاربعة الآتية في لزوم العلم
بالمطلوب من الدليل من أنه عادى أو عقلى أو اعدادى أو توليدى أو من
الامكان الخاص أو العام المقيد بجانب عدم انطبق على الاولين فقط لا
الاول فقط كما توهم * ثم أنه اعتبر الامكان في التعريف لان الشيء دليل وإن
اتفق فيه التوصل * قيل اعتبره لان الشيء دليل وإن اتفق فيه النظر يعنى
أن الامكان موجه الى كل من التوصل والنظر لكونه في حيزه فيصدق
التعريف حينئذ على دليل اتفق فيه أحدها أو كلاهما بالفعل ولو لم يعتبر
انتقض بهما لان المتبادر منهما التوصل بالفعل والنظر كذلك وترك بيان
التوصل لظهور توجه الامكان اليه فلا يرد عليه أن هذا إنما يناسب لو قال
ما يمكن أن ينظر فيه نظراً متوصلاً (قوله فيه أو في أحواله) صرح بالشقين
لئلا يحتاج الى أن يراد من الطرفية أهم من ظرفية الدليل بنفسه أو
بمظروفه للنظر أو يقال بحذف العاطف والمعطوف * ثم كلمة الى بمعنى

التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري توصلًا
يقينيا أو ظنيًا

التعريف ما يمكن أن ينظر فيه نظرًا متوصلًا فالإشارة إلى هذه الفائدة
مهمة (قوله التوصل) إن أريد بالتوصل إلى المطلوب التوصل إلى نفسه
فالمراد به ما يشمل العلم والظن أو التوصل إلى الحكم والأذعان به .
فالمراد به الاتصاف (قوله بصحيح النظر) كجرد قطيعة (قوله النظر)
النظر بالنظر إلى الشق الأول بمعنى الحركة الثانية أو الترتيب والنظر إلى
الشق الثاني بمعنى مجموع الحركتين فليس في الأول تعرض لصحة المبادئ
بل لصحة الصورة فقط بخلاف الثاني فإن فيه تعرضا لصحتها والمراد
بصحة المبادئ مناسبتها للمطلوب وبصحة الصورة استجماع الشرائط
(قوله النظر) أي الفعل أو الأماكن (قوله خبري) والتقييد بالخبري

الباء سواء كان التوصل بمعنى يشمل العلم والظن أو بمعنى الاتصاف
(قوله يقينيا) أي اذعانًا فالنسبة للأمام إلى الخاص أو اتصافًا بالنسبة
للمتعلق بالكسر إلى المتعلق (قوله أو ظنيًا) كلمة أو للتقسيم لا للترديد
حتى ينافي التحديد وكذا قوله المار أو في أحواله * والتقسيم هذا
للمحدود لا للحد وفرق بينهما تارة بأنه إن كان الاتصال جمعياً فهو
للحد أو خلويًا فالمحدود وأخرى بأنه كان في الحد قبل ذكر الأقسام
لفظ يتناولها فلم يعرف والافتعريف * وكل منهما أغلبي فتأمل (قوله
في أحواله (١)) المراد بها الأوسط والأكبر فإنه حال الأصغر بواسطة
الأوسط فالدليل في القياس الاقتراحي الحلي الأصغر وأحواله الأوسط
والأكبر * وأما في الاقتراحي الشرطي فالظاهر عندي أن الدليل هو
الأصغر سواء كان مقدماً أو موضوعاً كما في المؤلف من الحلية والشرطية

(١) هذه القولة على (في أحواله) الآتية في صفحة ٤٠ اقتضى وضعها
هنا نظام الطبع

فهو عندهم قد يكون مفرداً كالعالم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر
والتأمل في أحواله الى وجود الصانع * وقد يكون مركباً كقولنا

للاحتراز عن القول الشارح (قوله فهو) في التفريع نشر معكوس (قوله
في أحواله) أى العالم * والمراد بها ما فوق الواحد أعنى الاوسط
والاكبر فان الاكبر حال للاصغر أيضاً ولو بالواسطة فالدليل المفرد
ما هو الاصغر في القياس الاقترافي الحلى والاحوال هو الاوسط
والاكبر وما هو موضوع مقدم الصغرى في الاقترافي الشرطي
والاحوال محموله واستلزام المجموع لشيء واستلزام ذلك لشيء الآخر
فان الاستلزام الثاني حال للمجموع بالواسطة * وعلى هذا فقس القياس
الاستثنائي (قوله كقولنا) أى كالمقدمات المذكورة في قولنا الخ مع
قطع النظر عن الترتيب والهيئة بل كمجموع الاصغر والاوسط والاكبر
وأما المقدمات المأخوذة مع الترتيب فلا يصدق عليها التعريف أصلاً

المنتج للحملية وغيرها * وأما الاحوال فان كانت مركبة من متصلين
فهى استلزام الاصغر للأوسط والاوسط للاكبر أو أنقسمها تجزأ
وان كان من منفصلتين فمأندته للاوسط ومأندة الاوسط للاكبر
وقس عليه اقسامه الأخر والقياس الاستثنائي * وجعل الدليل
موضوع مقدم الصغرى في القياس الاقترافي الشرطي وأحواله ومحموله
واستلزام المجموع لشيء واستلزام ذلك لشيء آخر مع أنه يستلزم أن
لا يكون الدليل على وتيرة في الشكل مندفع بأنه لا يتمشى في غير المركب
من المتصلتين على هيئة الشكل الاول (قوله الى وجود الصانع) أى الى
القضية الحاصلة من حمل الوجود اشتقاقاً على الصانع فلا يرد ان هذا مناف
لمسبق من ان المعتبر في الدليل امكان التوصل إلى مطلوب خبري لانه

العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر فانه يمكن
التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في نفسه الى مطلوب خبري
أعني احتياج العالم في وجوده الى المؤثر والخالق * وعند المنطقيين
هو المركب

اذ لا معنى للنظر فيه صرح به السيد قدس الله سره (قوله التأمل)
تفسير (قوله هو المركب من) ان جعل تعريفا للدليل بمعنى القياس كما
هو الظاهر فالاستزام على معناه المشهور أو للدليل المرادف للحجة
فالاستزام بمعنى المناسبة المصححة للانتقال ويؤيد الثاني جريان
المنظرة في الاستقراء والتمثيل أيضا ويضمه عدم صدق التعريف على
الاستقراء المؤلف من قضايا كثيرة فانه قلما يكون من اثنين (قوله
المركب) المعقول أو الملفوظ

هنا الى مركب ناقص وكذا قوله الا سقى أعني احتياج الخ (قوله وكل
ممكن الخ) الا وفق بمذهب المتكلمين القائلين بان الموجع الى العلة هو
الحدوث لا الامكان جعل الحدوث اوسط (قوله بالنظر) فيه مع قوله
المسار بصحيح النظر والتأمل فمن (قوله في وجوده) كأن المراد
بالوجود هنا أعم من المحمول والرابط لان الامور الاعتبارية
الموجودة بالوجود الزابط وإن لم يحتاج الى العلة لكن الاتصاف بها
يحتاج اليها بخلافه في قوله وجود الصانع فانه مخصوص بالمحمول (قوله
هو المركب الخ) الظاهر أنه تعريف للدليل بالمعنى الاعم لانه المتبادر
عند اطلاقه فذكر القضيتين اكتفاء باقل ما يكتفي به كتعريف المجوز لكون
المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة لها بما حكم فيها بالتنافي بين جزئين فلا ينتقض
التعريف جمعا بالاستقراء المؤلف من أكثر من قضيتين * ثم مقتضى

من قضيتين يستلزم

(قوله قضيتين) صادقتين أو كاذبتين أو مختلفتين (قوله قضيتين) معقولتين أو ملفوظتين (قوله من قضيتين) لم يقل من قضايا اشارة إلى أن القياس المؤلف مما فوق الاثنين دليلان في الحقيقة أو دلائل لادليل واحد والوحدة معتبرة في المعرف فلا يصدق التعريف إلا على واحد واحد (قوله يستلزم) حال من مائد الموصول أى بعد تقطن كيفية الاندراج فلا يتجه أنه ينتقض جمعا بما عدا الشكل الاول اذ لا يستلزم العلم بها العلم بالنتيجة لا بينا وهو ظاهر ولا غير بين فانه فرع تحقق الاستلزام وهو منتف بين العلمين للاتفكاك بينهما وإن تحقق بين

كلام السيد قدس سره في بعض كتبه وهو أن حقيقة الدليل وسط مستلزم للمطلوب حاصل للمحكوم عليه ووجه الدلالة أن موضوع الصغرى بعض موضوع الكبرى فيندرج في حكمه أن اطلاق الدليل على ما عدا الشكل الاول مجاز باعتبار الاشتغال عليه فهو ليس من أفراد الدليل الحقيقي فيجب اخراجه عن تعريفه فلا حاجة إلى مقاله عبد الحكيم من اعتبار بعد تقطن كيفية الاندراج لعدم الانتقاض جمعا بما عداه * وحمل الاستلزام على الملاقة المصححة للانتقال مع عدم ملائمته لقوله أعنى يلزم الخ مخصوص بما اذا حمل الدليل على ما يعم الاستقراء والتمثيل تأمل (قوله يستلزم) قد يقال ينتقض التعريف منعا بالقضيتين المستلزمين للعلم بالنتيجة بطريق الحدس والجواب عنه بان المراد الاستلزام بطريق النظر بقرينة المعرف يأبى عنه قولهم بعدم قبول تخصيص التعريف بقرينته * نعم يصلح قرينة على تعيين المراد من المشترك لكن الاستلزام ليس منه بل من العام فلو قال يكتب من العلم المتعلق بهما

لذات هيئته العلم المتعلق بهما علما بقضية أخرى. أعنى يلزم العلم
 بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا عند الاشعري بمعنى أن
 عادة الله جرت على خلق العلم بالنتيجة

المعلومين فتأمل (قوله لذات) كأنه لم يقل لذاته وهيئته حتى
 يكون إشارة إلى أن للعادة دخلا للاستغناء عنه بإسناد الاستزام
 الى العلم المتعلق بالقضيتين فاللام في قوله لذات هيئته داخلة على العلة
 الناقصة (قوله لذات) كلامه مشعر بأن الهيئته مستقلة في الاستزام
 وليس كذلك فالاولى أن يقول لذاته وهيئته (قوله العلم) اقول اذا
 كان الاستزام استزام العلم للعلم كما هنا لا يحتاج الى قيد متى سلمنا
 كما لا يحتاج اليه اذا كان استزام المعلوم للمعلوم وان قال عبد الحكيم
 إن الزوم بين العلمين انما يكون بشرط تسليم المقدمات وذلك لانهما
 اذا لم تساهما لم يتحقق العلم بالزوم حتى يستلزم العلم باللازم بل لافائدة
 فيه لان التسليم الذي جعله شرطا عين العلم بالزوم فلا معنى لاشتراطه
 * نعم لو كان الاستزام استزام المعلوم للعلم لاحتاج الى ذلك القيد
 هذا وأن التعريف كما يصدق مع تحقق العلمين كذلك يصدق مع
 انتفاهما كما اذا علم كذب المقدمين أو احدهما (قوله علما) استزاما
 استعقابيا لامعيا كما في استزام المعلوم للمعلوم فافهم (قوله لزوما)

علم الخ لكان أولى (قوله العلم) الخ أفاد بنسبة الاستزام الى العلم المتعلق
 بالقضيتين الى أن للعادة دخلا في الاستزام فاللام في قوله لذات داخل
 على العلة الناقصة فلا يرد أن الاولى أن يقول لذاته وهيئته لأن كلامه
 مشعر باستقلال الهيئته في الاستزام وليس كذلك (قوله من العلمين)
 افاد بكلمة من ان الازوم هنا استعقابى لأمعى (قوله لزوما) لم يقل

عقيب العلمين السابقين وإن لم يجب خلقه عليه تعالى. ولزوما
اعداديا عند الحكماء بمعنى أنه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة
عقيب العلمين لأنهما يمدان الذهن اعداداً تاماً *

مفعول مطلق نوعي والظاهر استلزاما ونسبته إلى السبب * شرحه * فيه
أنه مفعول مطلق لقوله يلزم وهو لكونه موصولا بمن يفيد ما يفيد
قوله يستلزم الخ (قوله عند الحكماء) بناء على تحقيق مذهبهم والافلاخلق
انما يجب على العقل الفعّال (قوله يجب عليه) المناسب هنا وفيما يأتي
أن يقول عنه بدل عليه لان الوجوب الموصول بمن يستعمل في الصدور
الايجابى والموصول بعلى يستعمل في الصدور الاختيارى الا يرى أن
المعتزلة قالوا بوجوب الاصلح على الله تعالى مع قولهم باختياره

استلزاما وان كان موافقا للسابق لانه خلاف التعبير المشهور (قوله عقيب
العلمين) اى عقب صحيح النظر فيهما (قوله لم يجب خلقه عليه) اشارة
الى مخالفة مذهب المعتزلة والاولى ان يزيد ولا عنه ليكون ايماء الى
مخالفة مذهب الحكماء * ولا يبعد جعل كلامه من قبيل بيده الخير
وكذا ما يأتى فى مذهب الامام (قوله اعداديا) من نسبة احد وصفى
الشيء الى وصفه الاخر ان كان اللزوم مصدر مجهول والاعداد مصدر
معلوم ووصف الشيء الى وصف ظرفه إن كان بالعكس أو كانا مصدرى
المجهول كما يشعر به قوله يمدان الذهن ووصف اللازم الى وصف الملزوم
ان كانا مصدرى المعلوم. هذا وظاهر قوله اعنى يلزم الخ مانع من كون
اللزوم مصدر مجهول (قوله لانهما) دليل الملازمة الآتية وقوله وهو
الخ اشارة الى المقدمة الرافعة * ابن القره داغى مد ظله

فلو لم يخلق النتيجة يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض محال * ولزوما توليديا عند المعتزلة بمعنى أن العلمين السابقين يولدان العلم بالنتيجة

(قوله لم يخلق النتيجة) أى العلم بها (قوله من المبدأ الفياض) وهو الله تعالى على تحقيق مذهبهم والعقل الفعال على ظاهره (قوله توليديا) اعترض بأن التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل * ودفع بأن الفعلين في التعريف بمعنى الاثر لا التأثير فلا اشكال أو بأن المولد حقيقة هو النظر بمعنى الترتيب والمتولد هو افادته للعلم تأمل (قوله العلمين) المخاوقين بالمباشرة بلا واسطة * شرحه * إن لم يكونا مكتسبين بالنظر تأمل

(قوله النتيجة) من اقامه المتعلق بالفتح مقام المتعلق وفي (قوله يلزم البخل) إقامة جهة النسبة الاتصالية أو نوعها مقام المحمول في التالى (قوله المبدأ الفياض) وهو الله تعالى كما هو تحقيق مذهبهم ففيه اقامة المظهر مقام المضمحل لسكنة افادة أن تحقيق مذهبهم هو المختار * وحمله على العقل الفعال بناء على ظاهره يوجب عدم ارتباط الدليل بالمدعى (قوله توليديا) من نسبة أحد وصفى الشئ إلى وصفه الآخر إن كان أحدهما مصدر معلوم والآخر مصدر مجهول ووصف الشئ إلى وصف مزمومه أو لازمه ان كان مصدرى المعلوم أو المجهول * والحاصل أن المتفقين مختلفان في الموصوف والمختلفين متفقان فيه (قوله يولدان) كان المولد هنا النظر بمعنى الملاحظة والمتولد تحصيل العلم فلا يرد أن التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل ودفعه بأن الفعلين في التعريف بمعنى الاثر فاسد لان المولد قد يكون تأثيراً * نعم لو أريد بهما الاعم منهما لصح ابن القره داغى

فهو مخلوق بالواسطة لا ابتداءً عندهم. ولزوماً عقلياً عند الامام الرازي

(قوله عند الامام الرازي) مذهب الامام عند صاحب المواقف
والسيد قدس سره. كمذهب المعتزلة في ان العلم بالمطلوب متولد من
العلمين السابقين ومتوقف عليهما إلا أن التوليد على المذهب الأول
في فعله تعالى وعلى الثاني في فعل العبد * الا أنه قال صاحب المواقف
يخالف الامام الشيخ الاشعري في أصلين كون الممكنات مستندة اليه
تعالى بلا واسطة وكونه تعالى قادراً مختاراً * وقال السيد لم يخالفه
في الاصل الثاني حيث لا يجب عنه تعالى خلق المولد عنه * وعند
الحقق الدواني لا توليد ولا توقف في مذهب الامام بل العلم الاخير
لازم للعلمين السابقين بدونهما بناء على أن الشيخ لا يسمع انكار
الازوم بين بعض أفعاله تعالى كازوم الحمل للعرض والجزء للكل والعلم
بأحد المتضايقين للعلم بالأخر فلم يخالف الامام شيئاً من الاصلين
المذكورين * وكلام المصنف ظاهر في رأى الدواني فعليه المراد بقوله
فهو مخلوق بالواسطة أن العلم بالنتيجة مخلوق للعبد بواسطة العلمين
السابقين وبقوله الآتي من غير واسطة من غير كون العلمين السابقين
واسطة في صدور العلم الاخير وبالازوم في قوله بناء على تحقق الازوم الخ
اللزوم من غير توليد * ولا يبعد الحمل على رأى السيد بأن يكون المراد
بالتقول الاول أن العلم بالنتيجة كالعلمين السابقين مخلوق له تعالى
بواسطة العبد وبالتقول الثاني من غير واسطة العبد وإن كان خلق العلم
الأخير بواسطة العلمين السابقين وبالازوم المذكور الازوم التوليدي

(قوله لمخلوق) أى للعبد بواسطة العلمين السابقين وجعل المعنى أنه
مخلوق لله تعالى بواسطة العبد لا يتناسب المقرع عنه * ابن القزويني

بمعنى أن انفكاك العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين محال في نفس الامر وان كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق الزوم بين بعض أفعاله وبعض آخر

(قوله أن انفكاك) الخ معناه على القلب لان انفكاك الشئ عن الشئ وجود الاول بدون الثاني والمقصود أن العلمين السابقين لا يوجدان بدون العلم بالنتيجة لا العكس تأمل (قوله محال) كما أن انفكاك الجوهر عن العرض محال (قوله مخلوقا لله) عند الامام (قوله على تحقق الزوم) اشارة إلى أن الامام لم يخالف أصل أمامه الاشعري أعني كونه تعالى فاعلا مختاراً كما زعمه صاحب المواقف (قوله بين بعض الخ) كالزوم المحل للعرض والجواهر الفردة للجسم

(قوله بمعنى انفكاك الخ) أى يمنع أن يفارقهما وان وجد بدونهما فالانفكاك بمعنى المفارقة كما قاله عبد الحكيم فلا حاجة الى جعل المعنى على القلب لدفع ما يقال إن المقصود أن العلمين لا يوجدان بدون العلم بالنتيجة لا العكس المستفاد من العبارة (قوله وان كان كل) اشارة الى ان الامام لم يخالف الشيخ الاشعري في كوني الممكنات مستندة اليه تعالى ابتداء كما زعمه السيد قدس سره وصاحب المواقف * اذ لم يقل بلزوم بعض عن بعض حتى يستلزم ذلك بل بلزومه له وذلك صادق بان يكونا معاولى علة واحدة هي تعلق الارادة بهما معا فلا يكون أحدهما متقدما بالذات على الآخر حتى يثبت التوقف فقوله من غير واسطة أى مطلقا لا العبد ولا العلمين السابقين بقرينة أن الشكوة في سياق النفي للعموم (قوله بناء) أى استحالته الانفكاك بناء (قوله وبعض آخر) أى كما بين العرض والمحل ابن القره داغى

ولا يلزم أن يجب على الله شئ لعدم وجوب خلق العالمين السابقين عليه تعالى وان المقدمة قضية حقيقية أو حكماً تتوقف عليها صحة الدليل (قوله ولا يلزم) أى من مذهب الامام (قوله السابقين) أى ان لم يكونا مكتسبين بالنظر تأمل (قوله قضية) لم يقل ما يتوقف الخ لثلاثا يرد الموضوعات والمحمولات ويحتاج الى دفعه بأن المراد بالتوقف ما هو بلا واسطة تأمل

(قوله ولا يلزم) اشارة الى أن الامام لم يخالف الشيخ الاشعري في كونه تعالى قادراً مختاراً كما زعمه صاحب المواقف (قوله لعدم) قد يقال قضيته أن معنى اختياره تعالى أنه يصح منه ايجاد العلم بالنتيجة بايجاد ما يستلزمه وتركه بتركه لا أنه يصح منه ايجاد الملزوم دون اللازم وهذا انما يتم اذا لم يعتبر في اختياره تعالى صحة الفعل والترك بالنسبة الى كل مقدور في ذاته * ثم إنه أشار بقوله لعدم الخ الى المقدمة الراجعة بقوله ولا يلزم الخ الى النتيجة. والشرطية وهي لو وجب على الله تعالى شئ لوجب خلق العالمين السابقين مطوية (قوله وجوب) أى سواء كانا مكتسبين أولاً لان الامام لا يقول بوجوب شئ عليه ولا عنه (قوله قضية) عدل عن قولهم ما يتوقف الخ الاخصر من هذا لثلايته أنه ان أريد التوقف بالذات انتقض التعريف جمعا بالمقدمات البعيدة للدليل أو أعم بممانه و بالواسطة انتقض منعا بالموضوعات والمحمولات ويحتاج الى اختيار الشق الاول وجعل تلك المقدمات مقدمات لدليل مقدمات الدليل (قوله تتوقف عليها الخ) أى لا يوجد الدليل الصحيح الا بعد وجودها وليس المراد بالتوقف المعنى الاعم وهو كون الشئ بحالة لا يوجد الا مع آخر أو بعده لثلايته انتقض تعريف المقدمة بالنتيجة تدبر (قوله صحة الدليل) كان الاضافة هنا وفيما سبق لمبدء الصفة الى الموصوف أو لمبدء

فهذا التعريف صادق على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحته تتوقف على جزئه . وعلى مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما من الشرائط التي بينها أهل المعقول فان كلا منهما قضية

(قوله مثل الصغرى) من الكبرى والمقدمة الشرطية والاستثنائية (قوله جزء الدليل) كونها جزء دليل المنطقين ظاهر بخلاف كونها جزء دليل الاصوليين ولو باعتبار قسم المركب تأمل (قوله على جزئه) قد يقال إن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل لاصحته * ويدفع بأن المراد بالصحة هو الاستلزام المعتبر في مفهوم الدليل (قوله من الشرائط) من اختلاف المقدمتين في الشكل الثانى وكون الشرطية لزومية وعنادية حقيقية وأخويها وفعلية الصغرى (قوله ومنه ^(١)) قيل ان الضمير راجع الى الموصول المار فى قوله ومما يجب أن يقدم * وأقول انه عائد الى قوله وغيرهما أو قوله ومثل ايجاب الصغرى فيكون التقريب أيضا من المقدمة وقضية حكيم * وما ذكره القائل من أن التقريب ليس شطرا للدليل ولا شرطا فلا يتوقف عليه صحة الدليل فلا يكون مقدمة بل هو أمر يترتب على الدليل بعد استكمال الشرائط والاركان ولذا غير

المشبه به الى المشبه فلا يرد أن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل لا صحته * ثم إن قوله وصحته الخ اشارة إلى الكبرى الاولى والكبرى الثانية وهى الموقوف عليه لصحة الدليل مقدمة مطوية (قوله مثل الصغرى) كأن المراد بها ما يمكن أن يكون صغرى فيشمل المقدمات قبل الترتيب وفيما يأتى الصغرى بالفعل لانها المشروطة بالايجاب ولذا أتى فيه بالظاهر موضع المضمير (قوله جزء الدليل) كونها جزء دليل الاصوليين باعتبار

(١) يأتى المكتوب عليه بعد اقتضى وضعه هنا نظام الطبع

حكماً بأن يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكبراه كلية * ومنه التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

الاسلوب فمدفوع بأن من شرائط الدليل أن يكون الاوسط مؤلفاً من طرفي المطلوب وما يستلزمهما ويدل على ما ذكرنا تمثيل المصنف فيما يأتي لل منع على المقدمة المعينة بقوله أو تقرّبه ممنوع (قوله يستلزم) لا يقال ان الشيء انما يكون دليلاً اذا استلزم المطلوب لانا نقول المأخوذ في مفهوم الدليل هو استلزامه للقضية ولا يلزم أن تكون تلك القضية بعين مطلوب المستدل بل قد تكون مباينة له أو مساوية أو أعم أو أخص مطلقاً أو من وجه * وانما يخرج عن كونه دليلاً اذا لم يستلزم قضية أصلاً حينئذ يقال لا دليل أولاً يتم الدليل (قوله يستلزم) أى العلم به

قسم المركب ظاهر لانه عبارة عن مجموع الصغرى والكبرى بدون ملاحظه الهيئة بخلاف المفرد (قوله بأن يقال) الاولى أن يقول في قوة صغرى الخ (قوله ومنه) أى مما يجب أن يقدم ولا ينافي هذا تمثيل المصنف لل منع الحقيقي بقوله أو تقرّبه ممنوع لجواز كونه قضية حكّية وكونه مما يجب الخ الا انه لما لم يكن من الشرائط التي بينها أهل المعقول صراحة هذه مقدمة مستقلة ولم يكتف باندراجها تحت المقدمة وللإيماء الى ذلك غير الاسلوب ولم يقل وان التقريب (قوله سوق الدليل) أى مسوقيته فلا يتجه ان التقريب صفة الدليل والسوق صفة المعلل فلا يصح الحمل مواطاة فليس التأويل لتصحيح نسبة الاستلزام الذي هو صفة الدليل الى السوق لانه لا يخرج عن المسامحة اذ كون الدليل مسوقاً لا يستلزم (قوله يستلزم) أى بالذات أو بواسطة الملزوم المساوي للدعوى أو الاخص * وكان الاخير غير معتبر عند عبد الحكيم ولذا قال بعدم تمامية التقريب فيما كان ما يستلزمه الدليل أخص من الدعوى الا انه تحكم

والتقريب انما يتم اذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى أو ما يساويها
أو أخص منها * وأما إذا كان اللازم من الدليل اعم من الدعوى مطلقا
أو من وجه

العلم بالمطلوب (قوله عين الدعوى) كقولنا كل انسان حيوان لانه
حساس وكل حساس حيوان (قوله أو مساويها) كقولنا كل انسان
حيوان لانه حساس وكل حساس متحرك بالارادة (قوله أو أخص منها)
كقولنا هذا حيوان لانه ضاحك وكل ضاحك متعجب * قال عبد الحكيم
بعدم تمام التقريب في هذا القسم كالاتين الا ان تعريف التقريب يؤيد
ما هنا (قوله كان اللازم) فيه تفنن (قوله أو من وجه) كأن ترك التعرض

(قوله والتقريب) من اقامة الظاهر مقام المضمحل (قوله الدعوى) عبر
بالدعوى تنبيهها على ان المطلوب والدعوى متحدان بالذات (قوله
أو ما يساويها) ترك ما ينعكس الى الدعوى أو الى ما هو أخص منها لدخولها
في المساوي والاخص (قوله واما اذا كان الخ) بيان الجزء السلبي من
الحصر وترك فيه المنتج للبيان لبعده (قوله اللازم) فيه مع قوله
ما يستلزمه تفنن والاخصر ان يقول وأما اذا كان أعم (قوله من الدليل)
يتجه عليه ان تسميته دليلا ينافي عدم تمامية التقريب * ورد بأن المعتبر
في الدليل استلزام العلم بالمقدمتين للعلم بقضية أخرى كما سبق سواء كان
مطلوبا أولا * نعم لو جعل الدليل بمعنى القياس وعرف بما يستلزم
النتيجة بالذات لاتجه لان النتيجة والمطلوب متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار * ولكن يمكن دفعه بان المراد الدليل بزعم المستدل لا بحسب
نقص الامر (قوله أعم من الخ) فساد الاعم المطلق أقل بما في الاعم من
وجه لعدم الاستلزام في شيء من الطرفين في الثاني دون الاول هذا
ومن الاعم المطلق ما اذا كانت الدعوى ذات شقين والدليل مشبها

فلا تقرب له كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ماهو كذلك حيوان او لانه مفرق للبصر وكل ماهو مفرق للبصر ايض فهدا ايض * ثم اعلم انك اذا قلت بكلام تام فاما ان تكون

للمباين اما لبعده صدوره من المستدل أو لظهور حكمه (قوله فلا تقرب)
 أى فلا يتم التقريب بقرينة قوله والتقريب انما يتم * قال عبد الحكيم
 الشائع أن يقال فلا يتم التقريب لكون منصب السائل الدخول والاعتراض
 لا النفي والاول لا يستلزم الثانى (قوله بكلام) أى خبرى اما بحسب
 الظاهر فقط كما اذا كنت أحد الاخيرين فان التعريف والاقسام محمول
 بحسب الظاهر على المعرف والمقسم وان كان التعريف والتقسيم تصويرين
 حقيقة أو بحسب الحقيقة أيضا كما اذا كنت أحد الاولين كقولك قال
 فلان كذا وقولك العالم حادث فلا ينتقض الحصر بما اذا قلت اضرب
 زيداً مثلاً (قوله أن تكون) ذكر ان هنا وفي قوله الا تى فاما أن يشتغل

لاحدما * وتوهم بمض ان الدليل حيثئذ يكون أخص من الدعوى وهو
 فاسد (قوله فلا تقرب) قال عبد الحكيم لما كان منصب السائل الدخول
 اشتهر في عباراتهم فلا يتم التقريب دونه فلا تقرب إذ ورود الاعتراض
 لا يستلزم النفي * وفيه انه إن أراد انه لا يستلزمه هنا فممنوع لان
 الاعتراض انما يصح إذا لم يكن مما صدقات التعريف فينتفى التقريب * أو
 فى موضع آخر فسلم وغير مفيد فالتحقيق ما قاله عصام من ان نفي تمام
 التقريب عبارة عن نفيه هذا * ولم يقل فلا يتم التقريب ردأ على من زعم
 اختصاص نفي التقريب بمنتهج المباين ونفى تمامه بما ينتج الامم مطلقاً أو
 من وجه (قوله بكلام) أى خبرى حقيقة بأن تكون أحد الاولين أو
 ظاهراً فقط بأن تكون أحد الاخيرين (قوله فاما أن الخ) أى من

ناقلا * فيطلب منك

مبنى على الفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح فلا يلزم من عدم جواز الثاني عدم جواز الاول والا فالمناسب ترك ان (قوله ناقلًا) * أقول النقل دعوى مخصوصة وان كان المنقول حكاية فالناقل مدع في النقل وان لم يكن مدعيا في المنقول فما يذكره في الفصل من وظائف السائل والمدعى ذكر لها بالنسبة الى النقل أيضا الا انه لما كان للناقل بالنسبة اليه وظيفة مخصوصة اعنى احضار المنقول عنه تعرض هنا لوظيفة السائل تبعا وان لم تكن مخصوصة بالنقل فلا يتجه ما في ضمن بعض الشروح من أن المصنف لم يتعرض لنقض النقل ومعارضته (قوله ناقلًا) سواء كان النقل بصيغة القول كقال فلان كذا أو لا كالأمر كذا عند فلان وسواء كان المنقول مفردا كقال الرغشرى في تعريف الكاهة مفردا أو مركبا كقال ابن الحاجب في تعريفه لفظ وضع لمعنى الخ تاما خبريا كقال صلى الله عليه وسلم * (في الغنم السائمة زكاة) * أو انشائية كقال

صفتك أن تكون ناقلًا فلا يلزم حمل الحدث على الذات * وأما تصحيح الحمل بالفرق بين المصدر المؤول وغيره بأنه لا اشتغال على النسبة التامة الى فاعل يصح إسناده عليها فندفع بأنه بعد دخول ان تصح صيرورته مسنداً اليه فنسبته تقييدية لاتامة (قوله ناقلًا) أى فيه لاله بقرينة المقابلة فظهر ان الكلام عبارة عن النقل لا المنقول واندفع ما يقال من ان المراد بالكلام هو الخبرى . مع أن المنقول لا ينحصر فيه لانه يقال قال صلى الله عليه وسلم (موتوا قبل أن تموتوا) فلا وجه للتخصيص لان الكلام هنا في النقل وهو خاص بالخبرى (قوله منك) اراده مبنى على ان المراد بالمدافعة في تعريف المناظرة هو الدفع بطريق الخطاب لا المدافعة الذهنية أو على التغليب فلا يرد انه غير محتاج اليه لان طلب

الصحة فتحضر المنقول عنه أو تثبتها * أو مدعيها فيه دعوى صريحة
أو ضمنية مستفادة من قيود الكلام * أو معرفا * أو مقسما
﴿ فصل ﴾ ان كنت مدعيا فاما ان تشتغل بالاستدلال عليها أو لم
تشتغل * فان لم تشتغل بالاستدلال فهناك للسائل ثلاثة مناصب
﴿ الاول ﴾ طلب الدليل عليها بان يقول هذه غير مسلمة

عليه السلام أدوا زكاة اموالكم (قوله الصحة) أى صحة النقل لا
المنقول أى بيان صدق النقل ان لم تكن مشتغلا بالاستدلال عليه
مثلا بأن يقال هذا النقل مطلوب البيان أو غير مسلم أو ممنوع (قوله
من قيود الكلام) أو من السكوت في معرض البيان أو من قرينة
كدعوى التقريب (قوله أو معرفا) لا يخفى انك اذا كنت أحد
هذين مدع فيه دعوى ضمنية فقابلتها مع الشق الثاني اعتبارى تأمل
(قوله عليها) أى على الدعوى (قوله مجردا أو مستنداً) كل منهما
إما اسم فاعل فهو حال من فاعل يقول أو اسم مفعول فهو صفة المفعول

الصحة يحصل بمراجعتي بنفسه الى المنقول عنه (قوله الصحة) أى بيانها
أو التصحيح فلا يتجه ان الصحة صفة النقل لا الناقل فكيف يطلب
منه (قوله فيه) لم يقل له لئلا يحتاج الى حمل الكلام على المعنوى أو
ضمير عليه بطريق الاستخدام أو حملة على حذف المضاف لان المدعى
يكون معنى الكلام لا اللفظ (قوله من قيود) حقيقة أو حكما فيشمل
دعوى نحو التقريب (قوله أو معرفا) المقابلة بين هذين وبين المدعى
اعتبارية لانهما مدعيان لدعوى ضمنية وكذا بين الناقل والمدعى
فالتقسيم اعتبارى (قوله أولم) الاولى أولا (قوله فان الخ) نشر
معكوس والاخصر به بدل بالاستدلال (قوله طلب الدليل) من إقامة

او مطلوبة البيان او ممنوعة مجردا او مستندا واستعمال لفظ المنع فيه مجازى ولذا اشتهر بينهم انه منع مجازى

المطلق لقوله يقول بل لقوله طلب الدليل لا لقوله ممنوعة اذ يلزم أن يكون من المتول (قوله مجازى) من قبيل اطلاق اسم المقيّد على المطلق أو من قبيل الاستعارة بتشبيه طلب الدليل على الدعوى بطلبه على المقدمة واستعمال للنظ الموضوع الثانى فى الاول * وقيل من اطلاق اسم الكل أعنى طلب الدليل على المقدمة على الجزء أعنى طلب الدليل وهو مبنى على ان القيد مدلول تضمنى للدال على المقيّد مع انهم

الحّد مقام المحدود أى الاول المنع المجازى وهو طلب الخ (قوله أو) كلمة أو للتخيير فى التعبير لا المعبر لعدم تعدده (قوله مجردا الخ) ان كان كل منهما اسم فاعل فان كان الاول من جرد بمعنى تجرد كقدم بمعنى تقدم والثانى للسطاوعة خالان من قوله هذه ممنوعة لكونه مؤولا بهذا الكلام مفعولا ليقول والا فن فاعل يقول وان كان اسم مفعول فن مفعوله * وجعله حينئذ صفة المفعول المطلق ليقول أو لقوله طلب الدليل يتجه عليه مع كونهما أبعد مما ذكرنا ان الاول يستلزم الحذف بلا حاجة والثانى يستلزم الفصل بين أجزاء التعريف وان الاولى حينئذ أن يقدمهما على قوله بأن يقول (قوله لفظ المنع) قد يطلق مجازا على طلب البيان فيعم منع النقل والدعوى وغيرهما ويشمل البيان تصحيح النقل بنحو احضار الكتاب وكذا على مطلق الدخّل فى مقابلة الدليل فيشمل النقض والمعارضة (قوله مجازى) من قبيل اطلاق اسم المقيّد على المقيّد حيث أطلق المنع الذى هو طلب الدليل على المقدمة على طلبه على الدعوى لا على المطلق كما قيل فيكون من قبيل استعمال الخبر فى معنى الانشاء * وقيل من قبيل اطلاق اسم الكل أعنى طلب الدليل على المقدمة على الجزء

لغوى * واما استعمال عدم التسليم وطلب البيان فلا تجوز فيهما
 ﴿ الثاني ﴾ النقض الشبهى وهو ان يبطل هذه الدعوى

صرحوا بأن البصر مدلول التزاي للعمى لا تضمنى (قوله لغوى) أى
 لا عقلى ولا حذفى حتى يكون قوله هذه ممنوعة فى قوة ان مقدمة
 دليله ممنوعة حيث لا دليل بحسب الظاهر بخلاف المدعى المدلل فان
 منعه اما مجاز عقلى أو حذفى كما سننبه عليه (قوله فلا تجوز) لا لغويا
 ولا عقليا ولا حذفيا (قوله النقض) الاجمالى (قوله النقض الشبهى)
 توصيف النقض بالشبهى يقتضى أن يكون استعمال النقض من قبيل
 الاستعارة مع انه يجوز أن يكون مجازا مرسلا (قوله أن يبطل) أى
 السائل (قوله أن يبطل هذه الدعوى) أى يكون المقصود بالذات
 إبطال نفسها لا دليلها حتى يكون استعمال النقض فيها مجازاً عقلياً أو

أعنى طلب الدليل * أقول وذلك لان التقييد داخل فى الاول بخلاف
 الثانى والا لم يكن بين العمى والعدم المطلق فرق فلا يرد عليه ان هذا
 مبنى على ان القيد مدلول تضمنى للدال على المقيّد مع تصرّحهم بأنّه
 مدلول التزاي له * نعم يتجه عليه ما ذكرنا فى رد القيل الاول * ويمكن
 دفعه عنهما بأن مرادهما انه كذلك اذا لوحظ المنع المجازى من حيث
 انه فرد طلب الدليل لامن حيث التقييد بكونه على الدعوى (قوله لغوى)
 كأن التعليل السابق بالنظر الى القيد الاول فقط أعنى مجازى فلا يتجه
 منع التقريب بأن الدليل أعم من المدعى * ويمكن الجواب بأن المتبادر من
 قوله استعمال الخ هو المجاز اللغوى فالخصر بالنظر الى التقيدين (قوله فلا
 تجوز فيهما) الاحسن الاخصر فلا تجوز فيه (قوله هذه الدعوى) ولو
 حكى فلا ينتقض جامعية التعريف بنقض المقدمة الغير المدللة على تقدير

بيان استلزامها شيئاً من الفسادات كالـ دور والتسلسل من غير
تقدير دليل من جانبك عليها ﴿ الثالث ﴾ المعارضة

حذفياً ويحتاج الى تقدير الدليل البتة (قوله الشبهى) الياء كاحرى
للمبالغة أى النقص الشبيه بالنقص الحقيقى * وقيل من نسبة الخاص
الى العام الذى هو الشبيه فالياء للنسبة (قوله ببيان استلزامها) لم
يتعرض لبيان التخلف لعدم امكانه (قوله من غير تقدير) قد يقال
تقدير الدليل لا يمنع كون ذلك الابطال نقضا شبيهاً كما ان ذكره
لا يمنع كون ابطاله نقضا حقيقياً بأن يقول السائل أى دليل يفرض
منك غير صحيح بجميع متدماته لاستلزام دعواك فساداً واستلزامها
استلزام الدليل تأمل (قوله من غير تقدير) اذ لو كان بالتقدير يكون
معارضة تقديرية فظهر من هذا ان الفرق بينهما انما هو بتقدير
الدليل * مـ رـ حـ * هذا يقتضى أن يصدق التعريف المذكور بدون
ملاحظة قوله من غير دليل على المعارضة كما يقتضى أن يصدق التعريف

دخوله فى المعرف بالفتح (قوله الشبهى) مشعر بان استعمال النقص فيما
هنا استعارة ولا ينافيه جواز كونه مجازاً مرسلًا بعلاقة الاطلاق
والتقييد لما قاله البيانون من أن تقسيم المجاز اليهما اعتبارى (قوله
ببيان) أى مثلاً أو المراد هو البيان بالدليل أو التنبيه فلا ينقض جامعة
تعريف النقص بالنقص ببداية استلزام الفساد (قوله استلزامها) أى
أوجريان موضوعها فى مادة مع تخلف محمولها عنه فى نحو كل انسان كاتب
بالفعل المنقوض بزيد الامى لكنه راجع الى منع كلية الدعوى (قوله
من غير تقدير دليل) احتراز عن المعارضة التقديرية * وقد يقال هذا
القيـ د مستدرك لان ابطال الدعوى بالبيان المذكور غير اقامة الدليل

التقديرية * وهي اقامة الدليل على خلاف تلك الدعوى بأن يفرض
ويقدر دليلا من جانبك عليها * ولفظ النقض والمعارضة مجاز فيهما
* مثال هذه الابحاث ان تقول هذا التصنيف يجب تصديره

الآتى للمعارضة على النقض الشبهى بدون ملاحظة قوله بأن يفرض
ويقدر الخ (وفيه تأمل) قوله بأن يفرض الباء لاسببية فيظهر جواز
أن تكون النسبة في التقديرية نسبة الى السبب (قوله يفرض) أى
السائل (قوله ويقدر) والذي أراه ان تقدير الدليل في معارضة
الدعوى الغير المدللة غير لازم كما ان عدم تقديره في نقضها غير لازم *
ويكفى للفرق بينهما كون النقض الشبهى إبطال الدعوى ببيان استلزام
الفساد وكون المعارضة اقامة الدليل على دعوى مخالفة لدعوى الملل
(قوله مجاز فيهما) اما مرسل أو استمارة (قوله مثال هذه الخ) في
كلامه مسامحة والعبارة الخالية عنها مثال هذه الابحاث منع السائل

على خلافها * وفيه ان هذا فرق بالعموم والخصوص المطلق لصديق ابطالها
على تلك الاقامة بدون العكس وهو يقتضى أن لا تمد للمعارضة منصبا
مستقلا فلا بد من اشتراط التقدير فى الثانى وعدمه فى الاول ليتبيننا
(قوله التقديرية) منسوب الى تقدير الدليل نسبة المشروط الى الشرط
او المعول الى العلة الناقصة (قوله على خلاف تلك الدعوى) سواء كان
نقيضا أو أخص من النقيض * والمراد من الدعوى أهم من الحكمة
فيشمل التعريف معارضة المقدمة الغير المدللة (قوله بأن يفرض) قال
عبد الحكيم اذا كانت الدعوى بديهية تقام بداهة الدعوى مقام
الاستدلال ويعارض فظهر ان المعارضة تنوقف على الاستدلال حقيقة
أوفرضا خلافا لما توهم (قوله أن تقول) مرتب قولك . أو إضافة المثال

بالحمد ولا تشتغل بالاستدلال عليها فيتوجه عليك منع الدعوى
أو نقضها أو معارضتها * وإن اشتغلت بالدليل عليها فهناك أيضاً
للسائل ثلاثة مناصب (الأول) المنع الحقيقي وهو طلب الدليل
على مقدمة معينة بأن يقال صغرى دليلك هذا أو كبراه أو شرطيته

دعواك هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد أو نقضها أو معارضتها
(قوله فيتوجه عليك) منع مجرداً أو مستنداً بأنه غير مأمور به من
جانب الشرع (قوله أو نقضها) قد يقال نقض هذه الدعوى بدون
تقدير الدليل الآتى متعذر (قوله أو كبراه) أن كان الدليل قياساً

إلى هذه إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق (قوله ولا تشتغل الخ) جملة
حالية أو عطف على تقول فلا يلزم كونها مقول القول (قوله أو نقضها)
بأن يقال هذه الدعوى مستلزمة لبطلان ماحكم الشرع بصحته * وهو
وجوب التصدير بالسبحة فلا حاجة إلى تقدير الدليل فضلاً عن الدليل
الآتى كما قيل (قوله بالدليل) أى بإيراد الدليل عليها أو بالدليل الكائن
عليها الخ * والمراد به ما يعم التنبيه أو الكلام من باب الاكتفاء أو مبنى
على الغالب والأما لقرون بالتنبيه كالمقرون بالدليل فى المناصب الآتية
(قوله المنع) ويقال له المناقشة والمناقضة والنقض التفصيلى وقدمه
على النقض لتعلقه بجزء الدليل والنقض متعلق بتمامه والجزء مقدم على
الكل فكذا متعلقه على متعلق الكل (قوله مقدمة) قيدها بالمعينة
لأن منع غيرها من الوظائف الغير الموجهة لاستزامه إقامة الدليل على
كل من مقدمات الدليل وهى تطويل بلا فائدة (قوله صغرى دليلك)
وقد يمنعان معاً يقال لانسلم الصغرى ولو سلم فالكبرى ممنوعة وفائدة
لو سلم هى الإشارة إلى مكان الجواب عن المنع الاول أو إلى أن الثبات

او مقدمته الواضحة او الرافعة او تقريره ممنوعة وذلك اما مجرد
أو مع السند وهو في المشهور على ثلاثة أنحاء (الاول) لم لا يجوز
ان يكون كذلك (الثاني)

اقتنائياً (قوله أو الرافعة) ان كان استثنائياً (قوله ممنوعة) أو
ايجاب صفواه أو كاية كبراه أو لزومية الشرطية أو غير ذلك

أحدهما لا ينفع للمعلل لكون الاخرى ممنوعة (قوله الواضحة) قال
الصبان المقدمة الواضحة والرافعة صغرى والشرطية كبرى فالصغرى
والكبرى يعم القياس الاقترائى والاستثنائى خلافا لما توهم * ويؤيد قوله
انه لو قدمت الواضحة في المستقيم كما هو حقها يصير اقترائيا من الشكل
الاول كما انه لو قدمت الرافعة في غير المستقيم يصير اقترائيا من الشكل
الثاني كذا قيل * وفيه ان القياس المؤلف من حملية ومتصلة مشروط
بكون الاوسط جزءا تاماً من الحلية ناقصا منها فيمتنع عند التقديم
المذكور كونه اقترائياً فتدبر (قوله أو تقريره الخ) أو حسنه بمنوع
مستندا باثماله على الاستدراك فقول السائل هذا مستدرك أو الاولى
كذا منع لمقدمة حكيم ادعاها المعلل ضمنا * ويمكن القول بانه من
قبيل تعيين الطريق وهو خارج عن قانون المناظرة (قوله إما مجرد) أى
عار عن السند فلا يقتضى سبق وجوده (قوله وهو) في الضمير
استخدام لان المراد به أعم من سند المنع الحقيقي والجازى وبالظاهر
سند الاول * ولا يبعد ارتكابه في ذلك بجعله اشارة إلى المنع مطلقا
ان قيل بجريانه في اسم الاشارة (قوله في المشهور) احتراز عما يذكره
بقوله الاثنى لسن قد الخ (قوله الثاني) هذا يكون في الحل وهو
المنع مع تعيين موضع الغلط وبيان أن الدعوى مبنية على اشتباه أمر
باخر والمقصود به بالذات بيان الغلط وذكرك منشئه وبالتبع طلب الدليل

انما يلزم هذا لو كان كذا وهو ممنوع (الثالث) كيف والامر
كذا لكن قديذكر السند في صورة الدليل تليها على قوته والسند

(قوله انما يلزم) ويخص المنع حينئذ باسم الحل (قوله لو كان كذا) أقول
كلمة لو في هذه الصيغة دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء
الاول سبب لانتفاء الثاني وهذا هو الشائع لا استدلالية حتى يتجه
ان رفع المقدم ينتج رفع التالى * مع ان قوله وهو ممنوع رفع المقدم
حقيقة فان الكلام في قوة أن يقال انما يسلم هذا لو سلم انه كذا وهو
غير مسلم * بقی ان قوله انما يلزم انما يصح اذا كان المنوع لزومية أو
ضرورية مع ان المنوع قد يكون غيرها فينبغي أن يقول انما يتم
أو نحوه (قوله لكن) بياض لفائدة قوله في المشهور (قوله على
قوته) ولا يبعد حينئذ أن يكون للسائل تلك المناصب الثلاثة

(قوله انما يلزم) الاشتمال الاول انما يصح (قوله لو كان) أقول كلمة
لو هنا استدلالية دالة على انتفاء كل من المقدم والتالي وان انتفاء
الاول سبب لانتفاء الثاني * ولا ينافي هذا ما قالوا من أن رفع المقدم
لا ينتج رفع التالى لانه مخصوص بما إذا كانت الملازمة طامة كما قاله الشيخ
وهي هنا مساوية كما يشمر به كلمة انما فالقول بانها لو كانت استدلالية
لا يتجه ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالى مندفع (قوله وهو ممنوع) *
هذا منع للمقدم في قوة المقدمة الرافعة لا للتالي فلا يرد أن في عد هذا
المجموع سنداً مساعداً لانه منع مع السند (قوله لكن قديذكر السند الخ)
كما يذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده حينئذ للمحلل
الصائر سائلاً المناصب الثلاثة كما هو الظاهر (قوله والسند) أقام
المظهر مقام المضمير لئلا يتوهم عود الضمير الى السند المذكور

ما يذكره المانع لغرض تقوية منعه * وهو اما مساو للمنع اعنى نقيض

(قوله ما يذكره المانع) من المنع بالمعنى الاخص وكذا قوله منعه فلا يرد ان هذا التعريف يصدق على تخلف الحكم واقامة الدليل اذ الاول انما يذكر لتقوية منع الدليل والثاني لتقوية منع المدلول * وكذا قول بعضهم السند ما يكون المنع مبنياً عليه فما قيل انما عدل المصنف عن هذا الى ما ذكره لئلا يرد الاعتراض بما مر فليس بشئ * (قوله لغرض تقوية) وان لم يكن مقويًا بحسب نفس الامر كما في صورة الاعم (قوله وهو إما مساو) وكان المراد بالمساوى ما يشمل العين أعنى ما يلزم من ثبوته انتفاء المنوع * مثاله كان يقال في المثال الآتى لانسلم انه لا انسان لم لا يجوز أن يكون انسانا * والقول بأن تقسيم السند الى ما ذكره على ما يأتى التمثيل به للتقسيم الاستقرائى واستقرائى والاستناد بالعين غير محقق الوجود كالاستناد بالمباين على ما يأتى هناك بخلاف الاستناد

في صورة الدليل (قوله لغرض تقوية الخ) اى بالذات فلا ينتقض تعريفه منعاً بتنويره لان المقصود الذاتى منه توضيح السند ويلزمه تقوية المنع (قوله أو مساو) اى مساواة حقيقية أو اعتبارية فظهر شموله للعين . وليس المراد بالمساوى ما يلزم من ثبوته انتفاء المنوع لانه خيلئذ شامل للاخص لان ثبوت الاخص مستلزم لثبوت الاعم لعدم تحقق الاخص بدونه فلو لم يكن ثبوته مستلزماً لانتفاء المنوع لزم اجتماع النقيضين (قوله اعنى نقيض) فيه رد على من قال ان النسبة بين السند وخفاء المقدمة لما أن خفاء المقدمة من قبيل التصورات بخلاف السند فلا معنى لاعتبار النسبة بينهما * ولك أن تقول انه في قوة هذه المقدمة خفية فيرجع إلى التصديق فظهر أن النسب هنا بحسب

المقدمة الممنوعة واما اخص منه مطلقا واما اعم منه مطلقا او من وجه كما اذا قيل هذا الشيء لا ناطق لانه لا انسان وكل لا انسان لا ناطق فمنع السائل صغراه فان استند بانه كاتب فالسند مساو او بانه رومى فالسند اخص او بانه حيوان فاعم مطلقا او بانه ابيض فاعم من وجه

بالبواق والاستقرائى انما ينتقض بالحقق بعيد (قوله فاعم) وكذا بأنه شيء بمعنى ما يصح أن يعلم ويخبر عنه الا انه أعم مطلقا من العين أيضا وبانه عدد في منع ان الثلاثة فرد (قوله مطلقا) أى من تقيض المقدمة الممنوعة * واما من عينها فن وجه . مادة الاجتماع نحو الفرس ومادة الافتراق الا الانسان نحو الشجر ومادة افتراق الحيوان نحو زيد وعمر (قوله فاعم من وجه) أى من تقيض المقدمة الممنوعة كما انه كذلك بالنسبة الى العين (قوله من وجه) وكذا بأنه لا رومى الا أنه أعم من العين مطلقا وإن كان أعم من وجه من التقيض

التحقق لا الصدق (قوله المقدمة) حقيقة أو حكما فيشمل الدعوى (قوله أو من وجه) أى أو مباين لتقيض الممنوع سواء كان اخص مطلقا من عين الممنوع أو مساويا له كأن استند في المثال الاتى بانه شجر أو لا كاتب بالقوة ولم يذكر هذا القسم لانه غير معلوم التحقق في كلام المناظرين (قوله بانه كاتب) أى بالقوة والا فهو سند اخص (قوله فاعم مطلقا) أى من تقيض المقدمة الممنوعة وحيثئذ يكون أعم من وجه من عينها لان بين عين الاعم وتقيض الاخص صموما من وجه لا يقال إذا استند في المثال الاتى بالشيء يكون أعم منهما مطلقا * لانا نقول إن بين الا انسان والشيء صموما من وجه لاجتماعهما في الفرس

ولا ينفع السائل الا استناد الاولين ولا المعلن الا ابطال المساوي
او الاعم مطلقا من نقيض المقدمة المتنوعة ومن وجه من عينها

(قوله ولا المعلن) شروع في بعض مناصب المعلن بالنسبة الى المنصب
الاول للسائل (قوله الا ابطال) الحصر بالنظر الى المقيد والمقيد
(قوله الا ابطال) أى لا منعهما كمنع البواقي (قوله أو الأعم) أى
لا الأخص والأعم المذكور (قوله أو الأعم الخ) كلست بالأكثر
منهم حصى (قوله من تقيض الخ) كالمثال الذي ذكره المصنف للسند
الأعم (قوله ومن وجه من الخ) وأما ما هو عكس ذلك كالأستناد في
المثال المذكور بأنه لا روى أو ما هو أعم مطلقا من التقيض والعين
كالأستناد بأنه شئ وما هو أعم منها من وجه كالمثال الأخير في المتن
فإبطاله في الاولين يضر بالمعلن وفي الأخير غير مفيد وان لم يضر
كإبطاله السند الاخص

وافتراق الثاني في زيد والاول في الاشئ إذا لوحظ من حيث أنه تقيض
الشئ ولذا قال عبد الحكيم إن الشئ يوجب التمييز عن تقيضه وان كان
ذلك التقيض فرداً له باعتبار (قوله لا ينفع السائل الخ) لان ثبوت أحد
المتساويين مستلزم لثبوت الآخر كالاخص للاعم بخلاف ثبوت الاعم
مطلقا أو من وجه فانه لا يستلزم ثبوت الاخص والاعم يتحقق
المعموم (قوله ولا المعلن) استطراد اى ذكره هنا روما للاختصار
(قوله الا ابطال المساوي) الحصر بالنظر الى المقيد والمقيد فيفيد أن
المنع لا يفيد المعلن مطلقا (قوله ومن وجه) قيد واقعي * والاول
تركه لايهامه أن الاعم المطلق من التقيض قد لا يكون أعم من وجه
من العين وهو مخالف لما أسلفناه ولظاهر كلام المصنف في البرهان

اذ باطلها يبطل تقيض المقدمة المنوعة فيثبت عينها * وأما منع المدعى المدلل فراجع

(قوله إذ باطلها) دليل للجزء الايجابي من الحصر وأما دليل الجزء السلبي فهو ما ذكرناه في الحاشية (قوله المدلل) سواء كان بلفظ المنع أو طلب الدليل أو عدم التسليم * ثم إن رجوع ذلك الى الدليل بطريق المجاز لا ينافي كون الرافع حقيقة بل يحققه فلا ينافي هذا ما سبق من أن استعمال طلب البيان وعدم التسليم في المدعى المجاوز فيه وإن المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً ليشمل المتقدم

(قوله باطلها) بخلاف ابطال السند الاخص مطلقاً أو من وجه لأن رفعه لا يستلزم رفع الاعم والالم يتحقق مادة افتراقه عن الاخص على أنه لو كان أعم من وجه من النقيض ومطلقاً من العين كالاستناد في مثال المتن بالاوتنجي لكان ابطاله مضرّاً بالعلل لأن رفع الخاص يوجب رفع العام وبهذا يتم دليل الحصر * الثاني بجزئية الايجابي والسلبي لكن بالنظر الى القيد (قوله يبطل) معلوم أو مجهول مجرد أو مزيد فقوله تقيض بالرفع أو التصب وكذا فيثبت (قوله فيثبت) لئلا يلزم رفع النقيضين « هذا » وقضيته ان كل ما يبطل تقيض المنوع يثبت عينه وهي كذلك * ومنه يعلم امتناع كون السند أعم مطلقاً من العين والنقيض كما مر (قوله واما منع الخ) أي لا يصح منعه لأن المنع طلب الدليل فلو منع لزم طلب تحصيل الحاصل وهو باطل إلا أن يراد به منع شيء من مقدمات دليله فيكون مجازاً في النسبة أو يراد بالمدعى المقدمة بملافة لزوم أو يقال بحذف المضاف اليه (قوله فراجع الخ) أقول منع رجوعه الى الدليل مجازاً أن المنع هنا بمعناه الحقيقي أسند الى المدعى مجازاً بمعنى ان مقدمة دليله ممنوعة فيكون المجاز في الاسناد

الى دليله مجازا . ولا تمنع المقدمة البديهية الجلية ولا المقدمة المعلومة
بالعلم المناسب للمطلوب ولا المقدمة

المدلاة (قوله الى دليله) أى الى مقدمة معينة من دليله (قوله مجازا)
أى عقليا أو حذفيا ولا يتصور المجاز اللغوى فى المدعى المدلل اذ
لا معنى لطلب الدليل بعد كونه مدلا إلا إذا أريد طلب الدليل لمقدمة
دليله وهو معنى المجازين الاولين * ولو كان المنع فيه مجازا لغويا لما
رجع الى الدليل (قوله البديهية) لا النظرية (قوله الجلية) لا الخفية
(قوله المناسب للمطلوب) بأن كان يقينيا والمقدمة معلومة بعلم يقينى
أو ظنيا والمقدمة معلومة بعلم ظنى أو يقينى فان المقدمة اليقينية

لا فى الطرف كما فى منع المدعى الغير المدلل * ومثله طلب البيان وعدم
التسليم . ولا ينافيه ما مر من أن استعمالها فى المدعى لا تجوز فيه لان
المنع هناك هو المجاز اللغوى والمنبث هنا عقلى (قوله الى دليله) أى
الى مقدمة معينة منه فلا يرد ان هذا مناف لما سبق لانه يدل على ان
المنع طلب الدليل على الدليل (قوله مجازا) مفعول مطلق مجازى للرجوع
أو حال من فاعل الراجع والثانى أنسب (قوله ولا تمنع) معلوم أو مجهول
وعليهما نفي أونهى «هذا» ومثل المنع النقض والمعارضة * ويمكن حمل
المنع على مطلق الاعتراض الموجه لكن لا يناسب المقام (قوله البديهية)
أى عند السائل وكذا لا تمنع المقدمة المسلمة عنده لان التسليم يدل على
العلم بها والمنع يدل على عدم علمه فيتناقضان * وقد يقال يجوز منعه
نظرا الى تفاوت الانفس بحسب الاوقات فى الادراكات وهو بعيد
«هذا» ومثل المقدمة الدعوى البديهية أو المسلمة (قوله المناسب) كأن
المراد بالمتناسب عدم كونه أخس سواء كان مساويا أو أشرف فلا يرد

المستقرأة إلا بشاهد محقق ﴿ الثاني ﴾ النقض الاجالى التحقيق
وهو ابطال الدليل ببيان جريانه

مناسبة للمطلوب الظنى لظنية المقدمة الاخرى بخلاف العكس تأمل
(قوله لا المقدمة المستقرأة) أى ولا تمنع كلية المقدمة المستقرأة الا
بفرد محقق من أفراد موضوعها لم يتصف بمحكمها لا بفرد مجوز * ثم ان
هذا مشعر بانها لا تمنع منعاً مجرداً (قوله ببيان) واما الابطال بدون
البيانين المذكورين فكابرة لان الابطال دعوى فلا بد له من بيته
بخلاف مجرد طلب الدليل فى المنع المجرد فلا يكون مكابرة (قوله
جريانه) لم لم يقل أو ببيان عدم جريانه فى مادة أخرى تتصف بمحكم
مدعاك المسمى بتخلف العكس كما أن جريانه فى مادة غير متصفة بمحكم

انه يفيد انه لو كان المطلوب ظنيا والمقدمات المأخوذة فى دليله يقيمية
لا تنجى المنع وهو بعيد (قوله المستقرأة) أى من حيث دعوى الكلية
لا الاستقراء لان منعه حينئذ مكابرة والحصر بالنظر الى المقيد والقيد
فيفيد انها لا تمنع منعاً مجرداً صريحاً أو بالنظر الى القيد فقط فيفيده
التزاما بطريق الاولوية (قوله ابطال الدليل) الابطال اصطلاحاً اقامة
الدليل على شىء بحيث ينتج بطلانه فيه تجريد والا لم يصح تعلق قوله
ببيان الخ به الا أن يجعل الباء لنحو التصوير ويمكن حمله على الحكم
بالبطلان (قوله ببيان) أى بتخلف الطرد وهو جريانه فى مادة الخ
فهو من اقامة الحد مقام المحدود * ثم انه لا مميزات طريق منع التخلف عن
طريق منع سائر التفسادات خصه من بينها بالذكر على حدة * فلو قال ببيان
استلزامها فساداً لم يكف بالنسبة الى الابحاث الإلآتية * بقى أنه لم يذكر
تخلف العكس فهو جريانه فى مادة أخرى اتصفت بمحكم المدعى مع مغايرة

في مادة أخرى لا يتصف بحكم مدعاك * أو ببيان إستلزامه فسادا آخر كاللور والتسلسل وإجتمع النقيضين وارتفاعهما

مدعاك مسمى بتخلف الطرد (قوله في مادة) المراد بالمادة الاصغر وبالحكم الا كبر كان يقول السائل بمد مآل المعلل الحلى أمر يتناولوه نص (ادوا زكاة أموالكم) وكل أمر يتناولوه هذا النص يجب فيه الزكاة فالحلى يجب فيه الزكاة إن هذا الدليل جار في التؤلؤ فانه أمر يتناولوه النص المذكور وكل أمر يتناولوه الخ مع أنه لا تجب فيه الزكاة فالمادة الاخرى هنا التؤلؤ والحكم كونه واجب الزكاة فالمراد بالحكم المحكوم به لا الوقوع واللا وقوع (قوله في مادة) أى محققة إن كان الدليل استقرائيا ومجوزة أيضا إن كان غيره تأمل (قوله أخرى) أى غير موضوع المدعى (قوله مدعاك) أى مادة مدعاك (قوله فسادا آخر) أشار بقوله آخر الى ان الجريان المذكور فساد أيضا فلو قال هو إبطال الدليل ببيان إستلزامه فسادا لكفى

طريق المنع فيه أيضا لان طريق المنع فى كل يؤخذ من الآخر ولم يعكس اما لتبعية الجمهور أو لكثرة الاول فافهم (قوله في مادة أخرى) أى محققة ليست الا والتعميم منها ومن المجوزة ينافى ما قالوا من أن مادة النقض لا بد أن تكون محققة الآن يقال بالنخصيص (قوله كاللور) ان كانت قوله الاستنى ونحو ذلك معطوفا على مدخول الكاف فهى استقصائية ان كان العطف مقدما على الربط والا فبالنسبة الى كل من المتعاطفات اشارة الى البواقى والا يعطف على مدخولها فهو تأكيد لها وهى اشارة الى مساواة الكل والجزء ومصادمة البدئية وأمثالها (قوله وارتفاعهما) ان أريد الارتفاع عن الوجود فقط فالنقيضان بمعنى

ونحو ذلك بأن يقول هذا الدليل جار في مادة كذا مع تخلف حكم المدعى عنه فيه أو مستلزم لفساد كذا * وكل دليل شأنه هذا فاسد فهذا الدليل فاسد * ولا مجال

(قوله ونحو ذلك) كاجتماع الضدين ومصادمة البديهة وسلب الشيء عن نفسه وترجيح بلا مرجح وتحقيق الاخص والمزوم بدون الاعم واللازم ومساواة الكل والرائد للجزء والناقص (قوله ولا مجال) شروع في بيان بعض مناصب المدعى بالنسبة الى المنصب الثاني للسائل * لكن العدول أوعنه وعن المعلوم فهما بمعنى السلب (قوله جار في مادة كذا) أى بعينه بأن لا يتغير الدليل بالا اعتبار الاصغر في القياس الاقتراعى والجزء المتكرر في القياس الاستثنائى (قوله تخلف) أى تخلفا فاسدا بقرينة قوله المار آخر فاندفع القول بأن « قوله ولا مجال الخ » انما يتم بالنسبة الى التخلف على القول بأنه قاذح ولو مع تحقيق المانع وانتفاء الشرط لان الكلام فى التخلف الفاسد لاى أمر كان فلو منع الفساد حيثئذ لانتجى على القضية الضمنية المستفادة من الصغرى فليفهم (قوله حكم المدعى) ان كان اسم مفعول فالمنع مع تخلف الحكم الذى هو جزء المدعى فى ذلك الدليل عن تلك المادة والتذكير لكونه عبارة عن الاصغر * ولا يبعد رجوع الضمير الاول الى الدليل والثانى الى المادة * أو اسم فاعل فقوله فيه صفة الحكم وضميره للدليل وضمير عنه للمادة (قوله ولا مجال) قد يقال لو قال الناقض فى صورة استلزام الدور أو التسلسل هذا الدليل مستلزم للدور أو التسلسل وكل دليل شأنه هذا فاسد لكان لمنع الكبرى مجال بناء على جواز الدور المعى والتسلسل فى الامور الاعتبارية * وفيه ان الصغرى حيثئذ فى قوة هذا الدليل مستلزم لفساد كذا فالمنع المذكور للفساد المأخوذ فيها على ان مراد

لمنع كبرى هذا النقض بل يمنع الجريان أو الاستلزام تارة والتخلف

إنما يتم بالنسبة الى صورة التخلف الاعلى رأى من قال بأن التخلف قاذح ولومع إئتفاء الشرط أو تحقق المانع * وأما على رأى من قال بأن التخلف مع ذلك غير قاذح فلمنع الكبرى بالنسبة الى تلك الصورة مجال كما هو واضح (قوله لمنع كبرى) لو قال الناقض في صورة إستلزام الدليل للدور أو التسلسل هذا الدليل مستلزم للدور أو التسلسل وكل دليل هذا شأنه فاسد لكان لمنع الكبرى مجال بناء على أن الدور المعى والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين نظير ما يأتى في فصل المعرف فتأمل (قوله الجريان الخ) هما قضيتان حقيقتان لانهما صغرى

المصنف انه لا مجال له اذا صرح في الصغرى بالفساد كما أشار اليه بقوله هذا النقض فلا تغفل (قوله لمنع كبرى الخ) لكون صحتها متفقا عليها بينهما بل هي بديهية بعد تسليم الصغرى المدعى فيها فساد اللازم لان المستلزم للفساد فاسد ضرورة * واما قبله فحق السائل الذى كان مدعىا منع الفساد أو التخلف الذى هو قضية حكيم لا الكبرى وان اتحددا في المسائل فتدبر (قوله بل يمنع) أى بل يمنع الصغرى بمنع الخ (قوله والتخلف) أى باعتبار نفسه أو فساد فيشمل ما اذا منع فساد مستندا بوجود المانع أو انتفاء الشرط على القول بعدم فساد حيثئذ (قوله ينقض) أى بجريانه في مادة لم تنصف بحكم المدعى بعد اجراء المعلل خلاصته فيه الواقع بعد نقضه بتخلف العكس فالباء بمعنى بعد وصلة النقض محذوفة * ومثاله حيثئذ قول السائل بعد استدلال المعلل على اثبات وجود الاداء لصلاة الخوف بانها صلاة واجبة القضاء وكل صلاة كذلك واجبة الاداء * واجراء خلاصته بالغاء خصوص الصلوات لدفع نقضه بان الحج واجب الاداء كالقضاء إن صوم الحائض واجب

أو الفساد أخرى كما سيجيء * وقد ينقض الدليل بإجراء خلاصته وزيدته فيسمى نقضا مكسورا ﴿ الثالث ﴾ المعارضة .

الدليل (قوله والتخلف الخ) هما قضيتان حكمتان (قوله بإجراء) أى كما يلتقض بإجرائه بعينه بأن لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار موضوع المطلوب مثلا (قوله وزيدته) أى والغاء خصوصية لادخل لها في الحكم كان يقول المعلن في وجوب إثبات الاداء لصلاة الخوف لأنها صلاة واجبة القضاء وكل صلاة كذلك واجبة الاداء * ويقول السائل لادخل لخصوصية الصلاة في الحكم لان الخلع واجب الاداء كالتقضاء بل الدخول للعبادة الإلهية فكانت قلت إنها عبادة واجبة القضاء الخ وهو منقوض بصوم الحائض فانها عبادة واجبة القضاء مع أنه يحرم

القضاء مع حرمة أدائه . ولا يبعد كون المعنى ينقض الدليل بإجراء السائل زيدته في تلك المادة بعد الغائه خصوصية لادخل لها في الحكم * ومثاله حينئذ قول السائل بعد استدلال المعلن على فساد بيع الغائب بأنه مجهول الصفة عند العاقلين * وكل ما كان كذلك لا يصح بيعه بآب خلاصة الدليل جار في تزوج امرأة مجهولة الصفة مع أنه يصح نكاحها هذا * ثم ان للمعلن على المعنى الثانى منع الجريان مستندا بأن للوصف المنزوك كالمبيعة في المثال دخلا في العلية . وللسائل ابطال السند بآبات عدم المدخلية (قوله بإجراء) هل يمكن النقض باستتزام خلاصته لفساد آخر أم لا الاقرب جوازه (قوله فيسمى الخ) لكسر جزء من الدليل فيه (قوله تقضا) يجري نظيره في المنع والمعارضة كما يعلم بالتأمل في المثال الاول من مثالى النقض المكسور اللذين ذكرناهما فتأمل (قوله المعارضة) قد يقال الاولى تقديمها على النقض لتعلقا

التحقيقية وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل
وتشترط فيها مساواة الدليلين قوة وضعفاً حتى يتعارضا ويتساقطا
اذ لو كان أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً لم يتعارضا

أداؤه (قوله على خلاف) أى على ما ينافيه سواء كان نقيضاً أو مساوياً
له أو أخص منه (قوله مساواة الدليلين) أى أحد الدليلين للآخر
على حذف المضاف وإلا فالظاهر تساوى الدليلين (قوله قوة وضعفاً)
ولا يجوز أن يكون دليل المعارض برهاناً اذا كان دليل المستدل برهاناً
أيضاً وإلا يلزم إجماع النقيضين بل يلزم من هذا الاشتراط أن
لا يعارض برهاناً اذ لا يساويه شئ* (قوله لم يتعارضا) قد يمنع بطلان
التالى ويؤيده عدم تقييدهم الدليل فى التعريف بالمساوى

بالمدعى الذى هو المقصود الاصل على رأى المصنف (قوله إقامة)
أى ابطال المدعى المدلل باقامة الخ فقيه اقامة السبب مقام السبب (قوله
على خلاف الخ) لم يقل على تقيض ما الخ ليشمل مساوى النقيض وما هو
أخص منه * لكن يتجه عليه ان الخلاف شامل لما لا يستلزم النقيض
كالاعم مطلقاً أو من وجه مع ان اثباته لا يضر المعلن * وحمل الخلاف
على المتنافى خلاف الظاهر (قوله مساواة الدليلين) ان أراد مساواتهما
عند الخصمين معا أو عند غيرهما يلزم أن لا يعارض ماعدا المفكوك
لعدم إمكان تساوى المتخالفين فيما عداه من المظنون والمتيقن وغيرها
أو مساواة دليل كل باعتقاده لدليل الآخر فلا يفيد الاشتراط لان كلا
يتمتد رجحان دليله مطلقاً (قوله ويتساقطا) قد يقال إن مقصود المعارض
اثبات منافى دعوى المدعى كما يظهر من التعريف لا التعارض والتساقط
على انه لو كان كذلك لقل لمنصبه تعارضاً لا معارضة * ويجاب بان

ولا ترجيح بكثرة الأجزاء والادلة وإنما الترجيح بالقوة * وهي
ثلاثة أقسام لان دليل المعارض إن كان عين دليل المعلن مادة اعني
ذات الكلام وصورة اعني شكلا بأن يكونا من الشكل الأول أو
الثاني . أو من الاستثنائي المستقيم *

(قوله بكثرة الأجزاء) كان يكون صغرى دليل أحد المعارضين
مذكورة بقياسه بخلاف الآخر كان يقول احدهما هذا انسان وكل انسان
ضاحك وكل ضاحك متعجب وقال الآخر هذا صاهل وكل صاهل
لا متعجب (قوله بأن) أى كان ليشمل ما اذا كان من الشكل الثالث
والرابع (قوله من الشكل الأول) سواء اتحدا ضربا أو اختلفا وسواء
اتحدا فى كونهما من الاقترانى المحلى أو الشرطى أو اختلفا (قوله
المستقيم) بوضع المقدم * شرحه * أى فى اللزومية أو بوضع التالى أيضا

الضمير فى فيها طائد الى قسم عن المعارضة هو ما يكون الغرض فيه
التساقط بطريق الاستخدام لا مطلقا وان ملاحظة معنى الاسم غير
معتبرة فى التسمية * (قوله لم يتعارض) لكن يعارض القوى
الضعيف ويسقطه فلا يرد ما يقال إن عدم معارضته وإسقاط القوى له
مع ثبوتها للمساوى بعيد (قوله ولا ترجيح) فيمكن أن يعارض دليل
واحد أدلة كثيرة وقضيته امتناع معارضته المعارضة وفيها مخالفة لما
يأتى الا أن يخص ما هنا بما كان مجموع الادلة فى القوة كدليل واحد
وما يأتى بما كان كل منها مساويا له فيها (قوله مادة) والمراد بالمادة هو
الحد الاوسط فى الاقيسة الاقترانىة والجزء المسكرر بعينه تقيما أو اثباتا
فى الاستثنائية لا القياس بدون الهيئة فلا يرد انه لا يتصور التعارض
حين الاتحاد تأمل (قوله أعني شكلا) اشارة الى أن المراد بالصورة غير
كيفية الكبرى والا لم يتعارض الذليلان (قوله من الشكل الاول) سواء

أو غير المستقيم فتسمى المعارضة بالقلب * وإن كان عينه في الصورة فقط فتسمى المعارضة بالمثل وإلا فتسمى المعارضة بالغير *

في الحقيقية وممانعة الجمع (قوله أو غير المستقيم) برفع التالي أي في اللزومية أو برفع المقدم أيضا في الحقيقية وممانعة الخلو (قوله والا) بأن كان غيره مادة وصورة أو غيره صورة فقط (قوله بالقلب) وهي توجد في المغالطات العامة الورود كان يقال المدعى ثابت لأنه إن لم يكن ثابتا لكان نقيضه ثابتا لكان شيء من الأشياء ثابتا ينتج إن لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا وينعكس بعكس النقيض إلى إن لم يكن شيء من الأشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا * ووجه الغلط أن هناك مقدمة مطوية هي الرافعة لتالي النتيجة

اتحدا ضربا أولا. والظاهر انه يشترط اتحادهما في كونهما اقترائين حملين أو شرطيين بل اتحادهما في خصوص نوع الشرطي (قوله المعارضة بالقلب) اللام من الحكاية لا المحكى فلو تركها لكان أولى * هذا ومثاله قول الاشاعرة رؤية الله أمر نقاه تعالى بقوله (لا تدركه الابصار) وكل أمر نقاه جائز معارضا لقول المعتزلة رؤية الله أمر نقاه به وكل أمر كذلك غير جائز * ثم هذه المعارضة في قوة النقيض اما بالجريان بان يقال دليلك جار في نقيض مدعائك مع تخلف الحكم عنه أو باستلزام فساد الجمع بين النقيضين كان يقال هذا الدليل يقوم على النقيضين ولا شيء من الدليل الصحيح بقاءً عليهما (قوله والا فتسمى الخ) قضيته أنه لو كان غيره صورة فقط لكانت معارضة بالغير * وهي مخالفة لما قاله السيد قدس سره في بعض كتبه من انه معارضة بالمثل. وقد يقال ما ذكره السيد أنسب أذ لا فرق بينه وبين المغاير في الصورة فقط في جريان وجه التسمية

وأیضا إن كانت المعارضة في مقابلة دليل المدعى فتسمى معارضة في المدعى * وإن كانت في مقابلة دليل المقدمة فتسمى معارضة في المقدمة فلك في مقابلة كل من تلك المناصب مناصب * أما مناصبك في مقابلة المنع الحقيقي

إن لم يقل بالانعكاس والواضحة لمقدمة العكس إن قيل به أعنى ليس شئ من الأشياء ثابتا أى غير المدعى * وعلى التقديرين يتجه منع كليتها فلا تدل على إئتفاء النقيض حتى يلزم ثبوت المدعى فافهم (قوله وأيضا) تقسيم ثان للمعارضة الى قسمين (قوله فلك) أيها المدعى اللامشغل بالاستدلال أو المشغل به (قوله في مقابلة المنع الحقيقي) بأن كنت

بالمعارضة بالمثل * الا أن يجاب بأنه اعتبرت فيها المماثلة في الصورة فقط لان وجود الشئ معها بالفعل ومع المادة بالامكان (قوله وأيضا) ان كانت لم يقل وكل منها ان كانت في مقابلة الخ مع أخصريته وافادته جريان كل قسم من الآتين في كل قسم من الاقسام المارة لثلا يحتاج الى جعلهما قيدى قسم أو بناء الكلام على عقيدة مجوزى كون القسم أعم من وجه من المقسم ولثلا يلزم الترجيح بلامرجح في جعلها مقسما لها دون العكس (قوله معارضة في المدعى) هل يجرى هذان القسمان في المعارضة التقديرية بناء على ان الدليل أعم من التقديرى وان الدعوى في تعريفها أعم من الحكمية لتشمل المقدمة أم لا * كلام المصنف ظاهر في الثانى لكن التعميم أنسب (قوله في المقدمة) ظرفية المتعلق بالفتح للمتعلق وكذا قوله في المدعى (قوله في مقابلة المنع) في عدم موافقته للسابق واللاحق حيث لم يقل مقابلة كل من المنع الحقيقي

أو المجازى فتلاثة ﴿ الأول ﴾ إثبات المنوع بدليل يدل عليه
سواء كان المنوع دعوى غير مدللة أو مقدمة دليل وسواء كان
المنع مجردا أو مع السند *

مشتغلا بالاستدلال واسند المنع الى المقدمة (قوله أو المجازى) بأن
كنت لامشتغلا أو مشتغلا ولكن اسند المنع الى المدعى * ثم ان
كون المناصب ثلاثة في المنع المجازى بالنسبة الى الشق الثانى مما ذكرنا
والا فلا يتصور المنصب الثالث فى الشق الاول كما ان كونها كذلك فى كل
من المنع الحقيقى والمجازى انما هو اذا كان المنع مقترنا بأحد السندين
الآتين والا فلا يتصور المنصب الثانى كما ينبى عليه المصنف بقوله ان
كان المنع مقترنا بأحدهما (قوله سواء كان) فى هذا التعميم نشر معكوس
(قوله أو مقدمة دليل) سواء توجه عليها المنع حقيقة أو على المدعى

والمجازى اشعار بأن المراد كون الثلاثة فى مقابلة مجموعهما لا كل منهما (قوله
أو المجازى) المتبادر منه كون نفسه مجازيا لارجوعه فلا يشمل المنع
المجازى هنا ما اذا كنت مستدلا ولكن أسند المنع الى المدعى لان كون
رجوعه الى الدليل مجازا يأتى عن كونه مجازا فهو داخل فى الحقيقى فى
قوله واما مناصبك فى مقابلة الخ تغليب للتبعوى على التابع فلهذه النكتة
آخر المجازى (قوله اثبات المنوع) أى بالذات فلا يردان أبطال
السند الآتى اثبات المنوع كما مر فلا يكون منصبا مستقلا لان اثباته
له بواسطة ابطال النقيض (قوله بدليل) أى حقيقة أو حكما فيشمل ما اذا
كان المدعى بديهيا خفيا من غير حاجة الى حذف العاطف والمعطوف بأو
الغير المسموع النظمير (قوله يدل عليه) بأن يلتجئ عين المنوع أو

﴿ الثاني ﴾ أن تبطل السند المساوى أو الأعم كذلك إن كان المنع مقترنا بأحدهما ومثله تحرير المدعى والمقدمة المنوعتين *

مجازا اسناديا أو حذفيا (قوله أو الأعم كذلك) أى المذكور وهو ما يكون أعم مطلقا من نقيض المقدمة ومن وجه من عينها (قوله ومثله تحرير الخ) لا أرى وجهها لعدم جعله منصبا مستقلا حتى يكون المناصب أربعة ولجعله مثل المنصب الثانى دون الاول (قوله المنوعتين) أى إن كان المنع مبنيًا على عدم فهم المراد منهما (قوله المنوعتين) وسيأتى مساويه أو اخص منه لتمام التقريب فى كل منها (قوله تبطل السند) مستغنى عنه بما مر من قوله ولا المعلن الا ابطال الخ الا انه ذكره هنا استيفاء بالمناسب معا (قوله أو الأعم) يتجه ان ابطاله يضر بالمعلن لا بطلاله بعض ماصدق المقدمة المنوعة وهو مادة اجتماعها مع السند * نعم لو كان المقصود اثبات المنوع ولو باعتبار بعض ماصدقه لكان موجهاً (قوله كذلك) أى بدليل ولو صورة يدل عليه (قوله ومثله) أى مثل المذكور من المنصبيين فى عدم الحاجة الى تغيير الدليل بالانتقال فلذا لم يؤخره عن الثالث * نعم الانسب ذكره بعد الاول فقط لجريانه فى جميع صور المنع كالاول بخلاف الثانى * وما قيل إن تحرير أحد الامرين مستلزم لبطلان السند المذكور فمنوع كيف وتحرير أحدهما جار فى جميع صور المنع بخلاف ابطال السند المذكور * بقى انه لا وجه لعدم جعله منصبا مستقلا * وجعل الابطال السابق منصبا مستقلا وكون تحرير أحد الامرين مستلزما لبطلان السند المذكور لو سلم لا يصلح وجهه والا لم يصح جعل ابطاله منصبا مستقلا أيضا لانه مستلزم لاثبات المنوع كما صرح به المصنف فالاولى أن يجعل المناصب فى مقابلة المنع اثنين ويترج الثانى وتحرير أحدهما فى الاول (قوله تحرير المدعى) أى إن كان المنع لعدم فهم أحدهما * ثم المراد بتحريره

﴿ الثالث ﴾ أن تنتقل من هذا الدليل الى دليل آخر لكن بشرط
عدم العجز عن إتمام الدليل الأول كما انتقل

ورود المنع على التقريب * والجواب بتحرير الكبرى والدعوى
فلعل ما هنا أغلبي (قوله من هذا الدليل) أى الذى منع مقدمة
من مقدماته (قوله كما انتقل) الكاف لتمثيل ان كان ما أتى به نمرود
من قوله أنا أحيى وأميت سنداً أخص لمنع مقدمة دليل الاحياء

أعم مما بالواسطة بان يحرم ما يستلزمه فلا ينافى ما سيأتى من جواب منع
التقريب بتحرير المدعى أو الكبرى (قوله ان تنتقل) قال عبد الحكيم
دفع المنع باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل أو بدعوى بدهاتها وازالة
خفائها أو بتغيير الدليل وترك تلك المقدمة انتهى * وهل تغييره نفس
الانتقال أم لا * كلامه صريح فيما يأتى فى الثانى حيث قال وهذا تغيير للدليل
الاول لا انتقال الخ * هذا والحق ان الانتقال غير جائز لانهما ان
الدليل الاول كان ساقطاً * على انه يجب على المدعى جواب شبهة السائل
حين عدم العجز لازالة التلبيس وإظهار الصواب * وما قاله ابراهيم
عليه السلام ليس انتقالاً بل إتمام للدليل الاول كما قاله الامام الرازى
وذلك لانه لما استدل بالاحياء والامامة اورد عليه الخصم بأنه ان
أردتهما بلا واسطة فذلك لا تجدد الى اثباته سبيلاً أو بواسطة حركة
الافلاك فنظيره حاصل للبشر اذ الجاع يقضى الى الولد الحى وشرب السم
الى الموت فاجاب باختيار الشق الثانى واسناد الوسائط الى الله تعالى
انتهى ملخصاً * وهو لا يستلزم القول بالتوليد فتدبر (قوله لكن
بشرط) قد يقال الغرض من المناظرة ظهور الحق بأى دليل كان فيجوز
الانتقال وان عجز عن إتمام الاول بشرط أن لا يكون لدفع ظهور الخافه

ابراهيم عليه السلام من غير عجز منه عن دليل الاحياء والامامة الى دليل إتيان الشمس من المشرق الى المغرب * ولا يجوز لك في مقابلة المنع مطلقا أن تمنع المنع وما يؤيده * وأما مناصبك في مقابلة كل من النقص الاجمالى التحقيقى والشبهى والمعارضة التحقيقية

والامامة * وللتنظير ان كان نقضا اجماليا أو معارضة (قوله عن دليل) متنازع فيه للانتقال والمعجز (قوله عن دليل) أى تمام (قوله وما يؤيده) الا اذا ورد على صورة الدليل . اشارة الى قوته فيتوجه عليه المنع

تأمل (قوله ابراهيم) لو سلم انتقله عليه السلام فلا نسلم انه في مقابلة المنع لجواز كونه في مقابلة النقص أو المعارضة فيتجه انه يستلزم جواز الانتقال في مقابلهما فيخالف ما يأتى ولا يستلزم جوازه في مقابلة المنع كما هو المدعى (قوله ولا يجوز) لانه يؤدى الى جريان البحث الى غير النهاية ولان مبنى المنع وما يؤيده تردد المانع ولو بحسب الظاهر وتجويزه خلاف الحكم الممنوع فيكون شكا وتعلق الشك بالشك غير متصور نعم لو أورد المنع في صورة الدعوى وما يؤيده في صورة الدليل توجه اليهما المنع وسائر المناصب المارة (قوله أن تمنع المنع) أى تطلب الدليل فالمراد به المعنى المجازى فصح تعلقه بالمنع * والمراد بالمؤيد أهم من السند وتؤيده فلا يرد ان عدم جواز منعه يعلم من قوله سابقا ولا المعلل الا ابطال المساوى بتوجه النفي الى المقيد كالقيد بقى ان منع المنع لا يتصور اذ لا معنى لطلب الدليل على طلبه فلاحسن في نفي جوازه الا ان يقال إن كون الشئ غير معقول لا يستلزم عدم حسن نفيه كما في ليس كمثل شئ

والتقديرية فناسب السائل المتقدمة لان كلا من النقض والمعارضة
إستدلال وتعليل فصار السائل في كل منهما معللا وصرت أيها
المعلل سائلا فلك

كالنقض والمعارضة كما مر (قوله فناسب الخ) من المنع الحقيقي وان
كان هناك مجاز عقلي أو حذف والنقض الاجمالى التحقيق والمعارضة
الحقيقية لا غير لان السائل مشغول بالاستدلال (قوله فناسب
السائل) أى فيما اذا كنت مشغولا فقط (قوله معللا) أى مدعيا
مشغولا مستدلا

(قوله فناسب الخ) قد يقال يجوز الانتقال في مقابلة المعارضة التحقيقية
فلم لم يذكره أقول لم يذكره لان مقصوده بيان المناصب المتغايرة بحسب
الصدق وهو مغاير لمعارضتها بحسب المفهوم فقط لان إقامة الدليل
المنتقل اليه من حيث أنه يثبت خلاف دعوى السائل معارضة ومن حيث
أنه يثبت دعوى المعلل انتقال والحقيتان متلازمان (قوله السائل)
أى عند اشتغالك بالاستدلال على الدعوى فلا يتجه منع التقريب
مستند بأن الدليل اهم من الدعوى (قوله وتعليل) . شعر بان الاستدلال
والتعليل مترادفان * وقيل الاستدلال بالعلة على المعلول يسمى تعليل
وبالعكس استدلالا * وظاهره ان الاستدلال باحد المعلولين على الآخر
لا يسمى بشئ منهما وهو بعيد (قوله أيها المعلل) أى المدعى سواء
اشتغلت بالاستدلال ام لا ففى الكلام تجريد ارتكبه لحسن المقابلة .
والمعلل اصطلاحا ما من شأنه التعليل وان لم يعمل بالفعل فاندفع بما يقال
إن الحرى أن يقول أيها المدعى لثلاثين فى قوله بان له مناصب السائل
في مقابلة النقض الشبهى والمعارضة التقديرية *

مناصب السائل وهكذا تقع إقتلابات المناصب الى أن يعجز أحد الخصمين فعجز المعلل يسمى إختاماً وعجز السائل يسمى الزاماً *

(قوله مناصب السائل) من المنع والنقض الاجمالى والمعارضة التحقيقات (قوله تقع) أى قد تقع بان يأتى المعلل عند صيرورته سائلاً بالنقض الاجمالى والمعارضة * وأما اذا أتى بالمنع فلا يقع الاقتراب الثانى كما لا يقع الاقتراب الاول الا اذا أتى السائل بالنقض الاجمالى والمعارضة وقس عليه الاقتراب الثالث وما بعده (قوله المعلل) الاول (قوله السائل) أى الاول بان ينتهى دليل المعلل الى مقدمة بديهية (قوله الزاماً) تسمية العجزين الزاماً وإختاماً من تسمية الأثر باسم التأثير

(قوله مناصب) ذكر المنع فى مقابلة النقض مستغنى عنه بقوله المار بل يمنع الخ ولا قلح فيه لانه ذكر تبعى لا ذاتى (قوله إقتلابات المناصب) اما عند إتيان المعلل عند صيرورته سائلاً بالنقض الاجمالى والمعارضة فظاهر * وأما عند إتيانه بالمنع فبان ثبت السائل الاول المقدمة الممنوعة أو يبطل أحد السنتين المارين لانه حينئذ يصير السائل ممللاً والمدعى سائلاً فله المنع والنقض الاجمالى والمعارضة التحقيقات فيقع الاقتراب الثانى * فاقبل إذا أتى بالمنع لا يقع الاقتراب الثانى كما لا يقع الاقتراب الاول إذا أتى السائل بالمنع غير شديد * وقس عليه الاقتراب الثالث * إلا أن يقال أراد أنهما لا يقفان كوقوفهما فى صورتي النقض والمعارضة لكن لا جدوى له (قوله يعجز) أى يلزم انتهاء المباحثة ثلاثاً يدور أو يتسلسل ويظهر الحق لكونه واحداً فى يد أحد الخصمين لا كليهما (قوله فعجز المعلل) أى بظهور فساد دليله أو مقدمة من مقدماته بحيث يعجز عن تصحيحه * وأما عجز السائل فبانتهاء دليل المعلل إلى مقدمة فأكثر بديهية جلية أو مسلة عنده فيضطر إلى القبول (قوله إختاماً) المتبادر منه ومن الاثام كونهما مصدرى المجهول

مثال ذلك البحث كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعواك السابقة بان تقول لأن هذا التصنيف أمر ذو بال وكل أمر ذي بال يجب تصديره بالحمد فيتوجه على كبراه المنع مجردا أو مستندا بأنه ليس بمأمور به من جانب الشرع أو أن ينقض هذا الدليل بأنه جار في قراءة شيء من القرآن أو في كتابته مع أنه ليس

على أن يكونا مصدرى المعلوم (قوله ذلك البحث) المذكور في صورة الاشتغال بالدليل سواء كان منصب السائل أو المстал (قوله لان هذا) صغرى (قوله التصنيف) بمعنى المصنف (قوله وكل أمر) كبرى (قوله فيتوجه) أى من السائل (قوله بأنه جار) أى بأن أو سطره تأمل

فتسمية العجزين بهما من تسمية أحد وصفى الشيء باسم وصفه الآخر (قوله كما اذا) فيه مسامحة (قوله بمأمور به) إيجابا فلا يتجه أن هذا السند أخص لأن المأمور به أعم من الواجب والمندوب فينا في ماسياتى من أنه سند مساو * ثم إن هذا إتماما يتم لو كانت كلمة ليس لرفع الإيجاب الكلى إذ لو كانت للسلب الكلى لكان أخص ضرورة أن كل كلية أخص من الجزئية الموافقة لها كيف (قوله أو أن ينقض) الظاهر أن التقدير فيتوجه على كبراه نقض هذا الدليل * وفيه رمز إلى أن نقض الدليل يؤل إلى منع كلية الكبرى مستندا لكن فيه فائدة بالنظر إلى قوله وأن يعارض الخ والأولى أن يقول سابقا فيتوجه المنع على الكبرى كما هو الأصل فيخلو عن المسامحة * ولك القول بأن التقدير فيتوجه نقض هذا الخ (قوله في قراءة) كان يجعل القراءة أو الكتابة المذكورة محكوما عليها في الصغرى فلا يتفاوت الدليلان إلا في المحكوم عليه (قوله مع أنه الخ) أى أحد الأمرين فلا حاجة إلى التأويل بكل واحد كما قاله

بواجب التصدير بالحمد أو بأنه مستلزم للتسلسل لأن الحمد نفسه أيضاً أمر ذو بال فيجب تصديره بالحمد وهكذا فيتسلسل

(قوله بواجب التصدير) وفاقاً من المتخصصين (قوله للتسلسل) هذا يقتضى أن يكون كبرى دليل النقص هكذا وكل دليل مستلزم للتسلسل فاسد فيتحقق المجال لمنعها بناء على رأى الحكماء من جواز التسلسل في المتعاقبة (قوله لأن الحمد) قد يقال ان الحمد مجرى فيه الدليل مع تخلف الحكم عنه بدليل استلزام التسلسل لا ان الدليل مستلزم للتسلسل فان التسلسل دليل التخلف * والمثال الواضح لذلك أن يقال الحدوث متصف بالحدوث وإلا لكان متصفاً بالقدم فيكون الموصوف به أولى بالقدم وهو باطل * فيقال دليلكم بجميع مقدماته غير صحيح لاستلزامه التسلسل لانا ننقل الكلام الى حدوث الحدوث وهكذا يتسلسل فتأمل (قوله فيتسلسل) أى فيترتب أمور موجودة بالفعل على التعاقب غير متناهية مستغرقة لجميع الأزمنة الماضية لا أمور موجودة بعضها بالفعل وبعضها بالقوة غير متناهية بمعنى لا يقف عند حد حتى تكون الشارح * ثم إن فى قوله مع أنه إشارة إلى فساد القياس الاستثنائى الذى حكم المدعى ضمناً بصحة ملازمة شرطيته وهو كلما كان هذا الدليل جارياً لا يخفى يجب تصديره بالحمد ولا ينتج وضع المقدم وضع التالى (١) (قوله للتسلسل) أى لفساد هو التسلسل وكل دليل مستلزم لفساد كذا فاسد فالمنع مستنداً بجواز التسلسل فى الامور المتعاقبة عند الحكماء متوجه الى الفساد الذى هو قضية ضمنية لا إلى الكبرى حتى ينافى ما سبق من أنه لا مجال لمنع كبرى هذا الدليل (قوله فيجب) الفاء داخلة على محمول النتيجة وموضوعها مع كبرى الشكل الأول مطوية

أو يعارض بأن الواجب هو التصدير بالبسملة لقوله عليه السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالبسملة فهو أبتى وكلما كان الأمر هكذا لا يجب التصدير بالحمد * أما عند منعه فلك أن تثبت المقدمة الممنوعة أي الكبرى بأن تقول كلما قال النبي عليه السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتى فيجب تصدير كل أمر ذي

مستغرفة لجميع الأزمنة المستقبلية كيف والحمد الذي صدر به هذا التصنيف يجب أن يكون مسبوقاً بأفراد غير متناهية من الحمد لاملحوقاً بها (قوله وكلما) مقدمة شرطية (قوله وكلما) قياس استثنائي مستقيم وقوله لقوله عليه السلام الخ إشارة إلى المقدمة الواضحة أعني لكن قال عليه السلام هكذا فهذه معارضة بالغير (قوله هكذا) أي كلما كان قوله عليه السلام كل أمر ذي بال الخ لا يجب التصدير بالحمد (قوله فلك) أيها المعلن (قوله كلما) مقدمة شرطية (قوله فيجب تصدير)

(قوله أو يعارض) من قبيل « اللبس عباءة وتقرعيني » فافهم (قوله لقوله عليه السلام) إشارة إلى المقدمة الواضحة والشرطية مطوية وهي كلما قال النبي عليه السلام كل أمر الخ كان الواجب هو التصدير بالبسملة وقوله المار الواجب هو الخ إشارة إلى النتيجة (قوله أبتى) الابتى مقطوع الذنب ويجرى في هذا الحديث الاختلاف الواقع في زيد أسد أنه التشبيه البليغ بناء على أن زيدا هو المشبه ولا يجمع في الاستعارة بين طرفي التشبيه أو الاستعارة المصرحة بناء على أن المشبه هو الرجل الشجاع ولا يقدر تحقيقه في ضمن زيد لأن الممتنع هو الذكر الصريح ووجه الشبه هنا في المشبه عقل والمشبه به حسي والاستعارة تبعية (قوله تصدير كل الخ) إقامة المظهر موقع المضمير من غير نكتة والمراد بالحمدلة الحمد لأنها بمعنى

بال الحمدلة لكنه قال هكذا فيجب تصديره بالحمد * ولك أن تبطل
سنده بهذا الدليل لأنه مساو وأن تثقل الى دليل آخر بأن تقول
لأن التصنيف نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة كذلك يجب أن
يحمد عليها فالتصنيف يجب أن يحمد عليه لكن يرد على هذا

تألى الشرطية والكبرى المنوعة (قوله لكنه) مقدمة واضحة (قوله
فيجب) نتيجة ووضع للتألى (قوله بهذا الدليل) أشار بهذا الى أن كل ما
هو دليل لاثبات المقدمة المنوعة دليل لا بطل السند المساوى أيضا
كالمعكس (قوله لانه مساو) أى لنقيض المقدمة المنوعة بناء على ان
لفظ الامر حقيقة في الوجوب لافى مطلق طلب الفعل وإلا لكان أخص
لان المأمور به حينئذ أهم من الواجب فيكون نقيضه أخص من
نقيضه * لا يقال فيكون السند عين النقيض لانا تقول ان لفظ الامر
عبارة عن القول بافعل فلفظ المأمور بمعنى المقول فيه افعل فيغاير
مفهومه مفهوم الوجوب (قوله لان التصنيف) أى نفسه أو الاقدار

القول بالحمد والتصدير بالمقول لا بالقول فلا بد من التجريد ولا فائدة
ذلك قال في النتيجة بالحمد * ولك أن تجعل الباء لتحقق العام في ضمن
الخاص فلا حاجة حينئذ الى التجريد (قوله لانه مساو) أى لان هذا السند
مساو لنقيض المقدمة المنوعة ودليل اثبات الشيء يصلح دليلا لا بطل
مساوى نقيضه لان الشيء وتقويضه وكذا مساوى نقيضه لا يجتمعان
في الصدق * ثم المراد بالمساوى ما يلزم من ثبوته انتفاء الممنوع فيشمل
العين فلا يضر كون السند عين النقيض حتى يدفع بان الامر عبارة عن
القول بافعل . ورمنا ما فيه فتذكر (قوله لان التصنيف نعمة) أى
نفسه فالمراد بالنعمة المنعم به وليس المراد أن الاقدار على التصنيف نعمة

الدليل أيضاً منع تقريب إذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد وهو أهم من التصدير فتثبت التقريب بأن تحرر كلا من الكبرى والدعوى بأن المراد يجب أن يحمد عليها أولاً ثم يرد المنع

عليه فالنعمة على الأول بمعنى المنعم به وعلى الثاني اسم مصدر بمعنى الانعام (قوله أيضاً) أى كما ورد المنع على كبرى الدليل الاول (قوله منع تقريبه) وكذا نقضه باستزاه التسلسل بأن يقال ان الاقدار على الحمد أيضاً نعمة فيقتضى حمداً آخر وهكذا ويندفع بأن اللازم هو التسلسل في الامور الاعتبارية الغير المتناهية بمعنى لا يقف عند حد وهو غير ممتنع (قوله اذ اللازم) سند مساو للنقيض (قوله من التصدير) والتعقيب والتوسيط (قوله بأن تحرر) أى تبين المراد من الاكبر في كل من الكبرى والنتيجة في هذا الدليل المنتقل اليه فليس المراد بالدعوى ما ادعاه المعلق أولاً من أن هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد وهو ظاهر (قوله بأن المراد) ولا يذهب عليك ان هذا التحرير موجه

ليكون النعمة اسم مصدر بمعنى الانعام لانه ينتجه حينئذ منع التقريب من جهة آخر لان المدعى تصدير الكتاب لا تصدير الاقدار على التأليف فيكون اللازم من الدليل مبيناً له (قوله إذ اللازم) أورد السند في صورة الدلائل اشارة إلى جواز النقض الشبهى والمعارضة التقديرية للتقريب لكن قال بعض بدمج جوازها وكونهما غصبين (قوله بأن تحرر) قد يقال يناق صحة هذا التحرير ما اشتهر من أن المراد لا يدفع الايراد إلا بقرينة * إلا أن يخصص بما إذا كان بيان المراد من طرف غير المدعى (قوله والدعوى) أى النتيجة في الدليل المنتقل اليه (قوله أولاً) لم يقل ولك أن تبطل هذا السند لانه أخص لان الانفصال في قولنا هذا

على نفس الكبرى مستنداً بأن الحمد إنما يجب بعد وصول النعمة
وتمامها وليس لك أن تبطل هذا السند لأنه سند أخص بل تثبت
الكبرى بتحرير الحد الاوسط بأن تقول المراد من النعمة الزيادة
لأن هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم

مسموع من المدعى نفسه وان كان فيه الحل على الجواز بلا قرينة وأما
من غيره فلا بد من قرينة معينة دالة على المراد حتى يكون
مسموعاً كما مر (قوله لانه سند أخص) من تقيض المقدمة الممنوعة
(قوله بتحرير الحد الخ) لا يخفى بقاء توجه المنع المستند بما مر على
الكبرى بعد التحرير الذى ذكره (قوله لان هذا التصنيف) صغرى

الدليل إما أن يستلزم المطلوب أو اللازم من هذا الخ جمعى لكذبهما فيما
إذا كان اللازم منه أعم من وجه من التصدير أو مبيانياً له وان لم يتحقق
كما سيصرح به وليس بمساو لتقيض المقدمة الممنوعة لان القضية ليست
مركبة من الشئ وتقيضه أو مساوى تقيضه (قوله على نفس الكبرى)
وكذا النقض بأنه مستلزم للتسلسل لان الحد نعمة أيضاً فيقتضى حداً
آخر وهلم جرا فيتسلسل ولا يمكن الجواب بمنع الفساد الذى هو قضية
ضمنية مستنداً بأن اللازم هو التسلسل فى الامور الغير المتناهية بمعنى
لا يقف عند حد لان المحقق هنا ترتب أمور موجودة بالفعل مستغرقة
لجميع الازمنة الماضية نعم لو نقض به قبل التحرير لا يمكن لان التحميم
اللازم من الدليل يشمل التعقيب (قوله وليس لك) أى نافعاً لك لا جازاً
(قوله بتحرير الحد الاوسط) التحرير بيان المراد الذى يساعده اللفظ
ولو غير متبادر فيدخل فيه نحو تخصيص العام وتقييد المطلق ولذا عد
تقييد الاوسط هنا تحريراً لا انتقالاً (قوله لان هذا) إنما يتم لو أريد بالحد

لأن شكرتم لأزيدنكم وكل نعمة كذلك يجب تصديرها بالحمد وهذا
 تعمير الدليل الأول ولا انتقال الى الدليل الثالث * وأما عند نقضه
 فلك أن تمنع الجريان مجرداً أو مستنداً بأن المراد

(قوله وهذا تعمير) من العبارة أى هذا التحرير تعمير للدليل المنتقل
 اليه بعد هدمه ب ورود المنع على كبراه بتقييد الأوسط في كل من
 المقدمتين بقيد مطلوبة الزيادة الا أن الاول ذكر الثاني وترك الواو
 في ولا انتقال (قوله فلك) أيها المعلق الصائر سائلاً (قوله بأن المراد)
 هذا السند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة (قوله بأن المراد) أى من

في الاكبر ما يراد بالشكر (قوله ولئن شكرتم إلخ) أى هذا إنما يتم لو كان
 المنع لأن شكرتم على النعمة التي ستصل اليكم لأزيدنكم وليس كذلك بل
 المعنى لأن شكرتم على النعمة التي وصلت اليكم بأن يكون بعدها لأزيدنكم
 بنعمة لاحقة (قوله وهذا إلخ) فيه استعارة بالسكناء والتعمير تخييل
 (قوله الدليل الاول) أى الاول من حيث الانتقال وان كان ثانياً من
 حيث استدلال المعلق وكأن لا لئى الجنس لا عاطفة فلا حاجة الى حذف
 الواو (قوله انتقال) لا يخفى أن مدار اثبات المدعى الواحد بدليلين
 متغايرين على تغاير أوسطيهما فقط في القياس الاقتراعى فلا يصير الدليل
 المار بواسطة تحرير الكبرى دليلاً ثانياً فلو قال لا انتقال الى دليل ثان
 لكان أولى هذا * والظاهر في الفرق بين الانتقال والتعمير وكذا
 التغيير على ما عبر به في بعض النسخ ان أوسطى الدليلين إن تباينا أو
 كان بينهما عموم من وجه فالثاني منتقل اليه وإلا فالثاني تعمير للاول أو
 تغيير له عرفاً (قوله فلك) أى فلك أيها المعلق الوظائف الثلاث في مقابلة

كل أمر لم يكن جزءاً مما بدى بالحمد وإن تمتع التخلف مستنداً
بأنه لم لا يجوز أن تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد

الحديث والأوسط (قوله بأن المراد) يجوز أن يقال هذا جواب
النقض بتحرير المراد من الأوسط كما يقال هذا سند لمنع الجريان (قوله
وإن تمتع) مجرداً أو مع الخ (قوله التخلف) قضية ضمنية (قوله
مستنداً) قد يقال أن هذا الاستناد إنما يناسب لو قال الناقض فيما مر
أن الدليل جار في قراءة سورة من القرآن أو في كتابتها فالمناسب لما مر
أن يقول مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يكون المشتملة على الحمد واجبة في
القراءة والكتابة المذكورين تأمل (قوله لم لا يجوز) هذا أيضاً مساو
لنقيض المقدمة الممنوعة (قوله الواجبة) في أوائل السور التي هي

المدعى المدلل وهو أن الخ في كلامه اجمال بترك المجمل وإقامة المفصل
مقامه (قوله وإن تمتع) أي بعد تسليم الجريان أن كان منع التخلف بعد
منعه لئلا يلزم اعترافه بفساد الدليل من حيث لا يشعر (قوله مستنداً
بأنه الخ) يمكن أن يقال هذا جواب بتحرير الأكبر * ويمكن الجواب
عن التخلف بتحرير المدعى أو المادة بحيث يدخل فيه * ولم يذكره لعدم
امكانه في مثال المتن (قوله البسملة) المعنى على القلب فيناسب ما مر من
أن الدليل جار في قراءة شيء من القرآن أو كتابته * ثم الأولى أن يقول
أن يكون البسملة مشتملة على الحمد وواجبة إذ ليس شيء من الوجوب
والاشتمال معلوماً سابقاً لكن يتجه عليه حينئذ إبطال هذا السند بأن
الثابت وجوب تصدير القراءة بالاستعاذة بقوله تعالى (وإذا قرأت
القرآن فاستمعوا له) فلا يكون التصدير بالبسملة واجباً على أن البسملة
إن كانت جزءاً من السور يعود الكلام فيه وإلا فلا نسلم وجوب

لأن توصيفه تعالى بأنه ذات مستجمع لجميع الكمالات وأنه من يتبرك باسمه الشريف وأنه الرحمن الرحيم أعلى مراتب الوصف بالجليل كذا قيل وليس بشيء لأن تضمنه غير كاف وإلا لم يقع حديث الحمدلة بعد حديث البسملة وإن تمنع استلزامه التسلسل بناء

أجزاء من القرآن (قوله لأن توصيفه) تنوير للسند (قوله ذات مستجمع) مستفاد من لفظة الجلالة (قوله يتبرك باسمه) مستفاد من الباء الداخلة على اسمه تعالى مع متعلقه أعني يتبرك (قوله حديث البسملة) فيه تأمل تأمل (قوله وإن تمنع) قضية صريحة (قوله بناء) هذا سند مساو

التصديريها فافهم (قوله توصيفه) إشارة إلى الكبرى الأولى من القياس الغير المتعارف من الشكل الأول وصغراه أعني البسملة الواجبة مشتملة على توصيفه تعالى الخ وكبراه الثانية أعني وأعلى مراتب الوصف بالجليل حمد مطوئتان (قوله وأنه من يتبرك الخ) هذا مستفاد من تعلق الباء بالتبرك المقدر وقوله المار بأنه ذات الخ مستفاد من لفظ الجلالة فلو قدم قوله وأنه من الخ عليه لكان أولى (قوله لأن تضمنه) قد يقال إن وقوع حديثه بعد حديثها غير مسلم ما لم يبين بالنقل عن أئمة الحديث فلو سلم فلا نسلم التأسيس لجواز كونه تأكيد الحديث البسملة سواء كانت الرواية بالحمد لله أو بحمد الله * ومآل الشارح من أن الملازمة على التقدير الثاني غير ظاهرة بخلاف الأول فمنع لانه ليس المراد به هذا اللفظ الخاص وإلا لم يكن المبتدئ بأحمد الله ونحوه ممثلاً مع أنه خلاف المقرر على أن اختلاف الروايات يؤيد حملها على اظهار صفات الكمال كما صرح به عبد الحكيم أو على ذكر الله كما يفيد روايته بذكر الله ليحصر الجمع بينها (قوله وإن تمنع) لم لم يقل وإن تمنع الفساد الذي هو قضية حكيم كما قررنا

على استثناء نفس الحمد من حديث الحمدلة كما استثنى نفس البسمة من حديثها قطعاً للتسلسل وان تنقض دليل النقض بأن تقول دليل هذا النقض مستلزم لبطلان ما حكم الشرع بصحته وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل هذا النقض باطل وان تعارضه بأن هذا الدليل

(قوله بناء) أى مجرداً أو مستنداً بناء على استثناء الخ (قوله من حديث الحمدلة) ومن موضوع الكبرى (قوله قطعاً للتسلسل) مفعول له للاستثنائيين يعنى ان التسلسل دليل لعدم وجوب تصدير كل من الحمدلة والبسمة بهما وفيه تأييد لما أسلفناه من ان التسلسل دليل تخلف الحكم في الحمد لان الدليل مستلزم للتسلسل (قوله دليل النقض) أى بقسميه بقسم من النقض اعنى استلزام الفساد فافهم (قوله ما حكم) الموصول

سابقاً بناء على أن التسلسل في الامور الاعتبارية ليس بمحال (قوله نفس الحمد) وكذا يستثنى من حديث الحمدلة البسمة وبالعكس والالزام للتسلسل أيضاً (قوله حديث الحمدلة) من اقامة الملزوم مقام اللازم اظهاراً لما خفي اى استثناء الحمد من موضوع الكبرى اللازم من استثنائه من حديثه فلا يرد أن الكلام في منع استلزام الدليل للتسلسل فلا معنى للاستناد فيه باستثنائه من الحديث (قوله وان تنقض دليل النقض) الاولى وان تنقض النقض لثلاً يحتاج الى التجريد أو حمل اللفظ على غير معناه الاصطلاحي (قوله دليل هذا) أى بالجرىان أو باستلزام الفساد مستلزم الخ * وكأنه لم يذكر نقض دليل النقض بجريانه في مادة أخرى مع التخلف لعدم امكانه هنا هذا * وفيما ذكره رد على من زعم أن نقض النقض غير معقول (قوله ما حكم الشرع الخ) المراد به دليل الممثل شعنى قوله بصحته بصحة مقتضاه وهو الدعوى أو المراد بالحكم هو الضمنى (قوله وان تعارضه) لم لم يذكر تغيير الدليل في مقابلة النقض

موافق للحديث الشريف وكل ما هو موافق له صحيح فهذا الدليل صحيح * وأما عند معارضته فلك هذه الوظائف الثلاث أيضاً أن تمنع ملازمة دليل المعارضة مجرداً أو مستنداً^(١) بأن وجوب

(١) أقول ان كان هذا سالبة كلية فهو أخص من نقيض المقدمة الممنوعة وان كان مهمله فأعم منه إلا أن المناسب بالتنوير هو الثانية ليكون قوله وإلا رفعاً للإهمال السلبى والسلب الجزئى المستلزم للإيجاب الكلى فيتم الملازمة * كذا بهامش الاصل *

عبارة عن الدليل لاعن المدعى لان النقض انما يفيد بطلان الاول لا الثانى (قوله فلك) أيها المعلن الصائر سائلاً (قوله هذه الوظائف) اشارة الى الوظائف الثلاثة المذكورة فى النقض اعنى المنع والنقض والمعارضة (قوله ان تمنع) بدل من هذه الوظائف (قوله ملازمة) التى هى فى قوة شخصية حملية أعنى وجوب البدء بالبسملة ينافى وجوب

الاجمالى . لا يقال لانه ليس دفعاً للنقض والكلام فيما يدفعه * لانا نقول بعد التسليم أنه ليس دفعاً للمنع فذكره فى مقابلته ترجيح بلا مرجح على أنه قال عبد الحكيم فى حواشى حواشى القطب السيد ودفعه بالمنع أو بتغيير الدليل (قوله هذه الوظائف) وكذا تحوير الدعوى وتغييرها ان كانت المعارضة فيها بشرط أن تبقى لازمة لدليل المعلن والاورد عليه منع تقريبه * وان كانت فى المقدمة فللمعلن تحوير تلك المقدمة وتغييرها (قوله ان تمنع) بدل من قوله هذه الوظائف بدل الكل من الكل ان كان العطف مقدماً على الربط وإلا فبدل البعض من الكل لكنه إنما يتم على رأى ابن مالك ومن قبله من جواز خلو بدل البعض عن ضمير المبدل منه (قوله أو مستنداً بأن إلخ) ان كان هذا السند أخص من

شيء لا ينافي وجوب الشيء الآخر وإلا لم يجب علينا إلا شيء واحد وللمعارض أن يثبت هذه الملازمة بأن الابتداء لا يكون إلا بشيء واحد فكلما كان الأمر هكذا فاذا وجب بالبسملة لا يجب بالآخر لكن كان الأمر كذا فيثبت الشرطية فلك أن تمنع هذه المقدمة الواضعة مجرداً أو مستنداً

البدء بالمحملة (قوله وللمعارض) الصائر معللاً (قوله أن يثبت هذه الملازمة) أي الآتية شروع فيما يتحقق به الانقلاب الثاني * وكتب أيضاً وكذا له أن يبطل السند بذلك (قوله بأن الابتداء) هذا عين المقدمة الواضعة الآتية فيلغى تركه (قوله فكلما) مقدمة شرطية مركبة من حملية ومتصلة هي الملازمة الممنوعة (قوله كان الأمر هكذا) أي كلما كان الابتداء بشيء واحد فقط (قوله لكن كان) مقدمة واضحة (قوله فلك) أيها الممثل بعد إثبات المعارض الملازمة

تقض المقدمة الممنوعة بأن كانت سالبة كلية يتجه أنه لا تتم الملازمة وإن كانت أعم مطلقاً بأن كانت مهمله يتجه أنه ليس بنافع للسائل فالأولى تركه هذا * وأنه يمكن للمعارض أن يبطل هذا السند على الشق الثاني لأنه أعم من وجه من عين المقدمة الممنوعة * ولم يتعرض له المصنف لقيام الاحتمال الأول فافهم (قوله وجوب شيء) من البدء بالبسملة وغيره * وليس المعنى بأن وجوب البدء بشيء وإلا لم تتم المقدمة الرافعة المطوية في التنوير (قوله بأن الابتداء) إهارة إلى المقدمة الواضعة الآتية بادر بها ليتمكن في ذهن الخصم فالأولى ترك قوله الآتية لكن الأمر الخ لا هذه لأن الحاجة عند الآتية ولأنه حيثئذ يكون أنسب بدليل المعارض المار (قوله لا يكون إلا بشيء) فامتنال أحد الأمرين

بأنه انما يكون الأمر كذا اذا حمل الابتداء في كلا الحديثين على
الابتداء الحقيقي وأن الباء للمصاحبة وليكن المراد

المنوعة (قوله بأنه انما يكون) تعيين لفظ المقدمة الواضحة (قوله
الامر كذا) أى انما يكون الابتداء بشئ واحد فقط (قوله اذا حمل)
أى الابتداء الغير الممتد (قوله الحقيقي) وهو ما يكون بالنسبة الى
جميع ما عداه (قوله وان الباء) الاولى وكان الباء (قوله للمصاحبة)
لم يقل لمجرد الصلة أو للتعدي لاقضاء الباء حيث كونه مدخوله جزءا
أول من المبدأ فيفيد اختصاص التسمية والتحميد بما يكون من جنس
اللفظ والكتابة بل من جنس الاول لان المأمور به هو التلفظ بالحمد
سواء كان مع الكتابة أولا كما صرح به عبد الحكيم مع أن المقصود
من الحديثين بدء كل امر ذى بال بهما وان لم يكن من ذلك الجنس
كالخطاطة والحياكة بخلاف ما اذا كان للمصاحبة فانه لا يقتضى ذلك الا
ان ذلك الامر اذا بدى بمصاحبة أحدهما فات بدؤه بمصاحبة الآخر
لاقتضاء المصاحبة اتحاد الزمان (قوله وليكن) الاولى الفاء بدل الواو
(قوله وليكن) كل من الشقوق الثلاثة سند أخص للانفصال الجمعى

لا يجامع امتثال الآخر فيكون المأمور بهما متنافيين بالذات والأمران
متنافيين بواسطتهما (قوله على الابتداء الحقيقي) هو ما يكون بالنسبة
الى جميع ما عداه والاضافى ما يكون بالنسبة الى بعضه فلا يرد أن كون
الابتداء بالبسملة حقيقيا غير مطابق للواقع إذ هو لاول أجزائها فقط
لانه بالمعنى المذكور لا ينافى تقدم بعض أجزائها على بعض قاله عبد الحكيم
(قوله وان الباء للمصاحبة) الاولى والباء على المصاحبة (قوله وليكن)
الاخصر الشامل للاحتالات الست الصحيحة أن يسقط قوله المراد بمافى

مما في حديث الحمدلة الابتداء الاضافي أو المراد مما في الحديثين
الابتداء العرفي الممتد الى المقصود أو الباء للاستعانة وتجوز
الاستعانة بأشياء متعددة كما قيل

بينه وبين الممنوع (قوله حديث الحمدلة) أو في الحديثين (قوله
الاضافي) الممتد الى الجزء الأخير (قوله بما) أى من ابتداء (قوله
في الحديثين) أو في حديث الحمدلة فقط ففي كلامه احتباك (قوله
للاستعانة) في الحديثين والابتداء في كليهما محمول على الحقيقي وحينئذ
لا يصح كون مدخول الباء جزءا من المبدأ إذ لا يصح الاستعانة بجزء
الشيء (قوله بأشياء) في البدء بامر ذى بال بخلاف مصاحبة أشياء

الحديثين * وحمل كلامه على الاحتباك بحذف أو حديث الحمدلة بعده
وحذف أو في الحديثين معا بعد قوله مما في حديث الحمدلة من دفع بأنه
لم يسمع حذف العاطف مع المعطوف بأو وأن ابتداء البسمة على الشق
الاول أهم من أن يكون حقيقيا أو اضافيا أو عرفيا فيلغو تقدير أو في
الحديثين واعتبار قيد فقط تكلف بلا حاجة (قوله أو الباء للاستعانة) لم
يقبل أو للملاسة لتوقعها على جعل الحمد جزءا من المبدوء به * وحمل
الملاسة على ما يعم ذكر الشيء قبل الامر المبدوء به بلا توسط زمان بينهما
وإلا اتجه أن التلبس بهما لا يتصور إلا بذكرها وذكرها معا محال فعند
التلبس بأحدهما لا يكون متلبسا بالآخر وهو تكلف * ولانه رجح
الاستعانة بأنها تدل على أن الفعل بدون اسم الله كالفعل بخلاف الملاسة
(قوله الاستعانة الخ) لكن لا يجوز جعل شيء من البسمة والحمدلة جزء
المبدوء به لامتناع الاستعانة في الشيء بجزئه * ولا بأس بالتزامه
على ما قاله عبد الحكيم (قوله بأشياء) أى بمجموعها لا بكل منها بطريق

فيندفع التعارض بين الحديثين وان تنقض دليل المعارضة بأن
تقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق
الابتداء بالتحديد وكل دليل شأنه هذا فاسد فدليلك هذا فاسد *
وان تعارضه بما تقدم من الدليل المنتقل اليه ولكن للسائل أن

متعددة (قوله وان تنقض) بقسم من النقض أعنى استلزام الفساد
(قوله هذا الدليل) صغرى (قوله مستلزم) أى دليل (قوله وكل دليل)
كبرى (قوله ولكن للسائل) بعد نصرته المعلن دليله يرد مناصب السائل

الاستقلال (قوله فيندفع التعارض) أى عدم امكان امتناهما لالتناقض
بينهما لأنه غير معقول هنا (قوله بأن تقول) أى أو تقول هذا الدليل
جار في قراءة شئ من القرآن مع أنه ليس بواجب التصدير بالبسملة
لثبوت التصدير بالاستعاذة بالنص فقوله بأن بمعنى كأن * فلا يرد أنه
تعريف الأعم بالأخص * ودفعه بتخصيص النقض هنا بقسم منه وهو
استلزام الفساد وتعميمه سابقا منه ومن التخلف لا يخلو عن تحكم * ثم
الأولى أن يقول وان تنقض المعارضة حتى لا يحتاج الى التجوز باطلاق
اسم المقيد على المطلق (قوله وان تعارضه) أقول دفع المعارضة بالمعارضة
غير مفيد لان الدليل الواحد يعارض أدلة إذ لا ترجيح بكثرة الاجزاء
والادلة فالاولى الاقتصار في دفعها على المنع والنقض * الا أن يقال ان
معارضة المعارضة وان كانت مساوية في القوة للدليل الاول للمعلل بناء
على الشرط المار بمقتضى قياس المساواة الا أن لها فائدة هي أنها تقابل
المعارضة فيتساقطان ويبقى الدليل الاول بلا معارض تأمل (قوله ولكن
للسائل) أى كالممنع التقريب للدليل المنتقل اليه قبل التحرير بتبيين المراد
من الاكبر ومنع الكبرى بعده * ولك اثبات الكبرى بتحرير الحد
الاولى * ابن القره داغي مد ظله العالى

يعود الى دليلك الاول ويقول ان أردت وجوب التصدير في
الكبرى مطلق وجوب التصدير فالكبرى مسلمة والتقريب
ممنوع وان أردت وجوب التصدير في الكتابة فالكبرى ممنوعة
اذ يجوز الابتداء بالتكلم من غير كتابة في صدر الكتاب اذ لا يدل
الحديث على وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق الابتداء
بالحمد ﴿ فصل ﴾ ان كنت معرفا فاعلم

(قوله الى دليلك) بمنع التقريب تارة والكبرى أخرى (قوله
وجوب التصدير في الخ) أى في التلفظ مع الكتابة لان المأمور به على ما
صرح به عبد الحكيم هو التلفظ وإن كان مع الكتابة (قوله اذ يجوز)
سند مساوي (قوله اذ لا يدل) تنوير للسند (قوله كتابته) اذ ليس
الباء لجرد الصلة أو للتعدي لما مر تبصر (قوله ان كنت) أيها القائل

(قوله ويقول) أى يردد بين منع الكبرى والتقريب ويقول الخ وهذا
الطريق مخصوص بما إذا كان للكبرى احتمالان فان كان لها احتمال ثالث
وهو مما لا ينتج عليه المنع فلم يلحق جواب منعى السائل باختياره (قوله
التصدير) أى الواقع محمولا في الخ (قوله مطلق) أى ولو بالتكلم (قوله
والتقريب ممنوع) لان اللازم من الدليل أعم مطلقا من المطلوب . وكان
مذهب هذا المانع للتقريب مرة وللکبرى أخرى هو مختار المصنف ولذا
ترك الحمد في بدء رسالته لا لان البسملة متضمنة له لما سبق من قوله
وليس بشيء ويؤيده سكوت المصنف عن الجواب باثبات المقدمة الممنوعة
في الشق الاول وابطال السند المساوي في الثاني (قوله مطلق الابتداء)

أن التعريف تصوير محض في الذهن فلا يتعلق به منع ولا معارضة

بكلام (قوله أن التعريف) سواء كان لفظياً أو معنوياً والمعنوى حقيقياً أو اسمياً وكل منهما حداً أو رسماً (قوله تصوير) أما فيما عدا اللفظي فبالاتفاق وأما في اللفظي فعلى الاختلاف حيث ذهب التفنازي إلى أنه من المطالب التصورية والسيد إلى أنه من المطالب التصديقية (قوله به) أي بثبوت التعريف للمعرف وثبوت بعض أجزائه لا آخر ففي ضمير به استخدام إن كان التعريف كالتصوير بالمعنى المصدري تأمل (قوله ولا معارضة) أي ولا نقض

أي سواء كان بالكناية والتلفظ أو بالتلفظ فقط (قوله أن التعريف) أي المعنوى حداً أو رسماً حقيقياً أو اسمياً ومثله التعريف اللفظي عند المحقق التفنازي وقال السيد قدس سره هو من المطالب التصديقية فعلى هذا يكون كالمدعى الغير المدلل فينتقل به المنع كان يقال لا نسلم أنه موضوع له مستنداً بالنقل أو الاستعمال وكذا النقض والمعارضة (قوله تصوير محض) فلا يشمل التعريف على الحكم حقيقة * وقد يقال ينافية تعريفه بما يقال على الشيء لاقادة تصوره إلا أن يراد بقوله ما يقال مامن شأنه أن يحمل أو ما يحمل بحسب الظاهر (قوله فلا يتعلق به) أي بالمعرف فالضمير عائد إلى التعريف وهو بمعنى المعارف لا بالمعنى المصدري وبه يشعر قوله الآتي لصحته فعلى هذا المراد بالتصوير آله مجازاً ليصح الحمد هذا * وكما لا يتعلق المنع ونحوه بالمعرف لا يتعلق بثبوت المعارف بالفتح لعدم اشتراكه على الحكم حقيقة (قوله منع) أي ولا نقض وقوله الآتي فللسائل أن يبطله أي وأن يمنعه ويعارضه في كلامه اختصاراً (قوله ولا معارضة) أي بالمعنى المار * وأما بمعنى معارضة التعريف

الا أنه يشترط لصحته شرائط منها المساواة للمعرف ومنها الجلاء
والوضوح منه فللسائل أن يبطله

(قوله شرائط) فيتحقق باعتبار تلك الشرائط قضايا ضمنية (قوله
أن يبطله) أي يبطل التعريف باعتبار تلك القضايا الضمنية (قوله أن يبطله)
وكذا له أن ينعمه باعتبار تلك القضايا مستنداً بتحقق فرد لم يصدق عليه
التعريف أو المعرف أو يمارضه باعتبارها أيضاً وكأنه انما لم يتعرض
لدينك لجريان عادة المعترضين على التعريف بالابطال دون دينك (قوله
أن يبطله) هذا الابطال نقض شبيهى - إلا أنه لم يقل ان ينقضه حذرا
عن استعمال المجاز وإن ارتكبه في قوله الآتى وأن ناقض الخ (قوله
أن يبطله) اما بجريان واحد من المعرف والتعريف في مادة مع تخلف

لجائز كما في شرح المواقف فان ادعى كون كل منهما حداً تاماً أو مباني
تعارضاً دعيماً لعدم تعدد الحد التام لشيء واحد وعدم كون المتباينين
تعريفاً له وإلا لم يتعارضاً في بعض الصور (قوله إلا أنه) أي إلا أنه يدعى
فيه دواوى ضمنية باعتبار شرائط صحته فيتوجه وظائف السائل في مقابلة
المدعى الغير المدلل (قوله لصحته) مشعر بأنه لا يتجه البحث على التعريف
باعتبار شرائط حسنه كعدم اشتغاله على الالفاظ الغريبة أو المستدركة
التي لا يفيد جماعاً ولا منعاً ولا توضيحاً وكوافقة العبارة العربية لقوانين
العلوم العربية وهو ممنوع كيف وهذه دواوى ضمنية كصحته فلتكن
مثلاً في توجه البحث إليها (قوله شرائط) الاولى أمور بل الأخصر
الاولى إلا أن لصحته شرائط (قوله المساواة) أي في الصديق فلا ينافيه
قوله الآتى الجلاء والوضوح (قوله أن يبطله) أي ينقضه نقضاً شبيهاً
بجريان المعرف في فرد منع تخلف التعريف عنه أو بالعكس . ويمكن جعله
منعاً مجازياً للقضية المستفادة من المساواة وتحقق ذلك الفرد سنداً

بأنه غير جامع لأفراد المعرفة أو غير مانع من اغياريه وكل تعريف شأنه هذا باطل أو مستلزم للدور أو التسلسل أو بأنه مساو للمعرف

الآخر عنها واما باستلزام الفساد (قوله بأنه غير جامع) صغرى ورفع للإيجاب الكلى وكذا قوله عن اغياريه الخ ثم ان هذا القول مع قوله أو غير مانع نظير ما يأتى فى ابطال التقسيم مثبت بقياس من الشكل الثالث تقريره ان فردا كذا من أفراد المعرفة وهو خارج عن التعريف أو خارج من المعرفة وهو داخل فى التعريف فان منع صفراء فالاستناد بتحرير المعرفة أو كبراء فالاستناد بتحرير جزء من أجزاء التعريف (قوله وكل تعريف) كبرى والأحسن تأخير هذه الكبرى عن قوله الآتى وهكذا (قوله أو مستلزم) هذا ابطال للقضية

أو معارضة تقديرية لها (قوله بأنه) أى بقياس من الشكل الاول هو أنه الخ * ويمكن ابطاله بقياس استثنائى كان يقال كلما لم يكن جامعا لأفراد المعرفة كان باطلا لكنه غير جامع (قوله غير جامع) رفع للإيجاب الكلى متحقق فى ضمن السلب الجزئى نظرا الى التعريف بالاختصاص وفى ضمن السلب الكلى نظرا الى التعريف بالمباين وكذا قوله غير مانع * والمراد من رفعه هو الرفع بالقوة لا بالفعل فلا يتجه أنه يقتضى كون صغرى الشكل الاول سالبة (قوله أو غير مانع) لمنع الخلو لاجتماعهما فى التعريف الاعم من وجه والمباين (قوله مستلزم) هذا ابطال للقضية المستفادة من اشتراط كون التعريف معلوما قبل المعرفة لا المستفادة من اشتراط الجلاء لانه يتنافى ما فى البرهان للمصنف من جعل التعريف المشتمل على الدور محترزا عنه باشتراط معلومية التعريف قبله لا باشتراط كونه أجلى لكن ما ذكره فيه محل تأمل للاستغناء باشتراط أحدهما عن الآخر فاللائق الاكتفاء باشتراط أحدهما كالجمهور تأمل (قوله أو بأنه)

في المعرفة والجهالة وهكذا. وأن ناقض التعريف مستدل وموجه مانع فلك أن تمنع عدم الجمع أو المنع أو بطلان التعريف الغير

المستفادة من اشتراط الحلاء اعني ان هذا التعريف ليس باخفى من المعروف فان التعريف اذا كان مستلزما للدور كتعريف الملكات باعدامها كان اخفى من المعروف حيث يعرف الثانية بالاولى دون العكس (قوله وان ناقض التعريف) كناقض الدليل والمدعى الغير المدلل بالجريان أو استلزام الفساد (قوله مانع) الاشتمل سائل أو هو من المنع بالمعنى الأعم (قوله أن تمنع) منع الصغرى (قوله أن تمنع) أيها المعروف الصائر مانعا (قوله أو المنع) مجردا أو مستندا بتحرير المعروف أو التعريف في الشقين (قوله أو بطلان) منع الكبرى

أو بأنه مشتمل على لفظ مشترك أو مجاز بلا قرينة تأمل (قوله وأن ناقض التعريف لم معطوف على قوله أن التعريف فلو قال وان ناقضه لكفى إلا أنه أقام المظهر مقام المضمحل لطول الفصل هذا * وان الاستدلال مأخوذ في مفهوم النقض ففي حمل المستدل على الناقض مسامحة * ولو عبر عنه بالمعترض لكان أحسن وأن معنى كونه مستدلا أن الاعتراض على التعريف ليس إلا بدعوى بطلانه واقامة الدليل عليه (قوله موجه) هل للموجه في مقابلة نقض التعريف النقض الاجمالي الحقيقي والمعارضة التحقيقية أم لا. كل محتمل * وظاهر قوله نانع يعرف بالثاني ولذا لم يقل سائل * ويحتمل أن يراد به المعنى الأعم وكأنه عدل عن السائل ليشارك قوله وان ناقض الخ في التجوز (قوله أن تمنع) أي الصغرى مجردا أو مستندا بتحرير المعروف أو أجزاء التعريف مع قرينة تدل على المراد أو تحرير مادة النقض وهل يجوز الجواب بتغيير أجزائه كلا أو بعضا * الظاهر نعم قياسا على ما مر في الدليل (قوله أو بطلان) منع للفساد الملحوظ في الصغرى فانها

الجامع أو الغير المانع بناء على أن المساواة ليست بشرط عند المتقدمين . وأن تمنع استلزام الدور أو التسلسل أو بطلانها بناء على أن الدور المعى والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين

لكنه انما يتجه لولم يقيد الناقض البطلان في الكبرى بقوله عند المتأخرين والا فلا مجال لمنعها * وكأني في قوله بناء الخ اشارة الى هذا لا انه سند (قوله بناء) سند مساو (قوله بناء) أى مجردا أو بناء الخ (قوله أو بطلانها) اما منع للقضية الحكمة ان أراد الناقض بالدور والتسلسل المحالين أو لا الكبرى ان أراد بهما المطلق وان سبق في النقض الحقيقي انه لا مجال لمنع الكبرى * وبالجملة ان ذلك منع للصغرى تارة وللکبرى أخرى (قوله وان تمنع المساواة) منع للصغرى (قوله بناء)

في قوة أنه مستلزم لقصد عدم الجمع مثلا ومنع للصغرى تارة وللکبرى أخرى * تقريره ان أردت بالصغرى ما ذكره في ممنوعة وإلا فالکبرى ممنوعة وكذا قوله الا سي أو بطلانها الخ * ولا ينافيه قوله المار ولا مجال الخ لجواز حمله على منع الكبرى على وجه التعمين لا الترديد * وقد مر منا توجيه آخر فتذكر (قوله بناء) أى مستقندا بأن المساوات الخ أو بأن التعريف لفظي فيجوز كونه أخص أو أعم لكن انما يصبح السندان اذا لم يكن التعريف مبينا فكل منهما سند أخص (قوله ليست بشرط) أى إذا لم يكن التعريف حادا أو ربما تاما فان المساواة شرط عند المتقدمين في المعرف التام دون الناقص حداً كان أو ربما كما في شرح المواقف (قوله على ان الدور الخ) أى على أن الدور اللازم من التعريف معى والتسلسل اللازم منه في الامور الاعتبارية وهما جائزان (قوله ليسا بمحالين) قضية جواز أخذ أحد المتضايقين في تعريف الآخر لان المحذور

وان تمتنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على أن الخفاء والوضوح
 مما يختلف بحسب الأذهان كأن يقول السائل تعريف كل
 من المنع والنقض والمعارضة فاسد لأن تعريف المنع غير
 صادق على منع المدعى الغير المدلل وتعريف النقص غير
 صادق على نقضه وكذا تعريف المعارضة غير صادق على المعارضة

مجردا أو الخ (قوله على أن الخفاء الخ) سند مساو وكان المناسب لما
 سبق أن يقول أو بطلانها بناء على الخ (قوله كان يقول) مثال للابطال
 بأنه غير جامع وللجواب عنه بمنع عدم الجمع مستنداً بتحرير المعرفة
 بالفتح (قوله لأن تعريف المنع) هذا الى قوله من أفراد معرفاتها
 اشارة الى صغرى دليل الناقض أعني تعريف كل من تلك الأمور غير
 جامع لأفراد المعرفة (قوله غير صادق) كبرى الشكل الثالث * وقوله

اللازم منه دور مبي وهو جائز مع أنه ممتنع * إلا أن يقال امتناعه ليس
 لذلك بل لعدم العلم بالتعريف قبل المعرفة (قوله تمتنع) منع الصغرى
 (قوله بناء على الخ) لم يقل أو بطلانها بناء الى آخره مع أنه المناسب لما
 سبق لعدم صلاحية اختلافهما لكونه مبنى عليه لمنع البطلان * ثم
 الاولى حذف الخفاء لأن المقصود اثبات الوضوح إذ هو المشروط (قوله
 مما يختلف) أي فيجوز أن يكون واضحا عند شخص خفيا عند آخر
 (قوله تعريف كل الخ) الظاهر أن هذا دعوى وقوله لأن تعريف الى
 قوله معرفاتها صغرى دليلها وقوله وكل تعريف الخ كبراه هذا * ولولا
 غير جامع بدل فاسد لكان أولى لانه حينئذ يكون صغرى دليل الصغرى
 وكبراه ما أشار اليه بقوله لأن تعريف الخ فيكون في كلامه إيماء الى أن
 صغرى دليل النقص لعدم الجمع مثبت بقياس من الشكل الثالث أعني أن

التقديرية مع أن كلا منها من أفراد معرفاتها وكل تعريف هذا شأنه
 فاسد * فتمنع كون كل منها من أفراد المعرفة مجرداً أو مستنداً بأن
 إطلاق المنع والنقض والمعارضة عليها مجاز كما عرفت والتعريفات
 للمعاني الحقيقية * واعلم أن التعريف والتقسيم

الآتي مع أن كلا منها صفراء (قوله وكل تعريف) كبرى (قوله فتمنع)
 أيها المعرفة الصائر مانعا. منع للصغرى باعتبار قيد المحمول تأمل (قوله
 كون كل) منع للصغرى الشكل الثالث في الاصل موجب لمنع صغرى
 دليل النقص (قوله بأن إطلاق) أي بتحرير المعرفة وهو أن إطلاق
 المنع الخ (قوله الحقيقية) أي المراد بالمنع والنقض والمعارضة ماهو
 بالمعنى الحقيقي لا ما يشمل المجازي (قوله والتقسيم) بقسميه الآتين
 أعني الحقيقي والاعتباري (قوله لا ينقضان) نقضاً شبيهاً أو اجمالاً

فرداً كذا من أفراد المعرفة وهو خارج عن التعريف يفتج بعض ماهو
 من أفراد خارج عن التعريف فعلى الاول قوله الآتي فتمنع كون الخ
 منع الصغرى باعتبار قيد المحمول وعلى الثاني منع صغرى دليلها باعتبار
 نفسها مستنداً بتحرير المعرفة بالفتح (قوله مع أن الخ) الاولى مع أنها
 من أفرادها ليكون على التوزيع ولا يحتاج الى التحل في اضافة معرفاتها
 على أنه يوم كون كل من الثلاثة من أفراد المنع والنقض والمعارضة (قوله
 بأن إطلاق المنع) هذا حقيقة جواب بتحرير المعرفة * جعله سنداً
 ليكون المعرفة معترضا على دليل الناقض صريحاً فانه لو جعل وظيفة
 مسوقة لم يكن كذلك وان رجع اليهما لا (قوله والتعريفات) أي ويراد
 بالمعرفات المعاني الحقيقية (قوله أن التعريف) أي ولو حداً تاماً كما هو
 المتبادر * وفيه مخالفة لما في البرهان من ابطاله بالقرء المجوز

الاستقرائي لا ينقضان إلا بفرد محقق في نفس الامر * وأما
الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية في التعريفات كان يقال

(قوله لا ينقضان) بخلاف التقسيم العقلي بقسميه الحقيقي والاعتباري
فانه ينتقض بقسم مجوز الوجود كقسم محقق الوجود كما سيأتي (قوله
إلا بفرد) اضافي تأمل (قوله وأما الابحاث) من المنع المجازي والنقض
الشبهى والمعارضة التقديرية * وكأنه للإشارة الى الانواع الثلاثة أتي
بصيغة الجمع (قوله الضمنية) أى المأخوذة باعتبار حمل بعض المعقولات
الثانية على للتعريفات وأجزائها (قوله فى التعريفات) الغير المستفادة من
الشرائط (قوله أو أنه جنس) ودفع ذلك سهل فى المفهومات الاصطلاحية

(قوله الاستقرائى) بخلاف التقسيم العقلي فانه ينتقض بقسم مجوز أيضا
(قوله لا ينقضان) أى باعتبار شرائط صحتها فلا يرد أن كلامه يفيد نقض
التعريف بفرد محقق فينا فى ما سبق من أنه لا يتعلق بنفس التعريف منع
ولا نقض ولا معارضة * لا يقال المذكور سابقا ليس عدم تعلق النقض
بل الباقين * لانا نقول ترك التصريح به بقرينة المثال لأنه نقض شبهى
كترك مناهلها بقرينة التصريح بهما كما مر (قوله إلا بفرد) كان الحصر متوجه
الى القيد أى لا ينقضان بفرد إلا بمحقق فلا حاجة الى جعل الفرد اضافيا
حتى لا يرد أن النقض قد يكون باستلزام الدور أو التسلسل (قوله وأما
الابحاث) دفع لما يقال يجب على المصنف أن يذكر هذه الابحاث كما ذكر
الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية المستفادة من الشرائط * وحاصله
أنها داخلة فيما مر فى فصل الدعوى من الابحاث المتعلقة بالدعى الغير
المؤكد فلا حاجة الى ذكرها بخلاف ما يتعلق بالدعاوى المستفادة من
الشرائط فان لها احكاما تخصها (قوله فى التعريفات) أى فى حمل شىء على
التعريف فانه اذا قيل هذا التعريف حد تام فقد تضمن دعوى ان جزءه

لا نسلم أنه فصل أو أنه جنس وهكذا فداخلة فيما سبق
 ﴿فصل﴾ ان كنت

صعب جداً في الحقائق الخارجية والأشياء الاعتبارية الكائنة بحسب
 نفس الامر (قوله وهكذا) أى أو أنه حد أو أنه خاصة لازمة (قوله
 فداخلة) كأنه لم يكن في الإبطال باعتبار الشرائط بدخوله فيما سبق
 مع كونه بمنحاً واداً على المدعى الغير المدلل الضمى أيضاً بل ذكره مع
 طريق دفعه تفصيلاً وأوضحه بذكر المثال لكثرة وقوعه وقلة ماعداه
 من الابحاث (قوله فيما سبق) أى في الابحاث الواردة على المدعى الغير
 المدلل فذكره ذكر لها (قوله ان كنت) أقول كما أن التعريف تصوير
 محض لا يتعلق به مأمراً إلا باعتبار شرائط صحته كذلك كل من التقسيم
 والتوضيح بالمثال تصوير محض * ومن ثم قال المصنف في برهانه ومن
 قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم * وقال عبد الحكيم في
 حواشى حواشى الضيائية إن تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوى
 فلا يتعلق بهما ما ذكر إلا باعتبار شروط صحتهما فالأولى تعرض المصنف
 لذلك كله * وما شاع من أن المناقشة ليست من دأب المحصلين فغير ملتفت

الاعم جنس قريب والمساوى فصل قريب وهكذا (قوله أو أنه جنس)
 وجوابه ببيان أنه جنس أو فصل وهو صعب في التعريف الحقيقي والمفهومات
 الاصطلاحية ان لم يعلم ما اعتبره المصطلح الاول لاشتباه الجنس بالعرض
 العام والفصل بالخاصة بخلاف ما إذا علم ما اعتبره فاطلاق القول بأن دفع
 ذلك سهل في المفهومات الاصطلاحية ليس على ما ينبغي * فان قيل هو
 سهل في التعريف الحقيقي لقول المناطقة بأن نوماً إذا كان له خواص
 مترتبة فاقدمها يعتبر ذاتياً * قلنا لا يلزم من اعتباره كذلك كونه ذاتياً في

قالما فتقسيمك إما عقلي وهو الذى يحكم العقل بمجرد تصور
أقسامه بأحصار المقسم فيها

اليه حيث لم يتركوا الدخل فيما فيه دخل ولا الدفع بقدر الامكان (قوله
قالما) للكل الى الجزئيات الاضافية أو الكل الى الأجزاء كتقسيم الجسم
المركب الى العناصر الاربعة (قوله يحكم العقل) أى تكون القضية
المأخوذة من المقسم والانحصار فى الأقسام من الأوليات لكن قد
تكون خفية خلفاء تصور الأقسام ولذا تقبل المنع وينبى عليها ببيان
وجه الانحصار (قوله تصور أقسامه) يعنى يكون بين الأقسام انفصال

الواقع * نعم ربما يحصل الظن به لكن المطلوب هو اليقين (قوله قالما)
أى للكل الى جزئياته الاضافية كما هو المتبادر أولا وللكل الى الاجزاء
وهو تحليل الكل الى أجزائه الخارجية أو الذهنية * والفرق بينهما أنه
لا يجوز فيه ذكر أداة الاتصال ولا حمل المقسم على كل قسم منه من
حيث أنه جزؤه بخلاف تقسيم الكل هذا * ولو قال مقسما لكان أوفق
وأولى (قوله فتقسيمك) التقسيم من قبيل الرسم الناقص كما صرح
به فى البرهان فأفراده بالذكر لأحكام تخصه (قوم اما عقلي) اشارة الى
أن الكلام فى تقسيم الكل الى جزئياته لأن التقسيم العقلي لا يكون إلا
فيه بخلاف الاستقراء فإنه يكون فيه وفى تقسيم الكل الى أجزائه
كتقسيم الجسم المركب الى العناصر الاربعة * وخص الكلام به لامكان
ارجاع الثانى اليه بأن يراد ما يتضمنه الكل فان أجزاء الكل جزئيات
لما يتضمنه على ما قاله السيد قدس سره (قوله بمجرد تصور) أى المجرد
عن ملاحظة الاستقراء ونحوه لاعن ملاحظة الانحصار فلا يرد أنه يلزم
كون الانحصار لازما بينا بالمعنى الاخص لتصوره وليس كذلك

كتقسيم المفهوم الى الوجود والمعدوم وتقسيم العدد الى الزوج والفرد * وإما تقسيم استقرائي وهو الذي ليس كذلك كتقسيم السند الى الاقسام الأربعة المتقدمة فان العقل يجوز أن يكون السند مبينا

حقيقى أو منع خلو (قوله ليس كذلك) إن اكتفى في هذا التعريف بذلك فهذا التقسيم عقلى وإن زيد فيه الاحتياج الى تتبع فاستقرائى حاصر. إن قيل بأن القطعى مجرد احتمال وأن الجعلى من الاستقرائى. وغير حاصر إن لم يقل بذلك فتأمل (قوله مبينا) وكذا يجوز كونه عيناتأمل

(قوله كتقسيم المفهوم) في هذا المثال رد على من زعم أن الوجود ليس موجوداً وإلا لزم التسلسل ولا معدوما وإلا لزم اتصافه بنقيضه (قوله وتقسيم العدد) ذكر هذا المثال تنبيها على أن الانحصار قد يكون محل الوفاق كما هنا وقد لا كما في المثال الاول (قوله وإما تقسيم استقرائى) حصر التقسيم فيهما موافق لما رجحه عبد الحكيم في حواشى التحرير فانه قسمه اليهما ثم قال ومنهم من قسم القسم الثانى الى ما يحزم العقل بالدليل الدال على امتناع قسم آخر أو التنبيه عليه ومما قطعنا الى ما سواه قسما استقرائيا * والحصص الجعلى استقرائى فى الحقيقة إلا أن لجعل الجاعل مدخلا فيه انتهى لكنه ربع القسمة فى حواشى القوائد الضيائية وعد الجعلى قسما مستقلا وعرفه بما كان الجزم بالانحصار حاصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرهما القاسم (قوله وهو الذى) لم يقل واحتيج الى التبع والاستقراء ليدخل التقسيم القطعى والجعلى فى الاستقرائى (قوله يجوز) يتجه أنه ينافى كون السند لتقوية المنع لان المباين مضر بالسائل * ويجاب بأن المعتبر فيه هو التقوية بحسب زعمه لا بحسب الواقع وإلا لم يجوز الاعم مطلقا أو من وجه

أيضاً لكن لم يوجد ذلك كما قيل * وكل منهما إما حقيقي وهو الذي لم يتصادق أقسامه في شيء واحد ولو باعتبارات وحيثيات مختلفة

(قوله كما قيل) فأنه مير أبو الفتح في حواشيه (قوله وكل منهما) أي من العقلي والاستقرائي (قوله وهو الذي الخ) ويعرف هذا القسم أيضاً بضم قيود متباينة إلى مفهوم كلي يحصل بالانضمام كل قيد قسم كما يعرف القسم الآخر بضم قيود متخالفة إلى ذلك ليحصل بالانضمام كل قيد قسم يخالف (قوله أقسامه) أي شيء من قسمي أقسامه إن كان له ثلاثة أقسام أو قسمان إن لم يكن له إلا قسمان (قوله أقسامه) إن لم يحمل شيء منها على الأخير باعتبار شيء واحد (قوله مختلفة) وأما المتصادق الاقسام ففاسد كما إذا كان بين قسمين منها عموم مطلق أو من وجه ثم إن فساده في الواقع لا يتنافى بتجوز العقل إياه فلا يكون تقسيم

(قوله لكن لم يوجد) قد يقال العلم بعدم وجود المبين متوقف على تتبع جميع الجزئيات وهو محال فاللائق نفي العلم بالوجود لأن نفي الوجود (قوله وكل منهما) لم يقل وهو إما الخ لئلا يتوهم عود التفسير إلى التقسيم الاستقرائي ولا أيضاً إما الخ للتنصيص على جريان هذا التقسيم في كل من العقلي والاستقرائي (قوله أما حقيقي) هذا تقسيم عقلي * إذ المتصادق الاقسام باعتبار واحد فاسد وهو يتنافى في تجوز العقل إياه إذ المراد بالقسم المجوز هو للغير الفاسد * وإلا لما صح جعل تقسيم الكلمة إلى الاقسام الثلاثة حين عدم زيادة القيد الآخر عقلياً لجواز أن يوجد قسم لم يثبت له الدلالة على المعنى لكنه فاسد لا اعتبارها في التقسيم فتأمل (قوله لم يتصادق) لحصوله من ضم قيود متباينة إلى القسم هذا والمراد بالصدق هنا هو التحقق ولهذا عدى بكلمة في * وما يقال إن النسبة بين الاقسام من النسب بين المفردات وهي معتبرة بحسب

مثاله من العقلي ما تقدم ومن الاستقرائي تقسيم العنصر الى الاقسام
الأربعة * وإما تقسيم اعتباري وهو التقسيم للتصادق الاقسام
باعتبارات مختلفة مثاله من العقلي تقسيم الكلمة الى الأقسام
الثلاثة ان اكتفى في تعريف الحرف بما لا يدل على معنى مستقل في
نفسه. ومن الاستقرائي تقسيمها اليها إن زيد في تعريفها كونها آلة

التقسيم الى الحقيقي والاعتباري عقليا فتأمل (قوله بما لا يدل الخ)
النفي متوجه الى قيد الاستقلال فكأنه قال بما يدل على معنى غير مستقل

الصدق بمعنى الحمل فالمراد به الحمل وكلة في الاعتبار المدخول ففيه أن
هذه القاعدة أغلبية ولذا قال بعضهم ان اللبس بين الدلالات الثلاث
المطابقة وأخوها بحسب الصدق والتحقيق مع أنه من المفردات ولو كان
بمعنى الحمل لكان الانسب أن يقول على شيء الخ (قوله أقسامه) كان
المراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يرد أنه يفهم منه أنه لو كان للمقسم ثلاثة
أقسام فأكثر وتصادق قسمان منها في شيء باعتبارات كان التقسيم حقيقيا
وهو فاسد * وما يقال من أن تلك الارادة مخصوصة بغير التعاريف غير
بين ولا مبين * وتأويله بأن المراد شيء من قسمي أقسامه أو قسمان بميد
(قوله من الاستقرائي) الاخير الاولي هنا وفيما يأتي ترك من (قوله
وإما تقسيم اعتباري) قد يعرف بضم قيود متخالفة في الجملة الى المقسم
لتحصيل أقسام متباينة مفهومها لا ما ضدقا (قوله باعتبارات) لا باعتبار
واحد كان يكون بين قسمين منها مساواة أو هموم مطلق أو من وجه
فانه فاسد (قوله على معنى مستقل) أي باعتبار نفسه أو مرادفه فلا
ينقض ما نية تعريف الحرف بالضائر المتصلة (قوله ان زيد) أي وكانت

لملاحظة الغير فان لفظ من يكون حرفاً واسماً باعتبار داليتين وكذا
لفظ على يكون حرفاً وفعلًا باعتبارهما

(قوله لملاحظة الغير) فانه إذا قيل الحرف ما لا يدل على معنى مستقل في
نفسه وكان آله لملاحظة الغير فالمقل يجوز أن يكون للكلمة قسم آخر
هو ما لا يدل على معنى مستقل في نفسه ولم يكن آله لملاحظة الغير إلا
أنه لم يوجد (قوله فان لفظ الخ) علة لكون تقسيم الكلمة الى الاقسام
الثلاثة اعتباريا على كل من التقديرين أعنى تقدير الاكتفاء والزيادة
(قوله واسما) أى اذا أول بهذا اللفظ أو كان بمعنى البعض كما قيل ان من
في قولهم ومن خصائص المنادى الترخيم بمعنى البعض واضافته كاضافة
حب زمانك (قوله حرفا وفعلًا) كما يكون اسماً إذا أول بهذا اللفظ أو
كان بمعنى الفوق غدت من عليه بعد ما تم ظمورها (قوله باعتبارهما) أى

هذه الزيادة تأسيساً كما هو الاصل لا تأسيداً لما قبله (قوله فان لفظ الخ)
أى فيكون تقسيم الكلمة الى الاسم وقسيمه على تقدير الاكتفاء
والزيادة اعتباريا (قوله واسما) أى وفعلًا من مان يعين الامر المخاطب
وقوله الآتى وفعلًا أى واسماً كما في غدت من عليه في كلامه احتباك
(قوله داليتين) أى الدلالة على المعنى الغير المستقل والدلالة على المعنى
المستقل * ولم يقل باعتبار الدلالة لعدمها مع أنه أنسب بقوله في تعريف
الحرف ما لا يدل الخ إشارة الى أن التنى في تعريفه متوجه الى قيد الاستقلال
فكانه قال ما دل على معنى غير مستقل فيتحقق الدلالة في الحرف * ومن
هذا يعلم أنه ليس المراد بالداليتين الدلالة وعدمها بطريقى التغليب كما في القسرين
(قوله حرفا وفعلًا) الاولى واسماً لان كلمة على الاسمية موافقة لمعنى الحرفية
في الكتابة والثلفظ وعلى الفعلية موافقة لها تلفظاً لا كتابةً فانها تسكتب

وكذا لفظ ينصر وكذا سائر الافعال فانها باعتبار كونها مؤولة
بهذا اللفظ تكون اسما في قولنا نصر فعل ماض فالتقسيم العقلي
يبطل بمجرد تجويز العقل قسما آخر دون الاستقرائي * والحقيق

نظرا الى التلغظ وإلا فيكتب بالالف اذا كان فعلا (قوله فالتقسيم العقلي)
تفريع من التعريفات السابقة للاقسام الاربعة للتقسيم (قوله العقلي)
حقيقيا أو اعتباريا (قوله يبطل) أى فيصير استقرائيا (قوله قسما آخر)
كبطلانه بتحقيق قسم آخر المفهوم بطريق الاولوية (قوله دون الاستقرائي)
هل يبطل الاستقرائي بعدم تجويز العقل اسما آخر. الظاهر نعم (قوله دون
الاستقرائي) وكل من العقلي والاستقرائي يبطل بشمول أقسامه بما
ليس من المقسم * وبهذا يتم التفريع الآتى إلا أنه لم يتعرض له هنا لعدم
تفرعه عما سبق (قوله دون الاستقرائي) وقد سبق أن الاستقرائي
يبطل بتحقيق قسم آخر أيضاً (قوله والحقيقى اسواء كان من العقلي أو

بالالف ولعله أشار به الى أن المدار هو الاتحاد اللفظى لا النقشى (قوله
وكذا لفظ ينصر) أى مثل ما ذكر فى تصادق القسمين فيه لفظ الخ * ثم
أنه لم يكتب بما سبق تنبيه على الاحتمالات الثلاث المتصورة حين تصادق
القسمين لكن الاخصر الاولى ترك قوله كذا بعد قوله ينصر وأنه يؤخذ
من أن تصادق القسمين كاف ليكون التقسيم اعتباريا فالمراد بالاقسام فى
تعريفه ما فوق الواحد (قوله كونها مؤولة) هذا التأويل جار فى جميع
أفراد الحرف أيضاً (قوله تكون اسما) أى وإلا لم يصح الاخبار عنه فى
قولنا الخ لان الاخبار عن الشيء من خواص الاسم (قوله فالتقسيم) اعلم
أنه يشترط فى التقسيم الحقيقى كون كل قسم أخص مطلقا من المقسم إذ
لو كان مباينا له لم كون قسم الشيء قبالة * ولو ساواه لم تقسيم الشيء

يبطل بالتصادق مطلقا والاعتبارى لا يبطل بالتصادق فى شىء

الاستقرائى (قوله مطلقا) أى باعتبارات أو باعتبار (قوله مطلقا) أى
فيكون اعتباريا ان كان التصادق باعتبارات (قوله والاعتبارى) أى
مطلقا من الاستقرائى والعقل (قوله بالتصادق) أى تصادق الاقسام
باعتبار شىء واحد

الى نفسه * ولو كان أهم من وجه أو مطلقا لم انقسم الشىء الى قسميه *
ويشترط فيه أيضا كون الاقسام متباينة * وأما فى الاعتبارى فيجوز
كون الاقسام متساوية بحسب الخارج ومتباينة بالاعتبار * وكذا
مساواة المقسم مع كل منها فى الخارج لكن بشرط كونه اخص مطلقا
من المقسم بحسب التعقل وان كل تقسيم متضمن لدعوى حصر المقسم
فى اقسامه ما لم يقتضى بما يفيد خلافه وهو ان كان عقليا اشترط فيه
عدم تجويز العقل قسما آخر أو استقرائيا اشترط فيه عدم وجدانه فى
الواقع فاذا اختلف شىء من ذلك بطل التقسيم * والى بعض ذلك اشار بقوله
فالتقسيم الخ (قوله والحقيقى) لو قال ويبطل الحقيقى بالتصادق مطلقا
والاعتبارى بالتصادق باعتبار واحد كما إذا الخ لكان اخصر واولى * ثم
ان كان بطلان الحقيقى بالتصادق باعتبار واحد خرج عن كونه تقسما وإلا
صار تقسما اعتباريا (قوله يبطل) أى فينقلب استقرائيا كما ينقلب الاستقرائى
حقيقيا إذا لم يجوز العقل قسما آخر لان المعبر فيه عدم الجزم بالانحصار
عقلا هذا * ويبطل كل منهما بتحقيق قسم آخر (قوله بالتصادق) أى
بتحقق احد القسمين مع الآخر فى شىء سواء كان تمام الافراد
لكليهما أو لاحدهما أو لم يكن فا ذكره صادق بما كان بينهما مساواة
أو عموم وخصوص مطلق أو من وجه . ويعبر عن الشق الثانى منها
بالتداخل ايضا (قوله بالتصادق) سواء كان بين بعض الاقسام أو بين

بالاعتبارات لكن يبطل أيضاً بالتصادق باعتبار واحد كما إذا
قسمنا الانسان الى ساكن اليد وإلى الكاتب وإلى متحرك اليد
فان القسمين الآخرين متصادقان

(قوله لكن يبطل) الظاهر أنه يبطل بعدم التصادق أيضا (قوله
أيضا) كالحقيقي (قوله متصادقان) وكذا الاولان اما لتساويهما
ان كان جهة الثاني منهما الامكان سواء كان جهة الاول الفعل أو
الامكان أو لكون الثاني أخص ان كان جهته الفعل . وجهة الأول
ما مر وكذا الاول والآخر أيضا لتساويهما فقط سواء اتفقا في جهتي
الفعل والامكان أو اختلفا (قوله متصادقان) صدقا كلياً من الجانبين

جميعهما (قوله يبطل ايضا) وكذا يبطل بعدم التصادق كما هو صريح
تعريف الاعتباري فيكون تقسيماً حقيقياً (قوله الى ساكن اليد)
مشعر بأن ساكن اليد وتاليه اقسام الانسان وعليه بناء ما سنذكره
من السبب بينها * ويتجه عليه ان القسم مركب من المقسم وقيد من
قيوده المقسمة فيكون اخص مطلقاً منه وهنا ليس كذلك * وما قيل
من ان القسم قد يكون اعم من وجه من المقسم فكلام ظاهري منشؤه
تسامحهم في بعض المواضع بوضع القيود المقسمة مقام الاقسام وهي
لا محالة تكون اعم من وجه من المقسم اما بحسب المفهوم فقط كما في
تقسيم الحيوان الى الناطق وغيره أو بحسب الصدق ايضا كما في مثال
المصنف * ولو صح ما ذكر لصح عدم اعتبار المقسم في الاقسام وتقسيم
الشيء الى نفسه وإلى غيره فيما إذا قيل الانسان اما ابيض أو اسود وكل
منهما اما انسان أو غيره واللازمان باطلان (قوله الآخرين) واما
الاولان فبينهما عموم وخصوص مطلق لانه ان اريد بساكن اليد ما ليس
بمتحركها بناء على ان التقابل بين الحركة والسكون تقابل الإيجاب والسلب

باعتبار واحد فيجب أن يراد بمتحرك اليد ما عدا الكاتب بقاعدة
ان مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام بما وراءه فللسائل

ان كان جهة الاول منهما الامكان سواء كان جهة الثاني الامكان أيضاً
أو الفعل. أو من أحد الجانبين فقط ان كان جهة الاول الفعل والثاني ماهر
والمصنف على الثاني حيث قال ان مقابلة العام بالخاص (قوله باعتبار واحد)
الاعتبار الواحد للفرد الذي يتصادقان فيه فلا ينافي تقييد أحد القسمين
بجهة والاخر بأخرى (قوله فيجب) اشارة الى الجواب بمنع التصادق
مستنداً بتحرير القسم الأخير كما سيصرح به بقوله وان تمنع التصادق
مستنداً بتحرير الاقسام (قوله ما عدا الكاتب) أي من تأمل (قوله فللسائل)
تفريعه عما سبق بالنظر الى الشق الاول من الشق الاول وبالنظر الى

فيشمل الطيور والارض والابان كانا متضادين فيشمل الحمار والقرس
وامثالهما ~~بما~~ فالقول بانهما متساويان ان كان جهة الثاني منهما الامكان
سواء كان جهة الاول هي الامكان أو الفعل ويكون الثاني اخص ان كان
جهته الفعل وجهة الاول ماهر ليس في محله * نعم لو لم يطلق ساكن اليد
على غير افراد الانسان لم وهو ممنوع * وما ذكرنا ظهرا ان النسبة بين
الاول والاخير كذلك خلافا لما توهم من انهما متساويان سواء اتفقا في
في تينك الجهتين اولا (قوله متصادقان) صريح في ان التصادق صادق
بالعموم والخصوص المطلق وهو كذلك كما مر فالمشاركة فيه غير معتبرة
لكن خصه بعضهم عرفاً بما كان بينهما صوم من وجه فتعتبر المشاركة فيه
(قوله ما عدا الكاتب) كلمة ما تستعمل في العالم نحو والسماء وما بناها
وفي غيره قاله السيوطي فلا حاجة الى تفسيره بمن (قوله بقاعدة) اشارة
الى ان الجواب بتحرير المراد لكونه ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ
لا يسمع من غير قرينة (قوله فللسائل) المقر عليه لا يجب ان يكون

أن ينقض التقسيم بأن قسما كذا

الشق الثاني بشقيه ظاهر. وأما بالنسبة الى الشق الثاني من الشق الاول فلا (قوله أن ينقض) بجرىء واحد من المقسم والاقسام في قسم مع تخلف الآخر عنه في الشق الاول بشقيه وباستلزام الفساد في الشق الثاني بشقيه فتأمل (قوله بأن قسما كذا) النقض بهذا الشق بشقيه يجري في كل من التقسيم العقلي والاستقرائي فقوله قسما كذا كناية عن القسم المحقق الوجود (قوله قسما كذا) هذا صغرى الشكل الثالث وقوله وليس بداخل في الاقسام كبراه ينتج بعض مامن المقسم ليس بداخل في الاقسام وقوله فيكون تقسيمك هذا غير حاصر لازم النتيجة وصغرى دليل النقض. وقس على ذلك قوله أو ليس من المقسم مع قوله فيكون هذا

علة تامة للفرع بل قد يكون علة ناقصة قاله الفاضل المزورى في حاشية التحفة فلا يردان تفريعه بالنظر الى الشق الثاني من الشق الاول اعنى قوله أو ليس من المقسم وهو داخل في الاقسام غير تام ولا ظاهر * نعم لو كان الفرع هو هذا الشق فقط لكان كذلك (قوله ان ينقض) أى نقضا شبيها وكذا له المنع المجازى والمعارضة التقديرية ولم يذكروها لانهما لا يتوجهان إلا بعد تقدير دعوى ضمنية مثل هذا التقسيم حاصر لان التقسيم من المطالب التصورية * وباعتبار تلك الدعوى يستدل على التقسيم فاندفع ما يقال ان الاستدلال عليه منافي لكونه من تلك المطالب لانه لا يكون إلا على الحكم (قوله التقسيم) أى باقسامه الاربعة المارة سواء كان للكل أو للكل لان المقصود منه بيان تمام الجزئيات أو الاجزاء بحيث لا يخرج منها شئ * لكن كلام المصنف ظاهر في الاول (قوله فان قسما) أى أو جزأ كذا أو المراد بالقسم ما يعم الجزء (قوله كذا) لو جعل كذا كناية عن القسم المحقق الوجود بالنظر الى

من المتقسم وليس بداخل في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر أو ليس من المتقسم وهو داخل في الأقسام فيكون هذا تقسima الى الغير أو غير مانع أو بأنه يجوز العقل فيه قسما آخر

تقسima الى الغير (قوله من المتقسم) شق أول من الشق الأول (قوله غير حاصر) أى غير جامع (قوله أو ليس من المتقسم) شق ثان من الشق الاول (قوله أو ليس من المتقسم) وقد يعبر عن النقص بهذا الشق بأنه مستلزم لكون التقسيم قسما (قوله وهو داخل) ويعبر عن النقص بهذا النقص بأنه تقسيم للشيء الى نفسه والى غيره أو بأنه مستلزم لكون التقسيم قسما (قوله أو غير مانع) كلمة أو لتخير العبارة (قوله أو بأنه) شق ثان (قوله يجوز العقل) أى بان هذا التقسيم تقسيم يجوز العقل (قوله يجوز العقل) شق أول من الشق الثانى * ثم ان هذا فى العقل بقسميه الحقيقى والاعتبارى

العقل والاستقرائى والجوز الوجود بالنظر الى الاول فقط لم يحتاج الى قوله وبأنه يجوز العقل فيه قسما الخ * ثم انه يمكن ان يعبر عن النقص بهذا الشق بأنه مستلزم لجعل القسم قسما * (قوله غير حاصر) الانسب غير جامع (قوله ليس من المتقسم) ويعبر عن هذا بأنه مستلزم لكون قسم الشيء قسما له وهذا النقص انما يكون اذا كان بعض الاقسام مباينا للمقسم هذا * وقد ينقض بأنه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره اذا كان بعض الاقسام مساويا للمقسم وباستلزامه كون قسم الشيء قسما له اذا كان قسم أخص مطلقا من آخر وبأن القسم أعم من المتقسم * ويجاب بتحرير الاقسام بحيث يكون المساوى فى الاول أخص والاعم فى الثانى مباينا وفى الثالث أخص فاحفظه (قوله أو غير مانع) كلمة أو لتخير فى التعبير * وفى بعض النسخ بالواو وهو أظهر (قوله يجوز) صفة لمحذوف أى تقسيم يجوز الخ والا لم ينتظم القياس فقوله الا ترى أو تقسيم عطف

أو تقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا التقسيم باطل وناقض التقسيم مستدل وموجه أيضا مانع فلك أن تمنع كون القسم من المقسم أو عدم كونه من المقسم مجرداً أو مستنداً بتحرير المقسم وأن تمنع دخوله في الاقسام أو عدم دخوله مجرداً أو مستنداً

(قوله أو) شق ثان من الثانى (قوله أو تقسيم) عطف على قوله يجوز عطف المفرد على الجملة لما حصل من الاعراب وهو جائز لكن الاولى أن يقال انه عطف على الموصوف المقدر أعنى تقسيم (قوله متصادق الاقسام) أو تقسيم غير متصادق الاقسام أصلاً (قوله متصادق الاقسام) باعتبارات أو باعتبار واحد فى الحقيقى عقلياً أو استقرائياً أو بالثانى فقط فى الاعتبارى كذلك (قوله وكل تقسيم) كبرى دليل النقض (قوله فهذا التقسيم) نتيجة (قوله فلك) أيها المقسم الصائرا مانعاً (قوله كون القسم) هذا بشقيه منع لصغرى الشكل الثالث المثبت لصغرى دليل النقض (قوله من المقسم) أو عدم دخوله فى الاقسام مجرداً أو مستنداً

عليه لأعلى يجوز لثلا يتكرر لفظ التقسيم فى المعطوف فأعرف (قوله مستدل) مشعر بأنه يجوز للموجه النقض الاجمالى التحقيقى والمعارضة التحقيقية (قوله فلك) شروع فى مناصب الموجه * وانظر هل يجوز الجواب بتغيير التقسيم (قوله بتحرير) التحرير وظيفة مستقلة * جعله سند المنع سلوكاً لطريق الاحسن كما مر (قوله دخوله) الشق الاول ناظر الى الشق الثانى من الشق الاول والثانى الى الاول * ولو قدم عدم الدخول على الدخول لكان موافقاً للمنعين المارين فى كون النشر على ترتيب اللف إلا أنه راعى المطابقة بينهما فى تقديم الشق الوجودى (قوله أو مستنداً) لو حذفه وقال بعد قوله وان تمنع التصديق مجرداً أو مستنداً بتحرير الاقسام لكان أخصر وأشمل * ثم المراد بالاقسام

بحرير الاقسام وأن تمنع تجويز العقل قسماً آخر وأن تمنع التصادق
مستنداً بتحرير الاقسام فيهما أيضاً وأن تجوز التجويز أو التصادق
مستنداً بأنه استقرائي أو اعتباري كان يقال تقسيم وظائف

بتحرير الاقسام (قوله أو أن تمنع التجويز) منع لصغرى دليل النقص
كالمنع الثاني (قوله مستنداً) أي مجرداً أو الخ (قوله بتحرير الاقسام)
بحيث يصدق أحدها على القسم المجوز في الاول ولا يصدق شئ منها
على شئ من أفراد البواق في الثاني (قوله فيهما) وبتحرير المقسم في
الاول بحيث لا يشمل القسم المجوز (قوله وان تجوز) منع الكبرى
بالنظر إلى الشق الثاني بشقيه إلا أنه إنما يصح لو أتى التقسيم في الاوسط
فيهما على عمومته * أما لو قيد في الشق الاول منهما بالعقلي وفي الثاني منهما
بالحقيقي فلا مجال لمنع هذه الكبرى (قوله كأن يقال) مثال لا بطل
التقسيم بأنه غير جامع وغير حاصر وللجواب عنه بمنع عدم الحصر (قوله
كأن يقال) أتى بالمثال ليتضح الابطاح كمال الاتضاح مع تضمنه الإشارة

جنس القسم فلا يرد أن هذا يدل على وجوب تحرير كل قسم فينا في
قوله سابقاً فيجب أن يراد بتحريك اليد الخ لانه تحرير قسم فقط (قوله
تجوز التجويز) منع للكبرى بالنسبة إلى شق الشق الثاني وهي وكل
تقسيم الخ ويمكن جعله منعا للفساد الذي هو قضية خكية في الصغرى
وهذا أنسب بقوله في بحث النقص ولا مجال الخ (قوله بأنه) نشر مرتب
(قوله وظائف) اثنار صيغة الجمع لافادة أن كل قسمة وردت على كل
كلى فهي بالحقيقة لأفرادها * قال الشارح التركاني للمخلص وذلك لأن
مفهومه من حيث هو لا يقبل التقسيم انتهى أو لارادة التثني بتقسيم
الكل إلى الاجزاء تليها على أن التقسيم المبحوث عنه هنا شامل له كما هو

السائل الى الاقسام الثلاثة المتقدمة باطل لان تجريد المنع عن السند يدل على جواز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا شاهد المدعى المدلل أو الغير المدلل أو الدليل أو المقدمة

الى فوائد متعلقة بالفن (قوله لان تجريد الخ) هذا في قوة قياس مستقيم أى لو جاز المنع المجرد لجاز الابطال بلا دليل لكن الأول جاز فكذا الثانى وهو دليل لقوله فالابطال الخ وهو مع قوله وهو ليس بداخل في الاقسام قياس من الشكل الثالث مثبت للصغرى المطوية أعنى تقسيم وظيفة السائل الى الاقسام الثلاثة غير حاصر لما تحت المقسم (قوله يدل) وابطال المدعى الغير المدلل بدليل يدل على جواز ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل (قوله فالابطال) صغرى الشكل الثالث (قوله بلا شاهد) تقن حيث يقول تارة بلا دليل وأخرى بلا شاهد (قوله بلا شاهد) وأما مع الشاهد فع المدعى المدلل إما معارضة تحقيقية أو تقض حقيقى لكن أسند الى المدعى مجازاً. ولغير المدلل إما معارضة تقديرية أو تقض شبهى * وللدليل تقض حقيقى والمقدمة مدلة أولاً كالمدعى مدلة أولاً كما يستفاد الاخير من قوله وفيه ما

شامل لتقسيم السكى الى جزئياته فلا حاجة الى جعل الاضافة مبطلية للجمعية (قوله لان تجريد) أى عراه لا تعريته كما قاله الشارح (قوله المنع) أى جواز المنع المجرد عن السند للمدعى المدلل وما بعده يدل الخ (قوله الابطال) أى الحكم بالبطلان فالمراد به المعنى اللغوى أو فيه تجريد والا لم يصح قوله بلا دليل لاخذ الدليل في الابطال كالاثبات عرفاً

من الوظائف الموجهة وهو مع دخوله في المقسم ليس بداخل في
الاقسام وكذا إبطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على بطلانها
وكل تقسيم هذا شأنه باطل * ويجب عنه بأن كون تلك

فيه (قوله من الوظائف) أى هو داخل في المقسم (قوله الموجهة)
أقول لو قال هنا من وظائف السائل وفى الجواب بأن كون تلك
والابحاث منها ممنوع مستنداً بأن المراد منها الوظائف الموجهة له
والإبطال من غير دليل قد عدوه مكابرة لكان موافقاً لما أسلفه من أن
لك أن تمنع كون القسم من المقسم مستنداً بتحزير المقسم (قوله
ليس بداخل) كبرى الشكل الثالث (قوله فى الاقسام) ينتج بعض
الوظائف الموجهة ليس بداخل فى الاقسام (قوله وكل تقسيم) كبرى
ولا مجال لمنع هذه الكبرى (قوله ويجب) أى منك أيها الصارمانعا
(قوله بأن كون) منع للصغرى المطوية بمنع صغرى دليلها

(قوله من الوظائف) قياساً على المنع المجرد (قوله مع مدخوله)
مستغنى عنه بقوله من الوظائف الخ فالأخصر الاولى وليس بداخل (قوله
وكذا إبطال المقدمة) المقيس عليه للإبطال السابق هو المنع المجرد حقيقياً
أو مجازياً بقرينة التفريع وللإبطال هنا هو المنع المجازى المستند. وقوله يدل
على بطلانها مستغنى عنه فالأوضح الاولى أن يقول أن منع المقدمة الغير
المدللة مستنداً يدل على جواز إبطالها بدليل (قوله بدليل) متعلق
بالإبطال (قوله ويجب عنه) جواب بتحزير المقسم * ويمكن الجواب بالنظر
إلى قوله وكذا إبطال الخ بتحزير الاقسام بنحو يدخل الإبطال المذكور
فى أحدها

الابحاث من الوظائف الموجهة ممنوع كيف وقد عدوا الابطال
من غير دليل مكابرة كنع البديهي الجلي * وأما المنع فطلب الدليل
والطلب لا يحتاج إلى شاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم
بالبطالان فلا يسمع من غير دليل * وأيضا قد عدوا ابطال المقدمة
الغير المدللة بدليل يدل على فسادها غصبا غير مقبولة أيضا

(قوله الابحاث) الحصة (قوله ممنوع) هذا المنع لكونه متوجها
الى المقدمة المدللة راجع الى مقدمة من مقدمتي دليلها أعنى ملازمة
القياس الاستثنائي مجازاً كنع المدعى المدلل (قوله كيف) سند المنع

(قوله الوظائف الموجهة) يعنى ان المراد بالوظائف الموجهة التي جعلت
مقسما هي التي لم تعد مكابرة وقد عدوا الخ فليس من المقسم فوافق
ماسبق من ان لك ان تمنع كون القسم من المقسم مستندا بتحرير المقسم
فلا حاجة للموافقة الى ان يقول سابقا من وظائف السائل وهنا بان كون
تلك الابحاث منها ممنوع مستندا بان المراد منها الوظائف الموجهة وقد
عدوا الخ (قوله عدوا) ناظر الى الابحاث الاربع الاول * والاولى ترك
قوله قد عدوا هنا ليستفاد صحة ما هنا من تركه وفساد ما سيأتى من
صيغة التبرئة فيه قبل البيان بقوله فيه ما فيه (قوله مكابرة) أى منازعة
فى الكلام لاسكات الخصم لا لظهار الصواب (قوله واما المنع) أى
وأما المنع بلا سند فلم يعد مكابرة لانه طلب الخ فقياس الابطال عليه مع
الفارق (قوله بالبطالان) فى التعبير تارة بالبطالان واخرى بالفساد
تفنن وإيماء الى اتحادهما هنا كما انهما متحدان على القول الاصح عند

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤٨	١٧ أم وممانهو أم منه وما	٨٧	١١ أو ميانيا أو ميانا
٥٢	١٥ دونه فلا دون فلا	٨٨	٩ الخ أى هذا الخ هذا
٥٣	٥ من	الا تى من	» ١٠ لو كان المنع لو كان المعنى
»	٨ مافى ضمن بعض مافى بعض	٨٩	٨ المشتمة البسمة المشتمة
»	١٢ أو مركبا أو مركبا ناقصا	»	١٥ بتحريين بتحري
٥٤	١٧ أو ضمير أو ضميره	٩٠	١٥ فلو سلم ولو سلم
٥٧	٦ لبيان	لا بطلها ببيان	» ٢١ روايته ليحصر رواية ليحصل
٥٨	٢٢ مرتب	أى مرتب	» ٩٤ ٨ من المبدأ من المبدو
٦١	٦ ينتج	لا ينتج	» ٩٨ ١٩ الحمد الحمد
٦٤	٦ والاعم	وغير الاعم	» ٢٢ التعريف التعريف بالتعريف
»	١٠ منها	منهما	» ١٠٠ ١٨ الاعم بالاعم
»	١٨ استطرادى	استطرادى	» ١٠١ ٣ باخفى باجلى
٦٦	١٤ المنع هناك	المنع هناك	» ١٠٢ ١١ ومنع أو منع
٦٧	٢١ استلزامها	استلزامه	» ٢٢ قضية جواز قضيته جواز
»	٢٢ فهو	وهو	» ١٠٥ ١١ صحتها صحتهما
٦٩	١٥ فالمنع مع	فالمنع مع	» ١٦ جعل الفرد جعل الحصر
٧٣	٨ كان	كانا	» ١٠٦ ١٥ المناقشة المناقشة فى المثال
»	١٢ عن المعارضة من المعارضة	» ١٠٧ ١٥ قوم قوله	» ١٠٧ ١٥ قوم قوله
٧٥	١٥ جملة ما قسمها	جملة ما قسمها	» ١٠٩ ٥ يحصل ليحصل
٧٩	٧ على صورة	فى صورة	» ١٧ ينافى فى تجويز ينافى تجويز
٨٠	٢٠ والمعلل	أو المعلل	» ١١٠ ١٠ مع أنه مع انها
٨٣	١٧ ولا ينتج	حيث لا ينتج	» ١١١ ١١ غدت كقوله غدت
»	٢٢ مطوية	مطوى	» ١١٢ ٨ اسما آخر قسما آخر
٨٦	٧ ويندفع	ويندفع	» ١٧ من أن منه أن

قال في كشف الظنون آداب الفاضل شمس الدين محمد بن اشرف الحسنى
 السمرقندى الحكيم المحقق صاحب الصحائف والقسطاس
 المتوفى في الحدود سنة « ٦٠٠ » وهى أشهر كتب الفن الخ
 ثم ذكر شروحها وحواشيها راجعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنة علينا لواهب العقل * هذه رسالة في آداب البحث يحتاج اليها
 كل متعلم لتكون حافظة له في البحث من الضلالة * وتسهل عليه طريق
 الفهم والتفهم * وهى وان كانت متداولة بين المحققين لكنها ما كانت
 منظومة فى سلك * ولا مجموعة فى عقد * اردت نظم منشورها * وجمع
 مآثرها تحفة للاخ العزيز ملك الصدور والاعيان * شرف الامائل
 والاقران * نجم الدين عبد الرحمن * ادام الله تعالى بركته فالتمت إلهام
 الصواب * من الحكيم الوهاب * وهى مرتبة على ثلاث فصول *
 * الاول * فى التعريفات * * والثانى * فى ترتيب
 البحث * * والثالث * فى المسائل التى اخترعها

* الفصل الاول فى التعريفات *

* المناظرة * هى النظر بالبصيرة من الجانبين فى النسبة بين
 الشئين اظهارا للصواب * * والدليل * هو الذى يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر بطريق النظر وهو المدلول * * والامارة * هى التى يلزم من
 العلم بها الظن بوجود المدلول وما يتوقف عليه وجود الشئ * ان كان
 داخلا فيه يسمى ركنا * * وان كان خارجا عنه فان كان مؤثرا فى
 وجوده يسمى علة والا فيسمى شرطا * * والعلة التامة هى جملة ما يتوقف
 عليه وجود الشئ * * والتعليل هو تبين علة الشئ * * والملازمة هى كون

الحكم مقتضيا لآخر * (والاول) هو الملزوم * (والثاني) هو اللازم (والدوران) هو ترتيب الشئ على الشئ الذي له صلوح العلية * إما وجوداً أو عدماً أو معاً * والأول هو الدائر والثاني هو المدار * والمناقضة هي منع مقدمة الدليل * والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الدليل الخصم والنقض هو تخلف الحكم عن الدليل * والمستند ما يكون المنع مبنيًا عليه *

﴿ الفصل الثاني في ترتيب البحث ﴾

إذا شرع الممثل في تقرير الاقوال والمذاهب فلا يتوجه عليه المنع لأن ذلك بطريق الحكاية إلا إذا اتهم باقامة الدليل على ما ادعاه فالسائل إما أن يمنعه في شئ أو لا يمنعه فيه أصلاً فإن لم يمنع فظاهر وإن منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله وهو انما يكون على مقدمة من مقدمات دليله أو يمنع بعد تمام دليله * فان منع مقدمة من مقدمات دليله فاما ان يقتصر بمجرد المنع أو لم يقتصر * فان اقتصر فظاهر * وان لم يقتصر فاما أن يقول المستند أو لم يقل * والمستند ما يقوى المنع * وصوره ثلاثة كما يقول لا نسلم . لم لا يجوز أن يكون كذا أو يقول لا نسلم لزوم كذا . وانما يلزم هذا أن لو كان كذا أو يقول لا نسلم كذا * وكيف يكون والحال كذا وذلك هو المناقضة * وان لم يقل المستند بل يستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة فذلك يسمى الغصب وهو غير مسموع عند المحققين لاستلزامه الخبط في البحث * نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة الممثل الدليل على تلك المقدمة كما سيأتي ذكره * وان منع بعد تمام الدليل فذلك المنع على قسمين * فاما ان لا يسلم الدليل بعد التمام بناءً على تخلف الحكم عنه في شئ من الصور . أو يسلم الدليل ويتمن المدلول ويستدل بما ينافي بثبوت المدلول * والاول هو النقض الاجمالي * والثاني هو المعارضة فعلنا أن النقض إما تفصيلي وهو المناقضة المذكورة . أو إجمالي * وتوجيهه أن يقال ما ذكر ثم من الدليل

غير صحيح لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة واما المعارضة فطريقها
أن يقال ما ذكرتم وإن دل على ثبوت المدلول ولكن عندنا ما ينفيه *
واذا شريخ المعارض في الدليل يصير المعلل ههنا كالسائل تمت وبالعكس *
والمعارضة والنقض الاجمالى هما بيانان في مقدمات الدليل أيضا * وذلك
بالنسبة الى تلك المقدمة يكون معارضة ونقضا اجماليا . وبالقياص الى
مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة وتفصيليا على طريق الاجمالى *
هذا من طرف السائل أما من طرف المعلل فالسائل اذا منع مقدمة من
مقدمات الدليل فيلزم عليه دفعه اما بدليل أو بتنبية كما يقول العالم متغير
لأننا نشاهد التغيرات فيه من الحركات والاثار المختلفة * وإن أتى المعلل
بدليل ثان فاما أن يمتنع السائل أيضا أو يسلم ذلك * فإن منعه فالاقسام
المذكورة تأتي فيه من المناقضة والمعارضة والنقض * وكذلك إن أتى
بدليل ثالث ورابع فصاعداً وحينئذ إما أن ينتهي الى إلزام المانع أو
إخام المعلل لأن المعلل إن اقتطع كلامه بالمنع والمعارضة حصل الإخام
والا فلا يخلو من أن تنتهي أدلته الى أمر ضرورى القبول أولاً ينتهى *
فإن كان الاول يلزم الإلزام وإن كان الثانى يلزم الإخام لأنه حينئذ إما
أن يلزم التسلسل من طرف المبدء أو عجز المعلل عن الدليل * والثانى
ظاهر والاول محال وبتقدير تسليمه يلزم إخام المعلل لأنه لا يمكنه اثبات
أمر لا نهاية لها * تنبيه * منع المقدمة لا يضر المعلل بأن يكون انتفاء
تلك المقدمة مستلزما لمطلوبه * وجوابه أن يردد المعلل بأن يقول إن
كانت تلك المقدمة ثابتة يتم ما ذكرنا * وإن لم تكن ثابتة يلزم المدعى *
ولنمثل بعض ما ذكرنا في مسألة للتوضيح * مسألة * العالم مفتقر الى
المؤثر لأن العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج أن العالم له مؤثر *
فإن قيل لا نسلم أن العالم محدث فنقول * لأن العالم متغير وكل متغير
جادث * وهذا دليل ثان * أما بيان الكبرى فلأن كل متغير هو محل
للحوادث وكل ما هو محل الحوادث لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو

عن الحوادث فهو حادث ينتج أن كل متغير فهو حادث أما بيان أن كل متغير محل للحوادث فهو أن التغير يكون « بانتقال الشيء » من حالة الى حالة * وتلك حادثة * وهي قائمة بذلك المتغير فذلك المتغير محل للحوادث * فان قيل لا نسلم لم لا يجوز أن يكون التغير بزوال ما كان لا بمحصل أمر ما كان فيه فنقول التغير لا يخلو من أن يكون بمحصل أمر ما كان فيه أو بزوال ما كان * وعلى التقديرين يكون المتغير محلا للحوادث * أما الاول فظاهر * وأما الثاني فلأن كونه عدميا لا ينافي حداثته ولا وصفيته فاذا ثبت أن كل متغير هو محل للحوادث فنقول كل ما هو محل للحوادث فلا يخلو عن الحوادث لأنه لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث (١) وكل ما لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخلو عن الحوادث ينتج ان كل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث * وإنما قلنا إن امكان وجود الحادث حادث لأن الحادث لا يمكن أن يكون أزليا لأن الحادث ما كان عدمه سابقا عليه والشيء مع كونه العدم سابقا عليه لا يمكن أن يكون أزليا . وإذا لم يكن في الازل يكون إمكانه حادثا * فللسائل أن يقول هذا إنما يلزم من أخذ الحادث مع شرط كونه حادثا . وأما بالنظر الى ذاته فلا وكيف هذا لأنه يلزم أن ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهذه مناقضة بطريق المعارضة لأن توجيهه أن يقال ما ذكرتم وان دل على حدوث إمكان الحادث ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لأنه لو كان كذلك يلزم الانقلاب وهو محال فان خلس المعلل عن هذا الموضع يقول إذا كان إمكانه حادثا وتلك القابلية مشروطة بهذا الامكان فتكون حادثة فحينئذ لا يخلو من أن تكون تلك القابلية من لوازم وجود المتغير أو لم تكن . فان كانت فثبت أنه لا يخلو عن الحوادث وان لم تكن من لوازمه تكون عرضا مفارقا له فقابليته

(١) وقابليته حادثة لأنها مشروطة بإمكان وجود الحادث وامكان وجود الحادث حادث فقابليته حادثة وإنما الخ نسخة

لذلك القابلية أيضا أمر حادث لما مر * وهي اما أن تكون من لوازمه أو
لا تكون منها فان كانت مثبت المطلوب وإن لم تكن فكذلك نقول في
القابلية الثالثة فيلزم إما التسلسل أو الانتهاء إلى قابلية لازمة * والاول
باطل فتعين الثاني * وكل ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث لانه لو كان
أزليا لكانت الحوادث أزلية وهو محال * ولقائل أن يقول لا نسلم
أن ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز أن يكون الشيء أزليا
وهو لا يتخلو عن الحوادث بأن يكون كل حادث سابقا على الآخر
لا الى أول * ولئن سلمنا ذلك ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لأن كل
مالا بد له في مؤثرية الله تعالى في إيجاد العالم إما أن يكون ثابتا في الازل
أو لم يكن والثاني مستلزم للمحال فتعين الاول لأن كل ما لا بد له لم
يكن حاصلا في الأزل يكون بعضه حادثا حيثئذ يلزم إما كون الحادث
قديما أو التسلسل وكلاهما باطل لأن كل ما لا بد له في مؤثرية ذلك
الحادث لا يتخلو من أن يكون ثابتا في الأزل أو لم يكن فان كان ثابتا فيه
يلزم قدم ذلك الحادث لامتناع تخلف المعلول حيثئذ عن العلة كما سبق
وان لم يكن كل فبعضه حادث والكلام فيه كما في الاول فيلزم إما القدم
أو التسلسل واذا ثبت ان كل ما لا بد له في المؤثرية حاصل في الأزل يلزم
أزلية العالم لانه لو كان حادثا فاختصاص حدونه بوقت معين لا يتخلو من
أن يكون لأمر زائد ما كان في الأزل أو لم يكن فان كان الاول يلزم
أن يكون كل ما لا بد له في الأزل حاصلا وغير حاصل هذا خلف * وان
كان الثاني يلزم رجحان أحد جانبي الممكن لا مرجح وهو محال * فان
قال المعلن لا نسلم أن الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع مما لا يضر
الشكائل لأن السائل يقول لا يتخلو من أن يكون ذلك محالا أو لم يكن
فان كان يتم ما ذكرنا وإن لم يكن تجاوز وجود العالم بدون المؤثر فبطل
أصل دليلكم ان كل محدث فله مؤثر * وجوابه حيثئذ بالنقض الاجمالي
وهو كما يقول المعلن ما ذكرتم غير صحيح بدليل التخلف في الحوادث

اليومية * وإذا ثبت أن العالم يحدث فنقول كل محدث ممكن وكل ممكن فله
مؤثر لامتناع ترجيح أحد طرفي الممكن المساوي للطرف
الآخر بلا مرجح فيصدق العالم له مؤثر وهو المطلوب

﴿ الفصل الثالث في المسائل التي اخترعتها ﴾

ونذكر هنا ثلاثة منها (الأولى) من علم الكلام (والثانية)

من علم الحكمة (والثالثة) من علم الخلاف

﴿ المسئلة الأولى من علم الكلام ﴾

نقول واجب الوجود واحد لأنه لو كان اثنين فلا يخلو من أن
يكون بينهما ملازمة أو لا يكون * ولا سبيل إلى شيء منهما فيلزم أن
لا يكون اثنين * وإنما قلنا إنه لا يجوز أن يكون بينهما ملازمة لأنه لو
كان كذلك يلزم أن يكون بين الواجب وغيره علاقة . وذلك يوجب
الاحتياج * وعدم الملازمة أيضا محال لأنه لو كان كذلك يلزم جواز
الاتسكاك بينهما لأنه لو لم يجوز ذلك يلزم ثبوت الملازمة بينهما والتقدير
بخلافه إذ الاتسكاك محال فكذا جوازه لأن جواز المحال محال * وفيه
منع لطيف * وهو أن يقال إن عنيت بجواز الاتسكاك جواز الافتراق
فلا نسلم أن اللازم من عدم الملازمة هو هذا لجواز أن لا يكون بين
الشيئين ملازمة مع ثبوتها بالضرورة كقولنا كلما كان الإنسان حيوانا
كان الله تعالى موجودا * وإن عنيت به جواز ثبوت أحدهما بدون الآخر
على معنى أنه يجوز ثبوت أحدهما من غير احتياج إلى الآخر سواء كان
الآخر ثابتا أو لم يكن فذلك لازم . ولكن لم قلتم بأنه محال

﴿ المسئلة الثانية من الحكمة ﴾

واجب الوجود يجب أن يكون موجبا بالذات لأنه لو كان فاعلا
بالاختيار فلا يخلو من أن يكون فعله في الأزل جائزا أو لم يكن * وكل
واحد منهما باطل فالتقول بكونه فاعلا بالاختيار باطل * وإنما قلنا إن كل
واحد من القسمين باطل لأنه لو كان فعله أزليا يلزم أحد الأمرين

الممتنعين * وهو اما كون الازلى حادثا أو كون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات لأنه لا يخلو من أن يكون له قصد واردة في ذلك الفعل أو لم يكن فان كان يلزم حدوث فعله وان لم يكن فيلزم كونه موجبا لافاعلا هذا خلف وأما اذا لم يكن فعله جائزا في الازل فيكون ممتنعا فيه * ثم صار ممكنا فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هذا خلف * وجوابه أن يقال ماذا كرتم من الدليل وان دل على ذلك ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لأنه لو كان موجبا يلزم اما كون الواجب معلولا لغيره أو كونه جائز العدم وكل واحد منهما باطل * وانما قلنا ذلك لانه لو كان موجبا فلا بد وأن يكون معلولا الأول موجودا معه فلا يخلو من ان يكون معلولا الأول جائز العدم او لم يكن * بل من ان يكون يلزم ان يكون واجبا حيث يلزم ان يكون معلولا لغيره وان كان جائز العدم وانه كما كان المعلول جائز العدم كانت علته الموجبة له أيضا كذلك لأن المعلول حيث لا يلزم لها وجواز عدم اللازم يوجب جواز عدم المزوم فيلزم ان يكون الواجب جائز العدم هذا خلف *
 * تنبيه * يشبه ان تكون المعارضة في المعقولات كالنقض الاجمالي للدليل *

المسئلة الثالثة من علم الخلاف *

قال الشافعي رحمه الله الأب يملك اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا لأبي حنيفة رحمه الله * لنا فيه ان احدى الولايتين ثابتة للأب * وهي اما قبل الاختيار او عند الاجبار . وإيما كان يلزم المطلوب * وانما قلنا ان احدى الولايتين ثابتة لانه لا يخلو من ان يكون شمول الولاية للوقتين علة لأحد الشمولين مطلقا أى شمول الولاية وشمول ذاتهما أو لم يكن * وإيما كان يلزم احدى الولايتين * اما اذا كان علة فظاهر لأن شمول الولاية سواء كان متحققا في الواقع أو لم يكن يلزم احدى الولايتين * وان لم يكن علة فكذلك لان عليه ليست مداراً لنقيض شمول العدم وجودا وعدما في نفس الأمر لانه لو لبث شمول

الولاية للوفتين وثبت الافتراق بين الولايتين ثبت نقيض شمول العدم سواء كانت العلية متحققة أو لم تكن وان لم تكن مداراً لنقيض شمول العدم يلزم نقيض شمول العدم لأن العلية ان كانت ثابتة كان نقيض شمول العدم ثابتاً عدمها يجب أن يكون ثابتاً في الجملة والا كانت العلية مداراً له وجوداً وعدمًا * هذا خلف وإذا ثبت نقيض شمول العدم فلما ان يصدق بشمول الولاية أو الافتراق . وأياً ما كان يلزم احدى الولايتين * فان قيل سلمنا ان العلية ليست مداراً في نفس الأمر لكن لم قلتم انها كذلك على تقدير عدم شمول الولاية لجواز أن يكون ذلك التقدير عليه محالاً والمحال جاز أن يستلزم المحال * نقول هذا المنع لا يضر لانه لو كان ذلك التقدير ثابتاً في نفس الأمر يتم ما ذكرنا وان لم يكن يلزم العلية وبها يحصل المقصود لما مر

✽ الآداب الشريفة للسيد الشريف الجرجاني قدس سره ✽
الحمد لله الذي لا مانع لحكمه * ولا ناقض لقضائه وقدره * والصلاة
على سيد أنبيائه وسند أوليائه * وعلى أحبائه المعارضين لأعدائه *
وبعد هذه قواعد البحث متضمنة لما يجب استحضارها في فن
المناظرة مرتبة على مقدمة وأبحاث وخاتمة ✽ أما المقدمة ✽ ففي التعريفات
✽ المناظرة ✽ توجه المتخاصمين في النسبة بين الشئيين إظهاراً للصواب
✽ والمجادلة ✽ هي المنازعة لا إظهار الصواب بل لإلزام الخصم
✽ والمكابرة ✽ هذه إلا أنه لا لإلزام الخصم أيضاً ✽ والنقل ✽ هو
الإتيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب المعنى مظهراً أنه قول الغير
✽ تصحيح النقل ✽ هو بيان صدق نسبة ما نسب الى المنقول عنه
✽ والمدعى ✽ من نسب نفسه لاثبات الحكم بالدليل أو التنبيه ✽ والسائل ✽
من نسب نفسه لنفسه * وقد يطلق على ما هو أهم ✽ والدعوى ✽ ما يشتمل
على الحكم المقصود إثباته * ويسمى ذلك ✽ مسألة ومبحثاً ونتيجة وقاعدة
وقانوناً ✽ والمطلوب أهم تصوري أو تصديقي * ويسمى مطلباً أيضاً *

وقد يقال المطلوب لما يطلب به التصورات والتصديقات * ثم * التعريف *
 إما حقيقى يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة * فإن علم وجودها فبحسب
 الحقيقة والا فبحسب الاسم * وإما لفظى يقصد به تفسير مدلول اللفظ
 * والدليل * هو المركب من قضيتين للتأدى الى مجهول نظرى * وإن
 ذكر ذلك لازالة خفاء البديهى يسمى تليها * وقد يقال للمزوم العلم
 دليل وللمزوم الظن أمارة * التقريب * سوق الدليل على وجه يستلزم
 المطلوب * التعليل * تبين علة الشئ و (العلة) ما يحتاج اليه الشئ
 فى ماهيته أو فى وجوده * وجميعه يسمى علة تامة * الملازمة * كون
 الحكم مقتضياً لآخر * والأول يسمى لازوما * والثانى يسمى لازماً
 (المنع) طلب الدليل على مقدمة معينة ويسمى مناقضة ونقضاً تفصيلياً
 أيضاً (المقدمة) ما يتوقف عليه صحة الدليل (السند) ما يذكركم لتقوية
 المنع * ويسمى مستنداً أيضاً (النقض) ابطال الدليل بعد تمامه متمسكاً
 بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به وهو استلزامه فساداً ما *
 وفصل بدعوى التخلّف أو لزوم محال * ويسمى نقضاً اجمالياً أيضاً (فالشاهد)
 ما يدل على فساد الدليل (والمعارضة) إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل
 عليه الخصم * فإن اتحد دليلها فمعارضة بالقلب ومعارضة بالمثل والا
 فمعارضة بالغير (والتوجيه) أن يوجه المناظر كلامه الى كلام الخصم
 (والغصب) أخذ منصب الغير * ثم للبحث ثلاثة أجزاء * مبادئ * تعيين
 المذهب * واوساط * الدلائل ومقاطع * المقدمات التى ينتهى اليها البحث
 اليها من الضروريات والظنيات المستلزمة للخصم * فلفظ خرج فى الابحاث
 وبه نستعين * البحث الأول * فى طريق البحث وترتيبه الطبى *
 يلتزم الخصم البيان بعد الاستفسار * ويؤخذ بتصحيح النقل إن نقل
 شيئاً * وبالتنبية أو الدليل ان ادعى بديها خفياً أو نظرياً مجهولاً * فإذا
 أقام الدليل تمنع مقدمة معينة منه مع السند أو مجرداً عنه فيجواب بإبطال
 السند بعد اثبات التساوى أو باثبات المقدمة الممنوعة مع التعرض بما تمسك
 به * وينقض بأحد الوجهين * ويعارض بأحد الوجوه الثلاثة * فيجواب

بالمنع أو النقض أو المعارضة وبالتغيير أو التحرير في الكل مطلقاً * وأما
 التنبيه فيتوجه عليه ذلك * ولا يكثر منه إذ لم يقصد به اثبات الدعوى
 فلا يقدح في ثبوته المستفنى عن الإثبات بخلاف الاستدلال
 * البحث الثاني * التعريف الحقيقي لا يستلزم على دعاوى معينة *
 ثبوت الاختلال في طرده وعكسه ويمارض بغيره فيجاب بما علم طريقه *
 واستتبع في الحدود الحقيقية دون الاعتبارية * كاللفظية فإنها
 لا تستلزمها الحكم في الاصطلاح منع أيضاً * ويدفع بمجرد نقل أو وجه
 استعمال أو ثبات إرادة * وأعلم أن إطلاق المنوع هناك بطريق
 الاستعارة * ويحتمل الحقيقة * البحث الثالث * يستبان مما
 ذكرنا عدم توجه المنع حقيقة على النقل والدعوى حيث لم يقصد
 إرجاعه إلى المقدمة كالنقض والمعارضة * وقيل إنما الممنوع منع المنقول
 من حيث هو منقول لعدم التزام صحته * وقد جرت كلمتهم على أنه
 لا يجوز طلب التصحيح والتنبيه والدليل على المعلوم مطلقاً وأن ذلك إذا
 لم يكن المقصود معلومته بطريق آخر ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان
 المدلول * (البحث الرابع) * منع مقدمة معينة أو أكثر صريحة أو
 ضمنية يكون بناء الكلام عليه جائزاً * ومنع المعلوم مطلقاً مكابرة دون
 الخفي ومنع مقدمة التنبيه فإنه يجوز تجوزاً * ومنع المقدمة على منع مقدمة
 أخرى على تقدير التسليم سواء كان المنع في التبريدات أو لا على تفاوت *
 وقد لا يضر المنع فلمعل أن يردد ويقول أن كانت المقدمة ثابتة فيتم
 الدليل وإلا فالدعوى ثابتة على ذلك التقدير أيضاً وقيل بخلافه أيضاً *
 ويستحسن توقف المانع إلى تمام الدليل * وقيل بخلافه دون النقض
 والمعارضة فإن التوقف فيهما واجب * وقالوا يجوز نقض حكم ادعى فيه
 البدهة لرجوعه إلى منع البدهة مع السند * وفيه نظر * ويندرج الحيل
 في المنع لنوع مناسبة وإن خالفه بوجه إذ قد يقصد به تعيين موضع
 الغلط لسوء الفهم * البحث الخامس * من جملة المعلوم أن السند

الصحيح ملزوم خلفاء المقدمة ومقو للنع * ولو بزم المانع فلا يجوز
أن يكون أعم مطلقاً * ومن ههنا قالوا ما من مقدمة الا ويمكن منعه
مستنداً بما ذهب اليه السوفسطائية لكن الحكيم يعده مكابرة ويذكر
في الاكثر بعده لم لا يجوز . أولم لا يكون كذا * وكيف لاووا وألحال
وقد يذكر شئ لتقوية السند وتوضيحه بصورة الدليل * ولا يحسن
البحث فيه ولا في السند سوى ما استثنى * ولا يلزم اثباته . ولا يجوز
للسائل اثبات منافي المقدمة للزوم الغصب من غير ضرورة لوجود
ما يقوم مقامه أعنى المنع بخلاف النقص والمعارضة (تبصرة) السند
الاخص هو أن يتحقق المنع مع انتفاء أيضاً من غير عكس ومع العكس
أعم وليس بسند في الحقيقة كما عرفته والمساوى أن لا يتفك أحدهما عن
الأخر في صورتى التحقيق والانتفاء * (البحث السادس) * لا يسمع
النقض من غير شاهد بخلاف المناقضة والفرق ثابت * وأجراء الدليل في
غيره قد لا يكون بعينه * وقد يحتاج الشاهد الى دليل أو تنبيه وقد
يسمى التمدح في طرد التعريف وعكسه نقضاً * ودفع الفاهد قد يكون
بمنع جريان الدليل أو بمنع التخلف أو بإظهار أن التخلف مانع أو بمنع استلزامه
للمحال أو بمنع الاستحالة * (البحث السابع) * نفى المدلول من غير
الدليل مكابرة لا يسمع ومع الدليل قبل اقامة الدليل غصب * وبعد اقامة
الدليل عليه معارضة وهل يشترط فيها تسليم دليل الخصم ولو من حيث
الظاهر أم لا (الاول) (الثاني) (الثالث) . أظهر لكن يلزم حصر وظيفة
السائل في المنع والنقض * ومن ههنا التزم بعضهم تقريرها مطلقاً بطريق
النقض * وقيل المعارضة في القطعيات راجعة إلى النقض * ويسمى
معارضة فيها النقض دون التعليلات * وقيل هو والمعارضة بالقلب اخوان
والتغاير بالاعتبار * (تمة) * تردد بعضهم في جواز المعارضة على المعارضة
وفي جواز المعارضة بالبداة والدليل على البديهي والمبين بالدليل *
والحق جوازه * ومنه ادعوا أنه اذا عورض البديهي بالبرهان كان ذلك

أحق بالاعتبار * كالتقلى بالعقل الا اذا اتاد التقلى القطع * (تبصرة) *
المراد بخلاف المدلول في مفهومها ما يتناول التقيض والاختصاص والمساوى له
* (البحث الثامن) * قد تنتقض المقدمة أو تعارض بعد اقامة الدليل
عليها * ويسمى مناقضة على سبيل المعارضة أو على سبيل النقض * وذلك
لوجود معنى المنع فيه بالنسبة الى الدليل الذى هو مقدمته * وقيل قبلها
أيضاً للعلم بلزوم الفساد على اى حال يلزم منه محال وأنت تعلم انه لا يلزم
تقريره بصورة المنع لتحقيق مادة السند حيثئذ * وقد وقع النقض عليها
بأنضمامها الى مقدمة حقة في نفسها ليلزم المحال * (البحث التاسع) *
لا يحسن إيراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل مشككاً مغالطاً لأنه
لا يدرى حقيقة مقاله بل غرضه ايقاع الشك وهو باق دون المناقضة واذا
اجتمعت المنوع الثلاثة فالمنع أحق بالتقديم لأن في الآخرين عدول
السائل عما هو حقه * والمعارضة أحق بالتأخير لأنها قدح في صحة
الدليل ضمناً * وقيل بتقديم النقض على المناقضة وهما على المعارضة
* (تكملة) * نقض الحصر بقدح الدليل اما لعدم استلزامه للدعوى أو
لاحتياجه الى مقدمة او لاستدراكها او بالمصادرة على المطلوب او بمنع
ما يلزم صحة الدليل * فيجواب عن الأول وعن الثانى وعن الرابع ان
كان بشاهد فنقض وإلّا فكافرة * ويجاب عن الثالث بأنه لا ينافى غرض
المناظرة * وعن الخامس بتفسير المقدمة على ما وقف عليه صحة الدليل او
ما لا يمكن بدونه (خاتمة) قد علمت ان المناظرة كلها تتعلق بالأحكام
صريحة كانت او ضمنية وما يقال يتصور بلا اعتبار حكم ضمنى وكذا
يصح طلب تصحيح النقل في الكلام الانشائي وفي المفرد لو تم فهدم لحجج
المناظرة. وتكثير لقواعد البحث من غير ضرورة * (وصية) * لا يحسن
الاستعجال في البحث * وفي عدمه فوائد للجائين * ومن
الواجب التكلم في كل كلام بما هو وظيفته فلا يتكلم
في اليقيني بوظائف الظنى ولا بالعكس * «تم»

